جامعـة يحي فارس بالمديـة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم الاقتصاد

الموضـوع

أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 1996-2020

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الإقتصاد

تخصص: اقتصاد كمي

من إعداد الطالبتين:

- حفري نوال.
- رحيش أسماء

تحت إشراف الأستاذ:

- د/ جغلاف علي

لجنة المناقشة:

د. رتيعة محمد	أستاذ التعليم العالي	ممتحننا
د.جغلاف علي	أستاذ محاضر"أ"	مشرفا ومقررا
د. صغير سيد علي	أستاذ محاضر "أ"	ممتحننا

السنة الجامعية: 2022/2021


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر

مصداقا لقوله تعالى:"ولئن شكرتم لازيدنكم..."

نشكر رب العزة الكريم كما ينبغي لجلال وجهه العظيم والحمد لله العلي القدير الذي اغرقنا بنعمه التي لاتعد ولا تحصى وان أنار دربنا حتى تمكنا من انجاز هذا العمل المتواضع نقدم كل معاني الشكر والتقدير للاستاذ المشرف

"علي جغلاف

كذالك عمال مكتبة جامعة يحي فارس الذين ساعدونا ووفرو لنا كل الوسائل لانجاح هذا العمل .

نتقدم بالشكر الى كل من ساعدنا على اتمام هذا البحث من قريب او بعيد ونسأل الله ان يجزيهم خير الجزاء.

3DLAT.COM

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

الحمد لله الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل والذي أهديه:

إلى القلب الطيب والصدر الحنون،إلى من لو سخرت عمري لخدمتها لن أرد ولو ذرة من

صنعها إلى من أرتني النور وزرعت فينا كل إحساس نبيل إلى أعز الناس أمي الغالية.

إلى من أنار دربي وعلمني أن الحياة صبر وكفاح أهديك هذا النجاح يا من أوصلني إلى

بر الأمان إلى أعز الناس أبي الحبيب.

إلى دفئ البيت و سعادته :أبي . أمي . حنان..نجلاء .

إلى إخوتي :عماد . عبد الرؤوف .

إلى جميع أفراد عائلتي وإلى كافة الأهل والأقارب.الأصدقاء والزملاء وإلى كل طالب علم.

اهداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على محمد اشرف المرسلين.

الى نبع الحنان وهبة الرحمان واعز ما املك في الوجود امي الحبيبة الغالية حفظها الله وأطال في عمرها.

الى من ناضل الى سعادتي الى الذي علمني الصبر والمثابرة الى سندي الغالي حفظه الله.

الى اعز من شاركني حلاوة الدنيا ومرها طيلة حياتي اخي الحبيب حفظه الله وأدامه شمعة تضيء دربي.

الى زملاء الدفعة.

الى كل من احبني .

اهدي ثمرة جهدي .

شكر وتقدير

اتقدم بالشكر لله سبحانه ان وفقني لانجاز هذا العمل

وامتثالا لقوله صلى الله عليه وسلم:من لا يشكر الناس لا يشكر الله

اتقدم بالشكر لكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب او بعيد ،اخص بالذكر الاستاذ الفاضل جغلاف علي الذي لم يبخل علينا ب

وقته وتوجيهاته القيمة ،لذا اتمنى له التوفيق في حياته العلمية والاجتماعية

كما اتقدم بالشكر ايضا للأساتذة الافاضل في قسم العلوم الاقتصادية والذين اشرفوا على تكويننا ،والشكر موصول لكل صديقات الدفعة

3DLAT.COM

المستخلص :

يلعب مناخ الاستثمار دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر فالظروف والأوضاع السياسية، الاقتصادية ، الاجتماعية ، القانونية و الإدارية التي تؤثر في ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثمرته إلى تلك الدولة لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار إليها ، في المقابل فإن الفساد من بين أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي و ذلك لكونه يؤثر سلبا على المناخ الاستثماري فالفساد مرتبطا بعدة بجوانب إدارية ، اقتصادية ، اجتماعية و سياسية ويخلق مناخا واسعا من الأعمال غير المشروعة و هذا يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الإقدام على الاستثمار في مثل هذه البيئة و الجزائر من بين الدول التي ينتشر فيها الفساد وعليه كانت محل بحثنا تم فيه قياس أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة (1996_2020) وذلك بمعالجة من ثلاث جوانب الجانب الأول خاص بالفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر الإطار النظري ، الجانب الثاني واقع الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

و الجانب الثالث دراسة قياسية تطبيقية و المتمثلة في بناء نموذج اقتصادي قياسي لأثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، بحيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فجوات الإبطاء الموزعة ARDL لقياس هذا الأثر حيث نجد العلاقة العكسية بين الفساد الإداري و الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير حيث تأثر بالنسبة (0.001-) أما في الأجل الطويل فتأثر بالنسبة (0.017-) و أيضا العلاقة العكسية بين فساد السياسي و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث يأثر بالقيمة (0.009-) أما في الأجل الطويل تأثر (0.002 -) و بالنسبة للفساد المالي أيضا العلاقة العكسية بين الفساد المالي و الاستثمار الأجنبي المباشر حيث يأثر بالنسبة (0.0019-) أما في الأجل الطويل تأثر بالنسبة (0.009).

فهرس المحتويات:

العنوان

شكر و تقدير

الاهداء.....

قائمة الجداول، الأشكال

ملخص.....

مقدمة عامة أ-و

الفصل الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر و الفساد

تمهيد.....01

المبحث الأول : ماهية الفساد

المطلب الأول: مفهوم الفساد و أشكاله.....02

المطلب الثاني : أسباب الفساد و خصائصه.....05

المطلب الثالث :أنواع الفساد و مظاهره.....07

المطلب الرابع : آثار الفساد الاجتماعية , الاقتصادية و السياسية 14

المطلب الخامس :تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر.....18

المطلب السادس : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالفساد.....20

المبحث الثاني : مفاهيم و محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر و مكوناته 21

المطلب الثاني :مناخ الاستثمار و مكوناته 25

المطلب الثالث :أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره 27

المطلب الرابع : محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر 33

المطلب الخامس : مزايا و عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.....38

المطلب السادس : النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر 42

خلاصة الفصل.....49

الفصل الثاني : واقع الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد.....50

المبحث الأول : واقع الفساد في الجزائر

المطلب الأول : أسباب و مظاهر الفساد و بعض التدابير الوقائية منه في الجزائر 51

المطلب الثاني : تحليل مؤشرات الفساد في الجزائر 69

المبحث الثاني :واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول : معوقات و محفزات الاستثمار.....73

المطلب الثاني : حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....78

المطلب الثالث : تحليل مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....87

خلاصة الفصل.....95

الفصل الدراسة القياسية.....96

المطلب الأول : دراسة تحليل للمتغيرات المستعملة 97

المطلب الثاني : دراسة القياسية.....104

خاتمة عامة.....117.

قائمة المراجع.....126

الملاحق.....136

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	مظاهر ،صور وعوامل الفساد	13/12
2	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال 2001-2019	79
3	التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال 2012-2017	81
4	توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة ما بين جانفي 2013-ديسمبر 2017	83
5	أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013-وديسمبر 2017	84
6	أهم 5شركات المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017	86
7	متغيرات الدراسة	96
8	اختبار سكون السلاسل الزمنية عند المستوى	104
9	اختبار سكون السلاسل الزمنية عند الفرق الأول	105
10	فترات الإبطاء المثلى	106
11	فترات الإبطاء المثلى للنموذج	107
12	علاقة توازنية على المدى الطويل	108
13	الاختبارات التشخيصية	112

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
1	محددات الاستثمار الأجنبي	33
2	دورة حياة المنتج الدولي 1	64
3	دورة حياة المنتج الدولي 2	47
4	منحنى السيطرة على الفساد لكل من (الجزائر ،المغرب،تونس و مصر)	69
5	منحنى الاستقرار السياسي لكل من الدول (الجزائر ،المغرب ،تونس، مصر)	71
6	منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	87
7	منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الاستثمار الأجنبي العالمي	90
8	منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	92
09	الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الاستثمار الأجنبي العالمي	97
10	نسبة الواردات من الناتج الإجمالي المحلي	98
11	حرية الاستثمار	99
12	معدل التضخم	100
13	حجم السوق باستخدام الزيادة السكانية	101
14	الاستقرار السياسي وغياب العنف	102
15	السيطرة على الفساد	103
16	اختبار الاستقرار الهيكلي	114

المقدمة العامة :

يعد الفساد ظاهرة عالمية حيث انتشر في كل الأنظمة الاقتصادية سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، غير أن آثارها تختلف من دولة إلى أخرى بحسب آليات لمكافحته ، الفساد لا يعتبر بأي حال من الأحوال قضية جديدة ، إلا أن زيادة حجمه و اتساع دائرته وكذا تشابك حلقاته و ترابط آلياته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل جعل منه قضية العصر، لذلك لم يعد يقتصر مكافحته على عاتق الدولة فقط فهي ظاهرة عابرة للحدود و الحواجز، اهتمام الإقتصاديين و الباحثين جلي وواضح بعدد البحوث حول ظاهرة الفساد و علاقته بعدة ظواهر الإقتصادية

فالفساد يؤثر على جميع مناحي الاقتصادية ، السياسية ،الاجتماعية و الثقافية ، فهو يؤثر سلبا على مناخ الاستثمار و ذلك كونه مرتبطا بجوانب متعددة إدارية ، اقتصادية و سياسية و يخلق مناخا وسعا من الأعمال غير المشروعة و هذا يؤدي إلى عزوف لمستثمرين في الإقدام على الاستثمار أموالهم في مثل هذه دول التي يكون مناخها معيقا للاستثمار

يلعب مناخ الإستثمار دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، فالظروف والأوضاع الاقتصادية ، الاجتماعية و المؤسسية لأي بلد لها تأثير كبير على تدفقات الاستثمار ، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية ، ومصدر من مصادر التمويل الخارجية ، بل من أهمها في عالم اليوم ، حيث ترجم ذلك من خلال التدفقات العالمية الضخمة التي يعرفها و يشهد تنافسا كبيرا بين مختلف دول العالم من أجل جذبه و استقطابه لكونه أحد أهم المتغيرات المؤثرة في تطوير الدول المضيفة بالإضافة إلى الدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق معدلات النمو الإقتصادي المستهدفة و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية خاصة للبلدان السائرة في طريق النمو

حيث يؤثر الفساد سلبا على المناخ الاستثماري لكونه مرتبطا بجوانب متعددة إدارية اقتصادية و سياسية ، و يخلق مناخا واسعا من الأعمال غير المشروعة و هذا يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الإقدام على الاستثمار أموالهم في مثل هذه الدول التي يكون مناخها معيقا للاستثمار

الجزائر رغم المجهدات التي بذلتها الدولة لترقية الاستثمار و تشجيعه سواء بتعديل القوانين المتعلقة بالاستثمار أو الإعفاءات الضريبية و توفير الظروف الملائمة ، ألا أن هذه الجهود غير كافية ، نظرا لأن البيئة الاستثمارية تعاني من الفساد الذي انتشر في مختلف الميادين كما أن ظاهرة الفساد لا ترتبط بكمية الاستثمارات الموجودة و إنما تشمل أيضا نوعيتها ، حيث أن منح الصفقات لشركات ليس بضرورة متحكمة في إدارة الإنتاج و هذا يؤدي إلى الغش في المشروع و هو ما يعبر عنه بتدني كفاءة الاستثمار العام وهذا من شأنه التأثير على التنمية الاقتصادية .

الإشكالية الرئيسية : ما هو اثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال فترة (2020_1996)

الأسئلة الفرعية :

_ما هي علاقة التي تربط بين الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

_ما هو اثر العوامل تأثيرا في الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

_ما هي سبل علاج مشكل الفساد في الجزائر ؟

_ ما حقيقة الفساد و ما هي الآثار التي يخلقها على الاقتصاد ؟

_ كيف يعرقل الفساد من التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر ؟

_ما هي الطرق الكفيلة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية المنتجة إلى اقتصاد الجزائري ؟

الفرضيات :

- هناك علاقة سلبية بين الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر المباشر ذو علاقة معنوية بين الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل و كذلك المدى القصير في الجزائر
- يساهم الفساد في عرقلة مناخ الاستثمار و جذب المستثمر الأجنبي، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم العوامل الأساسية التي تدخل في تطور الدولة هذه الفرضية
- يساهم الفساد على عرقلة المناخ الاستثمار، و بالتالي جاذبية البلد المستثمر الأجنبي، يعاني المناخ الاستثمار عموما و الأجنبي المباشر خصوصا في الجزائر بشكل كبير و أساسي من العوائق الغير الاقتصادية (السياسية ، البيروقراطية ، الأمنية ..)
- يعمل استثمار الأجنبي على تحسين الوضع الاقتصادي للدولة ،حيث يعتبر أحد أهم العوامل الأساسية التي تدخل في تطور الدولة
- عدم الاستقرار الأمني و السياسي يؤثر سلبا على جذب استثمار الأجنبي المباشر

أسباب اختيار الموضوع :

_ يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة و الحديثة لأهمية استثمار الأجنبي من حيث كونها من أهم العوامل التي تساهم في تحسين الوضع اقتصادي

_ محاولة معرفة الجزائر مدى قدرتها على استفادة من حجم التدفق الاستثمار الأجنبي لبناء اقتصاد حقيقي

_انتشار الفساد في الجزائر من بين أهم الأسباب عزوف المستثمر الأجنبي

-محاولة معرفة الجزائر قدرتها على السيطرة على الفساد

أهمية الموضوع :

تأتي أهمية الموضوع في كونه يحاول تقييم آثار ظاهرة الفساد التي أصبحت مشكلة عويصة أرهقت جهود التنمية في الجزائر نتيجة غياب آليات نوعية في محاربة هذه الظاهرة ، و التي ألقت بآثارها السلبية على مختلف المؤشرات الاقتصادية منها مناخ الاستثمار الذي افتقده جاذبيته للاستثمارات و تشجيعها ، مما أفقد الجزائر كثير من الموارد التي كان من ممكن الحصول عليها نتيجة تدفق مثل هذه الاستثمارات منها الاستثمار الأجنبي المباشر

أهداف الموضوع : تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية :

- ماهية الفساد و آثاره الاقتصادية
- ماهية مناخ الاستثمار
- واقع الجزائر وفقا لمؤشرات الفساد و مؤشرات مناخ الاستثمار
- الفساد و آثاره في عرقلة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر

حدود الدراسة :

من الناحية المكانية فإن الدراسة تخص الجانب الاقتصادي ، و تخص بالذكر جانب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، أما من الناحية الزمانية فإن فترة الدراسة تمتد من 1996-2020 و قد تم اختيار هذه الفترة نظرا للازدياد انتشار الفساد التي تنعكس على استثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال هذه الفترة ، بالإضافة إلى إن البيانات الخاصة بالفساد غير المتوفرة قبل هذه الفترة 1996

المنهج و الأدوات المستعملة : انطلاقا من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته ، سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي ، كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع و ذلك من خلال وصف و تحليل أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم المتغيرات التي تحدد الظاهرة .

بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج القياسي باستخدام الأساليب الرياضية و الإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر بغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية و ذلك وفقا لدراسة ، من خلال تطبيق خطوات النماذج القياسية ، التعرف ، التقدير ، الاختبار ،التنبؤ باستعمال برامج معلوماتية و سنستعين ببرنامجيين (EXCEL , EVIEWS)

الدراسات السابقة :

1_ دراسة عبد القادر ناصور (2014) : تناولت هذه الدراسة تحليل إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر , و قد بنيت نتائج الدراسة القاسية أن للمتغيرات المؤسساتية لنوعية البيروقراطية ,مستوى الفساد , ملف الاستثمار أثرا معنويا معتبرا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ,في حين كان اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية محدودا و غير معتبر

2_ دراسة البنك الدولي 2003 : حاولت الدراسة تقييم مناخ الاستثمار في الجزائر من خلال استقصاء أراء عينة من 57 من المستثمرين الدوليين المحتملين في الجزائر من فرنسا , اسبانيا , ايطاليا وقد خلفت هذه الدراسة أن أهم عوامل جذب المستثمرين الأجانب إلى الجزائر هي حجم السوق و إمكانياته التنافسية تكلفة العمالة ,توفر الطاقة , القرب الجغرافي و الثقافي , كما بينت الدراسة أيضا أن هناك العديد من العوائق الاستثمار في الجزائر أهمها صعوبة الحصول على القروض و تكلفتها و مشكلة العقار ,ضعف مستوى البنية التحتية للاستثمار ,مستوى تأهيل الموارد البشرية , تفشي البيروقراطية و المنافسة غير المشروعة و الفساد

3_ الدراسة التي قامت بها "مزهود هاجر" و "شرابي عبد العزيز " الاستثمار الأجنبي المباشر :أي دور للفساد ؟ ديسمبر 2017 و التي تهدف إلى معرفة اثر الفساد على نوافذ الاستثمار الأجنبي المباشر ,قامت هذه الدراسة بتحليل البيانات 25 دولة نامية و ناشئة للفترة الممتدة (2004_2015) باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية , وقد حللت النتائج على أن للفساد تأثير سلبي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

4_دراسة Kaufman . kraag and hastruz (2011) : تشير هذه الدراسة بان الاستقرار السياسي

و الجودة التنظيمية و السيطرة على الفساد هي الشرط المسبق لجذب و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الداخل , و تحديدا مؤشر الفساد و القيود السياسية و حماية الحقوق الملكية , سيادة القانون و القضاء المستقبل

5_ John hmgsim gho سنة 2003 وقد قامت هذه البحث بدراسة 40 بلد لمدة 7 سنوات ,و قد دراسة و قد دلت نتائج الدراسة على أن وجود مستويات فساد عالية و شفافية منخفضة يؤدي إلى إعاقة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر

6_ دراسة قام بها عبد الجليل (2016) بعنوان :

Is corruption good or bad for FDI (asia . Africa and latin America)

تم فيها دراسة العلاقة بين الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة من 42 دولة لبلد في الفترة من 1984الى 2012 باستخدام مقدر متوسط المجموع المرجح في لوحة ديناميكية غير متجانسة و استخدام التكامل المشترك ,و تم إجراء التقدير عن طريق ثلاث مقدرات مجموع متوسط المجموعة المجموعة المتوسطة , تأثير الديناميكي الثابت , و أشارت النتائج على انه يوجد تأثير ايجابي للفساد على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة في حالة آسيا و إفريقيا في المدى الطويل و اثر السلبي في حالة أمريكا اللاتنية ,أما في المدى القصير فأظهرت الدراسات تفاوت من بلد إلى آخر

هيكل البحث :

من أجل الإجابة على الإشكالية البحث و الأسئلة الفرعية و التأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى 3 فصول حيث يتناول الفصل الأول الاستثمار الأجنبي المباشر و الفساد من خلال التطرق في المبحث الأول إلى دراسة مفهوم الفساد ، أنواعه و آثاره و أيضا من خلال تحديد مفاهيم ، محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر أما في الفصل الثاني تطرقنا إلى واقع الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث خصص المبحث الأول لدراسة و تحليل واقع الفساد في الجزائر وذلك بتحليل مؤشرات الفساد في الجزائر و مقارنتها ببعض الدول المجاورة ، أما المبحث الثاني فخصص لتحليل واقع

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال دراسة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بينما الفصل الثالث تطرقنا فيه إلى دراسة قياسية لأثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر و فيه مبحثين المبحث الأول دراسة تحليلية للبيانات المستخدمة في بناء النموذج القياسي و المبحث الثاني تقدير نموذج و تحليل النتائج

تمهيد :

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر من مصادر التمويل الخارجي ، خاصة الدول التي تعجز فيها المستوى عن التمويل الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو و التنمية الاقتصادية فهو يتضمن زيادة الكفاءة الموارد المحلية و يترتب تشغيل موارد كانت عاطلة ، يتوقف جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على توفر جملة من المقومات الأساسية لقدرة الدولة ما على جذب هذه التدفقات الرأس المالية كمؤشر استقرار الاقتصاد كلي ، مؤشر بيئة المؤسسة ، مؤشر بيئة العمل

و يعتبر الفساد بصورة مختلفة أكبر التحديات التي مازلت تواجهها مختلف هذه الدول ، حيث يقف عثرة أمام الارتقاء بجاذبيتها للاستثمار إلى مستويات تنافسية . و من ثم في مسارها نحو التحقيق النمو و التنمية ، وهذا له آثار خطيرة على المجتمع و الدولة ككل و يضعف من قوة الدولة داخلية و خارجية ، مما يفقد الثقة في الاستثمار و القيام بالأنشطة

المبحث الأول : ماهية الفساد

المبحث الثاني : مفاهيم و محددات و دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول : ماهية الفساد

المطلب الأول : مفهوم الفساد و أشكاله

1-مفهوم الفساد :

يعتبر الفساد corruption في العصر الحديث ظاهرة phnomenon عالمية ممتدة زمانا و مكانا فهي لا تقتصر على منطقة معينة ولا على بلد ما , بحيث لم تسلم منها لا البلدان المتقدمة ولا النامية منها، إن المتتبع للبحوث و الدراسات التي تناولت ظاهرة الفساد يجد بان هناك اختلاف في تعريف هذه الظاهرة و هذا راجع إلى تعقدها و عدم وضوح معالمها و علاقتها بالظواهر الأخرى سواء اقتصادية أو اجتماعية مما أنتج لنا العديد من التعاريف للفساد و هي كالتالي :

_عرفه العالم الاجتماع بجامعة (HARVARD) joseph _ney بأنه السلوك الذي ينحرف عن الواجبات العادية للدور العام للأسباب خاصة فيما يتعلق ب : (العائلة ,الزمرة المقربة) من اجل مكاسب مالية او معنوية أو مخالفة القواعد التي يمنع ممارسة بعض أنواع النفوذ من اجل مكاسب خاصة .[1]

_ كما عرفه أصحاب المدرسة الاقتصادية من بينهم johnston: بأنه " استخدام الوظيفة العامة من اجل تحقيق منفعة ذاتية سواء مادية أو معنوية " [2]

_و عرفته منظمة الشفافية الدولية بأنه " استغلال السلطة من اجل المنفعة الخاصة " أما البنك الدولي فيعرفه بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص أما صندوق النقد الدولي فيعرف الفساد بأنه " علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف للاستفادة من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة لذات علاقة بالآخرين , و يميز بين حالتين من الفساد

[1] Arnold J heidenheimer & Michel johnstopn (2002)politicalcorruption concepts .USA transaction publishers _ p26

[2] عماد صلاح الفساد و الإصلاح . دمشق منشورات اتخاذ كتاب العرب (2003)ص 32

الأولى تتم بقبض الرشوة عن تقديم الخدمة الاعتيادية المشروعة و المقررة , و الثانية تتمثل في قيام الموظف بتامين الخدمات غير المشروعة و غير المنصوص عليها و مخالفة القانون مقابل تقاضي الرشوة كإفشاء معلومات سرية أو إعطاء تراخيص غير مبررة أو القيام بتسهيلات ضريبية و إتمام صفقات غير شرعية وغيرها من التعاملات غير القانونية التي يحصل مقابلها المرتشي على مبالغ و مردودات مادية مقابل التسهيلات التي يقدمها [1] _ عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة 1988 على انه "إساءة استخدام القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم إكراميات لتفعيل الخدمات أوعن طريق الاختلاس و في تعريف آخر ليشمل القطاع الخاص حيث عرف الفساد على انه إساءة استعمال السلطة المخولة لتحصيل الكسب الخاص [2]

2-أشكال الفساد :

2_1 حسب الحجم :

يفرق المهتمون بموضوع الفساد بين نوعين من الفساد حسب الحجم , الفساد الكبير الذي يحدث في مستويات عالية في الحكومة، و هو يقود إلى تآكل الثقة في الحكومة و يسيء في الحكومة و يسيء إلى القواعد القانون و الاستقرار السياسي ، أما الفساد الصغير فيكون بالتورط في المبادلات لمبالغ صغيرة للفساد، منح تفضيلات صغيرة بواسطة أولئك الذين يسعون إلى التوظيف الأصدقاء و الأقارب في العمل غير المناسب لهم [3]

[1] سمير عادل حسين: الفساد الإداري _ أسبابه , أثاره و طرق مكافحته و دور المنظمات العالمية و العربية في مكافحته مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول في مكافحته الفساد الإداري العراق : مجلة نزاهة و الشفافية للبحوث و الدراسات (2014)

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الفساد و التنمية _ مكافحة الفساد من اجل الحد من الفقر و تحقيق أهداف الإنائية للألفية و تعزيز التنمية المستدامة (ديسمبر 2008)

[3] unod (2003) united nation GUIDE ONATI _corruption policy . p 28_

2-2 حسب درجة التنظيم : [1]

_ الفساد المنظم : و هو ذلك النوع الذي ينتشر في المنظمات المختلفة من خلال إجراءات و ترتيبات مسبقة , يتم من خلالها التعرف على مقدار الرشوة و آلية دفعها و آلية إنهاء المعاملة

الفساد العشوائي (غير المنظم) : و هو أكثر خطورة من مسابقة , حيث تعدد خطوات دفع الرشوة بدون تنسيق مسبق , و لا يمكن من خلال أي من نهاية الخطوات ضمان إنهاء المعاملة فيها

2-3 _ من حيث التقبل لدي رأي العام : [2]

الفساد الأسود : و يتضمن كافة السلوكيات التي تحظى باتفاق الجمهور على اعتباره سلوكا فاسدا ينبغي التخلص منه و معاقبة من يقومون به

الفساد الأبيض : و هو يتضمن كافة السلوكيات التي تحظى باتفاق الجمهور على انه يمكن التقاضي عنها و عدم معاقبة من يقومون بها

الفساد الرمادي : و هو ذلك السلوك الذي لا يجري الاتفاق بين الأطراف المعينة على إدانته إذ ترى عناصر معينة من المجتمع على إدانة مرتكبيها في حين يبقى رأى الجمهور متأرجحا

[1] محمود محمد معابرة الفساد الإداري و علاجه في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بالقانون الإداري ، الأردن 2011 ص95_96

[2] MELNIKOV .k .E (2011) . combating corruption : a private sectore approach , centre for international private

المطلب الثاني :أسباب الفساد و خصائصه

1- أسباب الفساد :

تختلف و تتنوع الأسباب التي تساعد على انتشار الفساد إلا انه يمكن إجمالها فيما يلي[1] :

- **الفقر** : فالبلدان التي تعاني من الفساد , عادة ما تكون أجور الموظفين العموميين فيها منخفضة و هذا يدفعهم إلى طلب الرشوة لتكملة رواتبهم الضريلة
- **الجشع** : يرى العديد من المفكرين على رأسهم kitgaard أن الفساد هو جريمة حساب , ليس جريمة عاطفة , فالناس يميلون إلى الانخراط في الأعمال الفاسدة عندما تكون المخاطر منخفضة و المكفآت كبيرة
- **الثقافة** : حيث أن هناك من يرى أن هناك مجتمعات و بلدان يكون الفساد أمر طبيعي و مقبول
- **غموض و تعقد القوانين** : تغيرها بشكل مستمر , فعندما تكون القوانين متناقضة و تتطلب تفسيرات و تقديرات كبيرة من الطرف المسؤولين تزداد مخاطر التعسف لأجل تحقيق مكاسب خاصة , فنتيجة لعدم وضوح القوانين فان الرجال الأعمال لا يعرفون واجباتهم و لا حقوقهم , عندما يصبح الفساد وسيلة للتحايل على الكفاءة و الإجراءات القانونية
- **الأمن القانوني** : يقصد بها عدم استقرار البيئة القانونية , حيث نجد أن وجود نظام قانوني و ضريبي عادل و فعال يحد من انتشار الفساد , أما الحالة العكسية فتدفع المتعاملين إلى اللجوء إلى الأساليب غير القانونية لرشوة المسؤولين لانجاز أعمالهم الخاصة فيما يتعلق بإعطاء التراخيص و الامتيازات
- **غياب الرقابة** : منح صلاحيات واسعة لمحصلي الضرائب مع غياب الضرائب , و تنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في الدول النامية الأمر الذي يساعد على الانتشار الفساد

[1] عبد العالي ، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة بسكرة ، السنة الجامعية 2014 ص54

- **ضخامة حجم بعض المشاريع الحكومية :** و خاصة تلك التي تتطلب مصاريف ونفقات تغري الموظفين الطامحين إلى جني أرباح طائلة , خاصة مع انخفاض مستوى دخل الموظفين الحكوميين , إذا يظهر هؤلاء إلى قبول الرشاوى لزيادة الدخل و تحسين مستوى المعيشي

2-**خصائص الفساد :** يتصف الفساد بالخصائص التالية :

- السرية : عادة ما يتم بشكل سري و كتمان في جميع ترتيباته وإجراءاته و مفاوضاته و اتفاقاته
- تعدد الأطراف : حيث يشترك عادة أكثر من طرف في عملية الفساد , للمنافع المتبادلة لين الأطراف التي تجمع على صفقة الفساد , حيث يكون مستفيد من فعل الفساد لمصلحة طرف آخر يستفيد في نفس الوقت من الفعل الإجرامي
- الالتزام المتبادل : يعني أن تكون هناك مصلحة مشتركة بين الأطراف و يحقق كل طرف منافع مخالفة للقانون
- خيانة الثقة : أن ينطوي الفساد على الخيانة في الثقة الذي يفترض أن تكون متوافرة في المستوى أو صاحب السلطة العامة , و تكون عمليات أو تصرفات الإخلال بالثقة خيانة لمصدر الثقة أو خيانة لأمانة العمل أو الوظيفة أو السلطة المسندة إلى مرتكب أفعال الفساد [1]
- التمويه : نظرا لأنه هناك علاقة بين الفساد و الاحتيال فإن الفساد ينطوي على التمويه و الإخفاء و التعتيم على الأنشطة التي يقوم بها كل من يرتكب أفعال الفساد و سلوكياته
- التناقض : و يقصد به حدوث تناقض بين الأدوار في حياة العامة , الأدوار في الحياة الخاصة لمرتكبي الفساد

[1] العسكري علي أنور الفساد في الإدارة المحلية منشورات مكتبة المعرفية , قاهرة مصر(2008), ص 90

- الانتشار: لقد اكتسب جرائم الفساد و بامتياز خاصية الانتشار إلى الحد الذي دفع العديد من الفقهاء و شراح القانون الجنائي و المختصين إلى تشبيهها بالمرض الخبيث الذي سرعان ما ينتشر في جسم الإنسان , فجرائم الفساد تنتشر في المجتمع و تنمو وتزدهر فيه عندما تجد البيئة الخاصة له , و بالتأكيد فإن للتطور العلمي و التكنولوجي الدور و الأثر الكبير في انتشار جرائم الفساد على المستوى الوطني و الدولي
- الفساد من الجرائم الخطر : مما لا يختلف عليه أن جرائم الفساد تشكل ضرر و خطر كبيير على المجتمعات بأسرها و هي تصنف من الجرائم الخطر و التي تعني "الجرائم التي تحقق فيها نتيجة بمفهومها القانوني المجرد و الذي يتمثل في الاعتداء على المصلحة التي يحميها القانون " فقد أصبحت الجرائم الفساد جرائم المنظمة وواسعة و خطيرة
- العالمية : هناك كثير من الجرائم الفساد تتسم بالعالمية فهي تتخطى حدود الدولة و أصبحت الجرائم العابرة للحدود بسبب تعدد أطرافها وتنوع أدواتها وتشابك المصالح بين أطرافها , فهنالك جرائم فساد تبقى ضمن الإطار الوطني كالرشوة و الاختلاس مثلا لكن أغلب جرائم الفساد هي جرائم عالمية عندما تكون عابرة لحدود الدولة واحدة سواء من حيث الأفعال المكونة لها , أو من حيث الآثار المترتبة عليها[1]

المطلب الثالث : أنواع الفساد و مظاهره

أ- أنواع الفساد و مستوياته :

1) أنواع الفساد من حيث إنتشاره : ينقسم الفساد من حيث انتشاره إلى نوعين: [2]

[1] نزار العنكبي) محاضرات معمقة في القانون الدولي الجنائي مخطوطة غير منشورة كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط عمان , الأردن (2018 ص 50

[2] شالي , نيكولا أشرف , جرائم الفساد الدولي و الوسائل القانونية من أجل مكافحته , منشورات دار ايتوك للطباعة و نشر مصر(2012) ص61

- الفساد المحلي : و هو الفساد الذي ينتشر داخل البلد الواحد في منشآته الاقتصادية و الإدارية و ضمن مناصب صغيرة و من الذين لا ارتباط لهم خارج الحدود مع الشركات أو كيانات كبرى أو جهات عالمية
- الفساد الدولي : و هو الفساد الذي يأخذ أبعاد واسعة و كبيرة تصل إلى نطاق عالمي ضمن نظام يعرف بالاقتصاد الحر, و قد ترتبط المؤسسات الاقتصادية للدولة داخل و خارج البلد بالكيان السياسي أو قيادته لتمرير منافع اقتصادية شخصية مترابطة يصعب الفصل بينهما لذلك يعتبر الفساد الدولي من أخطر أنواع الفساد و قد يظهر بصورة الجرائم الاتجار بالمدخرات و غسيل الأموال و غيرها

2) أنواع الفساد من حيث جهة الممارسة له : ينقسم الفساد من حيث الجهة الممارسة إلى نوعين

- الفساد المؤسسي (الفساد في القطاع العام) : و هو فساد يرتكب من بعض أعضاء السلطات الثلاث التشريعية التنفيذية و القضائية و تتجلى خطورة الفساد المؤسسي في أنه يدل على اختلالات في بنية مؤسسات الدولة الرئيسية الثلاث لاسيما عندما تتداخل المصالح الشخصية لعينة من هؤلاء فيما بينها أن يزداد حينها الضرر بالمصلحة العامة

فالفساد في السلطة القضائية يتحقق من خلال القدرة القضاة في إعادة توزيع الثروة عن طريق أحكامهم و بالتالي هم يواجهون مغريات الفساد أسوة بباقي موظفي الدولة العموميين و خصوصا عندما تكون رواتب القضاة ضعيفة ولا تفي بالغرض و قد يكون الفساد في الأذرع المساعدة للقضاة من الموظفين القضائيين و المحققين أو جهات الساندة ذات العمل الفني و التخصصي [1]

أما الفساد في السلطة التنفيذية و هو ما يسمى ب (الفساد الحكومي) قد يكون في عدة صور كالاختلاس و الرشوة أو مساهمة في تهريب السلع والاتجار بالعملات و المخدرات سواء بأنفسهم أو من خلال تعيين أفراد مقربين لهم أو تابعين لهم

[1] بوادي حسين محمدي, الفساد الإداري لغة المصالح , دار المطبوعات الجامعية القاهرة مصر (2008) ص25

وقد يتحالف فساد السلطة التشريعية مع الفساد الحكومي و ينتج عنه عملية تزوير لإدارة الشعب من خلال تزوير الانتخابات و هي سمة الغالبة في الدول العالم الثالث و قد يتحالف رأس المال مع الحزب الحاكم و يتقدم إليه بدفعات و تبرعات بانتظار منافع مستقبلية أو لحماية أنفسهم أو لتمويل الحملات الانتخابية و شراء أصوات الناخبين , واستخدام الحكومة للأموال العامة لتوجيه رأي العام [1]

- الفساد غير المؤسسي (فساد قطاع الخاص) : و هو الفساد الخاص بالشركات المحلية أو الدولية سواء كانت شركة متعددة الجنسيات أو ذات جنسية واحدة و يشمل هذا النوع من الفساد فساد الأفراد أيضا , ويعني هذا النوع من الفساد أيضا استغلال نفوذ القطاع الخاص للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة باستعمال مختلف الوسائل من أجل تحقيق مصلحة شخصية و بهذا الصدد أشارت منظمة الشفافية الدولية إلى أن الشركات الأمريكية من أكثر الشركات التي تمارس أعمال غير المشروعة[2]

أما فساد الأفراد من رجال الأعمال و التجار فتتضح معالم الفساد لديهم في الدور التي تتبع سياسة الانفتاح على القطاع الخاص و لكن بشكل غير منظم و خالي من الشفافية مع وجود و انتشار المحسوبية عندما تكون وبالا على اقتصاد الدولة حيث يعمد رجال الأعمال على جمع الثروات الهائلة و تحت حماية مساعدة المسؤولين الفاسدين و كبار رجال للسلطة ومن ثم يقومون بتهريب أموالهم إلى خارج البلد تاركين خلفهم مشاريعهم غير منفذة و تجارتهم الفاشلة و الفاسدة و اقتصاد منهوب كانوا أحد أعمدة الفساد فيه [3]

3) أنواع الفساد من حيث طبيعة العلاقة بين أطرافه ومدي حرية ممارسته : ينقسم الفساد حسب حرية ممارسته إلى فساد قسري أو إجباري و فساد تآمري[4]

[1] ارزوقي نصيرة إبراهيم علي دور البرلمان و الأجهزة في مكافحة الفساد إداري , منشورات مركز الدراسات العربية (2019) ص 40
[2] سويلم محمد و علي , السياسة الجنائية في مكافحة الفساد دراسة مقارنة في ضوء الاتفاقيات الدولية ومكافحة الفساد دار مصرية للنشر و توزيع الطلعة الأولى ,القاهرة مصر2014 ص29
[3] بيضون , فاديا قاسم الفساد أبرز الجرائم الآثار و سبل معالجته , منشورات الحلبي الحقوقية الطبعة الأولى ,بيروت لبنان (2013)ص91
[4]يوسف حسن يوسف الفساد الإداري و الاقتصادي و الكسب غير المشروع و طرق مكافحته ,منشورات دار تعليم الجامعي ,مصر(2011) ص106

- الفساد القسري (الإجباري) : المقصود بالفساد القسري أو الإجباري هو "إجبار عناصر القطاع الخاص أفراد أو شركات على دفع مبالغ معينة مقابل تقديم الخدمة الحكومية لهم بكافة صورها كدفع الرشوة مقابل الحصول على العقود و المناقصات أو دفع الرشوة مقابل الحصول على الخدمة الاعتيادية اليومية التي تقدمها الحكومات و قد يكون ذلك الإجبار في الإطار خاص
- الفساد التآمري : و يقصد به " التعاون بين طرفي الفساد و مؤامرتهم على الإخلال بالقواعد و الظوابط القانونية و المعايير و الأسس المتبعة في الحصول على الخدمات العامة و يكون ذلك مقابل استفادة و منفعة مالية و قد يكون الاتفاق أو التآمر على الاستيلاء على المال العام كالعقارات و الأراضي و غيرها و يتم تقاسم المنافع المالية بين طرفي الفساد

4) أنواع الفساد من حيث الأشخاص و الفئات الممارسة له : ينقسم الفساد إلى نوعين من حيث الفئات و الأشخاص الممارسة له و هما فساد القمة و هو فساد الكبير و فساد الطبقة الوسطى و الدنيا و هو الفساد الصغير

- فساد القمة (الفساد الكبير) : و هو الفساد الذي يقوم به من هم في القمة الهرم الوظيفي أو السياسي فهو فساد الرؤساء و الحكام و كل من يتولى مناصب عليا كرئيس الدولة و الوزراء و القضاة و المدراء العامون و القادة السياسيين عندما يقومون باستغلال المناصب الإدارية و السياسية التي كلفهم بها الشعب لكنهم يسيئون إلى الثقة التكليف الممنوحة لهم بقصد تحقيق مصالحهم الشخصية و مصالح أحزابهم و كتلهم السياسة و يعد فساد القمة من أخطر أنواع الفساد على الاقتصاد القومي لكونه يضفي على الفساد نوعا من المشروعية , و سرعان ما يتحول الرؤساء ومن هم في قمة الهرم إلى رجال أعمال و شركاء في المشاريع و أصحاب مصالح إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين فيصرفون جل اهتمامهم إلى زيادة حجم ثرواتهم الخاصة على حساب

المصلحة العامة حتى يكاد يختلط المال العام بالمال الخاص ويشمل هذا النوع من الفساد الحاشية و المقربين من المسؤولين و ربما يكونون هم الأدوات في تنفيذ الفساد[1]

- فساد القمة الوسطى و الدنيا (الفساد الصغير): هذا النوع من الفساد هو فساد "فساد الموظفين الحكوميين من المستويات الوظيفة المتوسطة و الدنيا من الهرم الوظيفي في الجهاز الإداري كحصول الموظف على الرشوة أو الإساءة إلى الإدارة و عدم الالتزام بالقوانين و الأنظمة و التعليمات و عادة ما يوصف بأنه الفساد المنظم أو فساد اللحظة فهو ذو أثر أقل ضررا من فساد القمة و هو لايؤثر في البرامج التنموية عادة بقدر ما هو يهدف إلى تسير بعض الإجراءات المراجعين و لكن بطريقة متلوية .[2]

[1] اسماعيل . الدربي, محمد صادق , عبد العال , جرائم الفساد بين آليات المكافحة الوطنية و الدولية , منشورات المركز القومي للإصدارات القانونقة مصر (2012) ص47

[2] دغميش ,محمد سامر استراتجيات مواجهة الفساد المالي و الإداري و المواجهة الجنائية والآقار مترتبة على الفساد المالي , منشورات مركز الدراسات العربية للنشر طبعة أولى , قاهرة (2018) ص26

ب- الجدول رقم (1) : يمثل مظاهر ،صور و عوامل الفساد

مظاهر الفساد	صور الفساد	عوامل الفساد
الفساد السياسي	المحسوبية :استغلال السلطة أو النفوذ للمحاباة و التحيز لفرد أو جهة معينة بما يتعارض مع القوانين و التشريعات	_ الإدارة السياسة الضعيفة التي تتعايش مع الفساد ولا تمتلك المبادرة لمكافحته _ انتشار الفقر و الجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية _ سيادة القيم التقليدية القائمة على النسب و القرابة _عدم الالتزام بمبدأ الفصل بين السلطات _عدم استقلالية الأجهزة الرقابة في الدولة و ضعفها _ عدم العدالة في توزيع الدخل بين الموظفين في مما يدفعه إلى البحث عن مصادر مالية أخرى _ غياب قواعد العمل التي تحدد سلوك الموظفين قي القطاع العام _غياب الرقابة على الأداء
	الواسطة : التدخل لصالح فرد أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل و الكفاءة اللازمة	
الفساد الإداري	الرشوة : منح أو التلقي شيء ذي قيمة في إطار معاملة تتسم بالفساد,قد يدفعها الفرد قسرا للحصول على حقوقه	
	الاحتيال و التزوير : القيام بالتشويه أو تزييف المعلومات و الحقائق لتحقيق منافع خاصة	
	المحاباة : التميز من طرف آخر في الخدمة بدون حق للحصول على مصالح معينة	

	الاختلاس: الاستلاء على شيء ذو قيمة اقتصادية كالأصول العامة من قبل من يتولى إدارتها	الحكومي من طرف مؤسسات المجتمع المدني و القطاع الخاص
الفساد المالي	التهرب الضريبي : تخفيض الرسوم الجمركية المستحقة من خلال التحايل في مواصفات السلع المستوردة	_ عدم الإفصاح بالمعلومات و غياب الحرية الإعلام _استخدام الشركات الأجنبية الطرق غير الشرعية للحصول على امتيازات داخل البلد المضيف
	غسيل الأموال : استخدام الحيل ضد الصفة القانونية على الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة	
	تهريب الأموال : إخراج الأموال المتحصل عليها داخل البلد بطرق غير شرعية للتهرب من المساءلة القانونية	
	نهب المال العام :التصرف في الأموال الدولة من غير وجه حق تحت تسميات مختلفة	

المصدر : إعداد عاشوري حنين مجلة الباحث الاقتصادي بالاعتماد على يوسف كافي الإعلام و الفساد الإداري و المالي وتداعياته على العمل الحكومي , ط1 دار المكتبية الحامد , الأردن 2016 , الملتقى الوطني الأول حول الفساد و تأثيره على التنمية الاقتصادية يومي 24و 25 أفريل 2018ص4-6

المطلب الرابع : آثار الفساد الاجتماعية , السياسة و الاقتصادية

1-آثار الفساد الاجتماعية :

يؤدي الفساد إلى انهيار المنظومة الاجتماعية و الأخلاقية و القيمة المتعلقة بالمساواة وهي تتمثل فيما يلي[1] :

- انتشار الأوبئة و الأمراض و المخدرات بين فئات المجتمع , فالفساد يؤدي إلى تنفيذ المشاريع الخدمية بشكل سيء مما يترتب عليه انتشار الأمراض كما في حالة الفشل في تنفيذ مشاريع حقيقية للصرف الصحي مثلا , و الفساد في الأجهزة الأمنية و الرقابية يسمح بانتشار و رواج تجارة المخدرات التي تفتك بالشباب و بالمجتمع بأكمله
- انتشار اللامبالاة و عدم المسؤولية و تغليب المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة و قد يكون الإحباط و عدم الإحساس بوجود بصيص الأمل في مكافحة الفساد و القضاء عليه أو انعدام الحس الوطني أحد مسبباته
- دخول و انتشار بعض القيم و السلوكيات الدخلية على المجتمع لاسيما التي تساعد على الانتشار الفساد و نموه خصوصا عندما يكون الفساد ثقافة عامة غير منتفذة اجتماعيا
- اتساع فجوة بين الطبقات المجتمع حيث يترتب على الفساد التفاوت في مستويات الدخل بين أفراد المجتمع و توسيع الفجوة بين الأغنياء المستحدثة ثروتهم بسبب الفساد و بين الفقراء و تعزيز الشعور بالحرمان لدى فئات كبيرة في المجتمع و زيادة الحرمان و الفقر في المستوى التعليمي , الصحي , المعاشي , التربوي و الخدمي وهناك صلة و روابط كبيرة بين انتشار الفساد و علاقته بغلاء الأسعار ووجود حالة من التميز و انعدام المساواة و غياب تكافؤ الفرص , و أن وجود الفقر و الفروقات الطبقية الكبيرة داخل المجتمع هو مؤشر خطير على وجود خلل كبير في المجتمع نتيجة سوء توزيع الثروة و الدخل
- زيادة معدلات الجريمة في المجتمع يترتب على الفساد المساس بالأوضاع الاجتماعية والأمنية من خلال معدلات الجريمة بسبب الفقر و الجهل و الشعور بالظلم و الحرمان المستمر و الذي يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي و يزيد من التعصب

[1] خير الله داود الفساد و إعاقة التغير و التطور في العالم العربي منشورات المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسة (2015)ص91

والتطرف الاجتماعي و الالتجاء إلى كافة أنواع الجرائم كالسرقة و القتل و انتهاك القوانين و غيرها و بالنسبة للإنفلات الأمني هنالك جدلية قانونية هل أن فساد هو سبب الانهيار الأمني نتيجة فساد المنظومة الأمنية أم أن الانهيار الأمني هو أحد أسباب الكثير من الجرائم الفساد حيث يمكننا القول بأن الفساد و الأمن مترابطين و يؤثر أحدهما بالآخر

2-آثار السياسة من ناحية السياسة :

الآثار السياسة للفساد في عدم استقرار النظام السياسي و يترتب على ذلك آثار عديدة منها :

- يترتب على الفساد أن تفقد السلطة الحاكمة استقلاليتها في صنع القرار فيكون منصبا على تحقيق المصالح الخاصة للفاسدين على حساب المصلحة العامة للدولة ,مما يزعز ثقة وولاء أفراد الشعب للسلطة من جهة و عزلة الدولة نفسها أمام المجتمع الدولي
- يؤدي الفساد إلى إفراغ الديمقراطية من محتواها و تقليص أسسها و تحديد مفهوم الحكم الصالح و تتجه مافيات الفساد لشراء الولاء و الدعم السياسي , و من المعلوم أن إدارة شؤون المجتمع من خلال الحكم الصالح تتضمن ثلاث أبعاد مترابطة هي "البعد السياسي المتعلق شرعية السلطة السياسية و البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة و مدى نجاحها في تقديم الخدمات و البعد الاقتصادي و الاجتماعي لكن تفشي الفساد يعمل على تهديم تلاقي الأبعاد الثلاثة عندما يعمل على خلق بيئة غير ديمقراطية و إضعاف نظام الدولة
- يؤدي الفساد إلى ضعف المشاركة السياسة نتيجة احتكار السلطة الحاكمة و استحواذها على القرار السياسي , الأمني و الاقتصادي و عدم سماح لغيرها من قوى المعارضة و الأحزاب بالمشاركة في الحكم , كما أنه يؤثر سلبا على مشاركة المواطنين أنفسهم في الإدلاء بأصواتهم في ممارسة الديمقراطية الانتخابية عندما يشوبها الفساد و التزوير و سرقة أصوات الناخبين لمصلحة فئات في الدولة تدور في فلك السلطة و الطبقة الاجتماعية [1]

[1] جوهري محمد حسن, الفساد الإداري و أثره على التنمية الاقتصادية , دار فكر جامعي , مصر(2017) ص253

- يؤدي الفساد إلى ضعف الاستقرار السياسية مما يؤدي إلى الفوضى السياسة و احتدام الصراعات بين الكتل و الأحزاب السياسة و التيارات المعارضة للنظام السياسي نفسه فيؤدي ذلك إلى العنف الدموي في حالة اشتداد الصراع و انتشار ظاهرة التصفيات و الاغتيالات السياسية
- يؤدي الفساد إلى إضعاف الدولة أمام المجتمع الدولي و يقلل من قدراتها التفاوضية مع الشركات العالمية لصالح رشوة نخبها السياسة و يظهر ذلك جليا في بعض الدول العربية نتيجة تردي أوضاعها و انتشار الفساد فيها و هنا تفرض المؤسسات و الشركات العالمية شروط قياسية و صعبة من أجل الموافقة على الدخول في مشاريع تمويل تنموية في البلد وابسط مثال على ذلك هو ما يفرضه البنك الدولي من شروط تتعلق بمكافحة الفساد كشرط أساسي لتمويل المشاريع في تلك الدول أو حتى ممارسة الرقابة و الإشراف على التنفيذ تلك المشاريع لضمان ذهاب الأموال إلى مكانها الصحيح

3-الآثار الفساد الاقتصادية :

- يؤدي الفساد إلى انخفاض ناتج الدخل و الناتج القومي فالفساد يؤدي إلى خسارة الدولة لقسم كبير من ايرادتها عندما يكون هنالك موظفين مرتشين و تهدر الدولة القسم الأكبر من مواردها عندما يصل الدعم إلى غبر مستحقيه نتيجة الفساد كما يؤدي الفساد إلى انخفاض مستوى الاستثمار نتيجة أحجام المستثمرين و أصحاب رؤوس الأموال من التعامل مع الدول الذي يستشري فيها الفساد حيث يعتبر الفساد أحد أهم عوامل طرد المستثمرين
- يؤدي الفساد إلى تقليل فرص حصول الدول على القروض و المعوقات الدولية اللازمة لإدامة التنمية الداخلية لعدم ثقة الدول المانحة بإدارات الدولة لاستشراء الفساد فيها فتذهب الأموال لغير ما خصصت له , و مما يزيد من أزمة الديون الحكومية بسبب تزايد القروض الموجهة إلى المشاريع غير المنتجة و الثانوية و خير مثال على ذلك هو تردد الدول المانحة في تمويل المشاريع التنموية في العراق نتيجة انتشار الفساد فيه [1]

[1] دغمش محمد سامر, استراتجيات مواجهة الفساد المالي و الإداري و المواجهة الجنائية و الآثار المترتبة على الفساد ,مصر (2018) ص114

- يؤثر الفساد سلبا على حجم الإيرادات العامة لدولة من حيث الرسوم و الضرائب و الإيرادات العقارية , الصناعية , التجارية و الخدمات نتيجة انتشار الفساد الذي يسمح و يتساهل مع التهرب الضريبي و الامتناع عن دفع الرسوم
- يؤدي الفساد إلى تدهور أسواق المال و انهيار البورصات و انخفاض سعر الصرف العملات الوطنية مقابل العملات الأجنبية كما أنه يهدد القطاع المصرفي للدولة و يؤدي الفساد بنتيجة إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني و حدوث تقلبات اقتصادية , ومثالها حالة إتمام جريمة غسل الأموال الكبيرة و بشكل مفاجئ سواء بإدخالها إلى السوق المالي للدولة أو بإخراجها منه فيترتب عليه حالة من التضخم في الافتراض الأول و حالة الانكماش في الافتراض الثاني
- يؤدي الفساد إلى زيادة الإنفاق العام و تشويه عناصر الإنفاق الحكومي و زيادة حجم الإنفاق العسكري و الإنفاق على الأمن و الإعلام الدعائي و شراء الولاءات و تحقيق التأييد و الدعم , و أن مجمل هذا الإنفاق يمثل محرقة للثروة الوطنية لما يتمتع به من طابع استهلاكي و إهدار للموارد من خلال تحويلها من قطاعات منتجة إلى الأنشطة بعيدة عن مجالات التنمية و الاستثمار عندما تنفق المليارات في دولة ليست بها مخاطر أو معها حروب و هي نفقات لا مبرر لها سوى غياب الرؤية الأمنية و الاقتصادية السليمة و لتحقيق مصالح سماسرة السلاح و مساندي الطبقة أو السلطة الحاكمة [1]

[1] رضا عيفة محمد, مواجهة الجنائية لاعتداء الموظف على المال العام ,منشورات دار النهضة العربية للنشر و توزيع ط 1 , قاهرة مصر (2009) ص91

المطلب الخامس : تأثير الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر[1]

يعتبر الفساد عبئا على المشروع الاستثماري و يزيد من تكاليفه بل و يعد بمثابة ضريبة إضافية على الاستثمار , و قد أكدت دراسة ميدانية تمت لحساب التقرير العالمي للتنمية عام 1977 أن الفساد مشكلة عامة تواجه المستثمرين و أن هناك علاقة سلبية بين مستوى الفساد و مستوى الاستثمار أي كلما زادت درجة الفساد قل حجم الاستثمار و بالعكس كلما قل الفساد زاد حجم الاستثمار , و للفساد آثار كبيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في

1- تأثير الفساد على التنمية الاقتصادية :

يؤثر الفساد على المناخ الاستثماري و تكلفة المشاريع و نقل التقنية و تطورها , وكلما استشرى الفساد أدى بالمستثمرين إلى إدراج مدفوعات الرشاوى و العمولات في التكاليف ,مما يرفع من التكلفة و يخفض العائد من الاستثمار و بالتالي يتأثر النمو الاقتصادي سلبا

1-1 خفض معدلات الاستثمار :

ان انتشار الفساد يرسل إشارة إلى المستثمرين تفيد بضعف سيادة القانون في تلك الدولة و بالتالي ضعف الضمانات الممنوحة للمستثمرين مما يجعل من الاستثمار مخاطرة غير محسوبة العواقب , و لعل أهم الضمانات القانونية فيما يخص هذا الشأن هو ما يعرف بالاستقرار التشريعي و الذي يعد بالنسبة للمستثمر الأمان القانوني الكفيل , لأنه يحقق أكبر قدر من الحماية أو زيادة التزاماته نتيجة أي تعديل تشريعي لا حق قد يطرأ على القواعد القانونية المنظمة للاستثمار في ظله , " لا تشتري الآثار الناجمة عن المراجعة أو إلغاء قانون التي تطرأ مستقبلا على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا القانون إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة فإدراج شرط الثبات التشريعي في عقد الاستثمار يحول دون سريان التعديلات التي تطرأ على القانون الذي اختياره من قبل الأطراف المتعاقدة ليحكم العقد المبرم بينها , و بهذا تكون غالبية توقعات المستثمر الأجنبي بشأن نتائج استثماره مستقرة , الأمر الذي يكون له محفزا على الاستثمار الأجنبي بشأن نتائج استثماره مستقرة , الأمر الذي يكون له محفزا على الاستثمار في البلد الذي يمتاز باستقرار تشريعاته و أعمال سيادة القانون , ذلك أن مسؤولين الفاسدين أصحاب القرار و خدمة لمصلحهم و مشاريعهم أو مصالح

[1] خالد عياد نزار , إنعكسات الفساد على التنمية الاقتصادية ,دراسة حالة الأردن أطروحة دكتورة كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2015ص115

أصحابهم أو الأشخاص الذين يتلقون من عندهم مزية غير مستحقة , تجدهميصدرون قوانين السابقة تخدم مصالحهم خاصة بالنسبة للمشاريع المنافسة لهم , و التي بلا شك لها تأثير مباشر و فوري على مصالحهم المستثمرين سواء محلين أو أجانب

2-1 ارتفاع الأسعار:

إن الرشاوى و العمولات التي يدفعها أصحاب المشاريع للموظفين الإداريين تعتبر نوعا من التكلفة تضاف إلى قيمة السلعة و الخدمات التي يعرضها هؤلاء , بحيث تحملها المستهلك في نهاية المطاف , و هذا يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد و التأثير سلبا على الكفاءة الإنتاجية و التوزيعية داخل الاقتصاد[1]

2- تأثير على سوق الصرف : [2]

أم ممارسات الفاسدة تؤدي إلى بروز سوق صرف غير الرسمي غير خاضع لأية رقابة , يتميز بحركية كبيرة و محفزة و هذا من خلال الشراء و البيع لهذه العملة الصعبة و تهريبها إلى الخارج , و هذا ما يخلق آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني من خلال عجز ميزان مدفوعات و لعل أهم ظاهرة تتمثل في تبيض الأموال و تحويلها إلى الخارج حيث تؤدي هذه العمليات إلى إضعاف استقرار السوق النقدية و سوق الصرف الأجنبي نتيجة تقلبات الشديدة في حركة الأموال , الودائع و التدفقات النقدية الداخلية و الخارجية نتيجة لتوجه أصحاب هذه الأموال نحو الاستثمارات غير المجدية على حساب الاستثمارات الحقيقية الأمر الذي بالفعل على منافسة في جميع المجلات

3- أثر الفساد على القطاع الضريبي و الجمركي :

لاشك أن الفساد أثر كبيرا و ملحوظا على القطاع الضريبي و الجمركي في أي دولة من الدول من حيث الكمية المبالغ الضخمة التي تضيع على الدولة و التي تذهب لأصحاب مشاريع الاستثمارية مقابل دفع الرشاوى للمسؤولين عن هذه القطاعات و هذا يؤثر بلا شك على اقتصاد الدولة و يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية

[1] خالد عياد نزال , نفس المرجع 2015 ص 130

[2] رباعي أمينة ، واقع الفساد في الجزائر جهود و مكافحة بين فترة 2003_2016 مجلة الاقتصاد و التنمية مخبر التنمية المحلية المستدامة جامعة المدية العدد 07_2017 ص97

المطلب السادس : علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالفساد

1-علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالفساد :

من حق المستثمر الأجنبي أن يطمئن إلى المناخ الاستثماري للدولة التي ينوي استثمار أمواله فيها ، فمهما توفرت للمستثمر التسهيلات الأساسية في القطر المصنف لاستثماره و مهما كان من أمر الإعفاءات الضريبية و الامتيازات التي يتمتع بها في هذا القطر ، فهو سيظل مترددا في استثمار أمواله فيها مادام شبح الفساد قائما ، ذلك أن الفساد يرسل إشارة إلى المستثمرين مفادها أن سيادة قانون غير مطبقة في هذه الدولة ، فانعدام الثقة يبقى أكبر عائق لتدفق الاستثمارات الأجنبية و لن يقيد في إزالته إلا الإحساس بالطمأنينة في مواجهة الأخطار غير التجارية ، و قد أدركت الجزائر هذه الحقيقة خاصة في ظل تزايد غير مسبوق الذي يميز هذه الظاهرة واتساع دائرته و تشابك حلقاته بدرجة لم يسبق لها مثيل من قبل ، وأصبح بذلك يهدد مسيرة التنمية ، و لعل ما أفضحت عنه بعض وقائع القضايا الفساد المالي و الإداري و آثارها على الأداء الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة لدليل على مدى تغلغل قيم الفساد و ممارسته في كافة المجالات الاقتصادية و السياسة و انعكساتها على الجوانب الاجتماعية [1].

[1]بن عزوز محمد , الفساد الإداري الاقتصادي آثاره ومكافحته حالة الجزائر ، المجلة الجزائرية للعولمة اقتصادية العدد 07سنة 2016الجزائر ص195

المبحث الثاني: مفاهيم ومحددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الأعوام القليلة الماضية كأحد مكونات التدفقات الرأسمالية للدول النامية،حيث يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية بالغة في دفع التنمية الاقتصادية، إذ يعد من الأنشطة الاقتصادية الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي،كما يعتبر وسيلة هامة لتوفير فرص الشغل ونقل التكنولوجيا،وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر اخذ يظهر على الساحة الاقتصادية منذ أواسط القرن التاسع عشر إلا انه احتل مكانا بارزا في الاقتصاد العالمي لاسيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

وفي هذا المبحث نحاول تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وبيان أهم مضامينه من خلال تقسيمه إلى خمسة مطالب،فالمطلب الأول يتناول تعريف الاستثمار الأجنبي ومكوناته، والمطلب الثاني نتحدث فيه عن المناخ الاستثماري ومكوناته، والمطلب الثالث عن إشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره أما بالنسبة للمطلبين الرابع والخامس سنبين فيهما محددات الاستثمار ودوافعه، مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر ومكوناته.

1.تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يوجد عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي نذكر منها:

حسب تعريف المنظمات الدولية

1) -صندوق النقد الدولي(FMI):

عرف صندوق النقد الدولي في كتاب ميزان المدفوعات الصادر في عام 1993 الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار الذي يتم لإكساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي فضلا عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعالا في إدارة المشروع عن طريق امتلاك 15% من ملكية المشروع.[1]

2) -مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD):

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداريين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة)وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر أخر (القطر المستقبل للاستثمار).[2]

3) -منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE):

عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الاستثمار الأجنبي على انه :كل شخص طبيعي أو تجمع لأشخاص طبيعيين ،كل مؤسسة عمومية (حكومية) أو خاصة ،كل تجمع مؤسساتي يعتبر مستثمرا أجنبيا مباشرا ،يقوم بإنشاء مؤسسة للاستثمار المباشر في بلد أخر

[1] يعقوب علي جانفي علمالدين عبد الله بانقا،تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي،في :المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مؤتمر الاستثمار والتمويل الاستثمار الأجنبي المباشر FDI،ورشة عمل تجارب عربية في جذب الاستثمار الأجنبي،شرم الشيخ،2006، ص 3 . .

[2] صياد شهيناز،الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر،مذكرة ماجيستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة وهران،الجزائر،2012-2013،ص 11.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع لشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الأجنبي.[1]

4)-.حسب تعريف الباحثين الاقتصاديين:

توجد عدة تعاريف مهمة لباحثين اقتصاديين التي ساهمت بشكل كبير في تحديد مفهومه ومن بينها:

-يعرفه Raymond Bertrand:الاستثمار الأجنبي هو وسيلةلتحويل الموارد الحقيقية، ورؤوس الأموال من دولة إلىأخرى ،وذالك بمساهمة رأسمال شركة في شركة أخرى ، حيث يتم إنشاء فرع لها في الخارج ،أو الرفع من رأسمالها،أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب في بلد أخر.

-كما يرى Bernard hurgenier:على انه قيام مؤسسة بإنشاء فرع لها في الخارج،أو زيادة رأس المال هذا الأخير (توسيعه)،أو المشاركة في إنشاء مؤسسة جديدة ،أو المساهمة في مؤسسة قائمة ،شرط أن يكون للطرف الأجنبي تأثير حقيقي في تسيير المؤسسة.[2]

-بينما عرفه Gillo Bertin : أن الاستثمار الناشئ عبر الحدود نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية وشتى الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة ،بهدف جني الأرباح وتعظيم المنافع المتحققة من جراء تلك الاستثمارات ،وبالتالي فهو كل استخدام يجرى في الخارج لموارد مالية يمتلكها بلد من البلدان.[3]

[1] شلغوم عميروش محند،دور الاستثمار في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية،الطبعة الأولى،مكتبة حسن العصرية،بيروت لبنان،2012،ص 17 .

[2] شلغوم عميروش محند،دور المناخ الاستثماري في جدب الاستثمار الأجنبي إلى الدول العربية،مرجع سابق،ص17.

[3] عبد الرحمان عبد الأمير واشي الشمري،أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق –دراسة تحليلية - 2003-2004،المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ، المجلد الثامن،العدد الثالث،2017، ص 223 .

-**أما** Gregory Mankiw: فقد ركز مفهومه للاستثمار الأجنبي المباشر على المستثمر والفوائد المتحققة من عملية الاستثمار ،فهو يرى انه :عندما يقوم في بلد ما يتوقع المستثمرين الحصول على عوائد استثماراتهم ،كما يمثل طريقة تؤدي إلى نمو الدول على الرغم من ان جزءا من الفوائد المتحققة من هذه التدفقات الاستثمارية سوف تعود إلى المالكين الأجانب وقد لا يؤدي إلى زيادة في مخزون الاقتصاد من رأس المال ،وعلى العموم يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر طريقة حديثة نسبيا تستخدمها الدول الفقيرة لتعلم التقنيات الجديدة والمتطورة الرائج استعمالها في الدول .بينما عرفه Kojimaبأنه التحركات في رأس المال الهادفة بشكل أساسي إلى السيطرة على إدارة وأرباح مؤسسات الأعمال الأجنبية.[1]

2 .مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف رأسمال الاستثمار بأنه: الرأس مال الذي يقدمه المستثمر المباشر،إما بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال مؤسسات أخرى ذات صلة به)إلى مؤسسة الاستثمار المباشر أو رأس المال حصل عليه المستثمر المباشر من مؤسسة الاستثمار المباشر ويتضمن رأس مال الاستثمار المباشر ما يلي:[2]

2-1.رأس مال حقوق الملكية: ويشتمل على حصص الملكية في فروع وكافة الأسهم في الشركات التابعة والزميلة وغير ذلك من المساهمات في رأس المال مثل توفير الماكينات والمعدات.

[1] مفتاح صليحة، نوعية المؤسسات و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر –دراسة قياسية -،أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة جيلالي ليابس –سيدي بلعباس-، الجزائر،2019-2020، ص5، 6 .

[2] قويدري كريمة،الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر،مذكرة ماجستير،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أبي بكر بلقايد،تلمسان، الجزائر،2010 -2011،ص 7، 8 .

2-2.عوائد معاد استثمارها: وتشمل نصيب المستثمر المباشر (بنسبة اشتراكه المباشر في الملكية)من العائدات التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة ونصيبه في عائدات الفروع غير المحولة إليه وتعامل هذه العوائد المعاد استثمارها كما لو كانت التدفقات جديدة.

2-3.رأس مال أخر ومعاملات الدين بين الشركات: وهو يغطي اقتراض وإقراض الأموال، بما في ذلك سندات الائتمان الموردين بين المستثمر المباشر من جهة ومؤسسة الاستثمار المباشر من جهة أخر.

المطلب الثاني :المناخ الاستثماري ومكوناته.

.1-**تعريف المناخ الاستثماري:** مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد ،والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة ،وخلق فرص العمل والتوسع وللسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوي على مناخ الاستثمار من خلال تأثيرها على التكاليف ، والمخاطر والعوائق أمام المنافسة.[1]

2.**مكونات المناخ الاستثماري:** أن عنصر ارتباط الاستثمار بالأوضاع السياسية والظروف الداخلية والخارجية بالدولة المضيفة هو العنصر المحدد لمناخ الاستثماري، وهذه الأوضاع والظروف حسب مختلف التقارير حول مناخ الاستثمار قد تكون سياسية واجتماعية واقتصادية ومؤسسية وقانونية وتشكل مكوناته الأساسية التي سنذكرها فيما يلي :[2]

2-1**المكونات الاقتصادية:** أن الوضع الاقتصادي الذي تعيشه الدولة له أهمية كبيرة للمستثمر حتى يتسنى له التعرف على نوع الاستثمار المفيد لمشاكلها الاقتصادية والأنشطة الواجب الاستثمار فيها ،ويقسمها تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010

[1]قاسم حسنة، قراءة في المؤشرات الاقتصادية العالمية لمناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة الى بعض الدول، مجلة الحقيقة ،العدد4،جامعة أدرار، الجزائر،2011،ص 104.

[2]بلقاسمي سليم، ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار كعامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد الخامس، العدد الرابع، 2020،ص 516، 517 .

باعتبارها من مكونات مناخ الاستثمار إلى داخلية وخارجية ،الأولى تشمل على سبيل المثال معدلات النمو الاقتصادي ، ومستويات الإنتاج المحلي والمستوى العام للأسعار معبرا عنها بالتضخم ومستويات الدين العام المحلي ومدى قوة القطاع المالي وغيرها . أما الخارجية فتشمل على سبيل المثال الميزان التجاري والجاري بصادراته وارداته السلعية والخدمية وميزان المدفوعات وبنود حركة رؤوس الأموال والقدرة على تحويل العملة ومستوى الاحتياطات الدولية ومعدل تغطيتها للمدفوعات الشهرية عن الواردات ،وأعبائها من أقساط وفوائد مستحقة وغيرها.

2-2**المكونات السياسية** : يقصد بالظروف والأوضاع السياسية هي أساسا الاستقرار السياسي الذي يعتبر عنصر هام من عناصر جذب وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وتوفير المناخ المناسب للاستثمار ، والاستقرار لابد ان يكون داخلي مثلا: استقرار الحكومة الانتقال السلمي للسلطة ،مدى الاستقرار والأمان الداخلي بين شرائح الشعب المختلفة .اما الخارجي مثلا: استقرار الحدود الدولية مع دول الجوار وجودة العلاقات مع العالم الخارجي بما في ذلك مدى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية تحت مظلة مؤسسات المجتمع الدولي ،ودون وجود اضطرابات أو مشاكل إقليمية وغيرها .

2-3**المكونات الاجتماعية**: ويقصد بها المستوى المعيشي للأفراد ،والتعليم ،النظام الصحي ونسبة البطالة وغيرها وقد رصد تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010 مؤشرات الاجتماعية من مكونات مناخ الاستثمار وهي على سبيل المثال كما يأتي معدلات الفقر ومتوسط دخل الفرد السنوي ومعدلات التشغيل والبطالة وقوانين العمل السارية التي تنعكس على تكلفة العمالة ، والمؤشرات ذات الصلة بالصحة العامة ومعايير السلامة والتعليم والحصول على مياه شرب نقية والكهرباء والمحروقات والاتصالات وغيرها .

2-4 **المكونات المؤسسية والقانونية** :عادة عند التكلم عن الأوضاع القانونية يخطر للوهلة الأولى استقرار القوانين لا سيما المتعلقة بالاستثمار ،غير انه تربط مختلف تقارير مناخ

الاستثمار الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بين الأوضاع القانونية والمؤسسية وتتمثل في تجسيد التشريعات ذات العلاقة بالاستثمار ومؤسسات هذا الأخير لا سيما المؤسسات التي تقوم بترقية وترويج الاستثمار وإدارته . وقد جاء في مؤشر البيئة المؤسسية في تقريرمناخ الاستثمار لسنتي 2012-2013 ان البيئة المؤسسية تشمل القوانين والتشريعات ومدى تطبيقها وضمان استمراريتها وثباتها واتساقها مع القوانين التجارية الدولية والاصلاح الهيكلي المؤسسي و القانوني الذي يعطي الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار .

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره.

1-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر: تتعدد أشكال الاستثمار الأجنبي داخل الدولة لتتوقف على عدة عوامل منها ما يتعلق بملكية الاستثمار ومنها ما يتعلق بالرقابة عليه ومنها ما يتعلق بنقل التكنولوجيا.

1-1 .من حيث الملكية: توجد عدة أشكال حيث يقوم المستثمر الأجنبي بالمفاضلة بينها حسب استراتيجيته وأهدافه وظروف الدولة المضيفة ،ومن هذه الأشكال نجد إنشاء مشروعات جديدة أو إعادة شراء مشروعات قائمة وموجودة أصلا في الدول المضيفة وهذا يتوقف على عدة عوامل منها :[1]

-مدى توافر منشآت قديمة للبيع في الدول المضيفة .

-مدى رغبة المستثمر الأجنبي واستعداده لتحمل الأعباء القديمة للمنشآت الموجودة أصلا.

-وكذلك مدى تفضيلات الحكومة المضيفة ،فمثلا كثيرا ما تفضل حكومات بعض الدول أنشاء وحدات جديدة بدلا من شراء وحدات قائمة كوسيلة لإيجاد أنشطة جديدة وليس مجرد إحلال لمستثمرين أجانب محل المواطنين .

[1] سعيدي يحي، الاستثمار الاجنبي المباشر، دار إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، 2015، ص 75 .

-يمكن للمستثمر الأجنبي الاشتراك في رأس مال الفرع أوالملكية الكاملة له في الدول التي تسمح بنسبة امتلاك مئة بالمئة .

1-2من حيث ملكية رأس المال: قد تأخذ الاستثمارات الأجنبية المباشرة عدة أشكال، فمنها الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة والتي تشتمل على الاستثمارات الأجنبية الثنائية والاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسية.

كما أن الاستثمارات المباشرة الثنائية قد تأخذ بدورها واحدا أو ثلاثة من الأشكال الثلاثة الآتية:

-شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام.

-شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص.

-شركات تتوزع الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام ورأس المال الوطني الخاص.

كما توجد تصنيفات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر الدول المصدرة أو الدولة المتلقية للاستثمار.

من وجهة نظر الدول المصدرة نجد ثلاثة أنواع هي:

-الاستثمار الأجنبي الأفقي:والذي يهدف إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا.

-الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي: ويهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) .

-الاستثمار الأجنبي المختلط: يشمل كلا النوعين السابقين (الأفقي، العمودي) .

ومن وجهة نظر الدولة المتلقية فيمكن تقسيم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع حسب الهدف منها لاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات والى زيادة الصادرات، والاستثمارات الأجنبية بمبادرة حكومية.[1]

1-3.**الاستثمار المشترك** : يرى الاقتصادي **كلودي** أن الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك هو مؤسسة أعمال أجنبية ،يمتلكها ويشارك في إدارتها طرفان(طبيعيان أو معنويان) ،أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة عامة .كما يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك أيضا ،على أنه مؤسسة أجنبية تتولى عمليات إنتاجية أو تسويقية في دولة أجنبية ،ويكون أحد ملاكها شركة دولية ،تمارس فيها حق الإدارة ،لكن بدون السيطرة الكاملة عليه .[2]

وعموما يشتمل الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك على الخصائص التالية:

1-يعقد ما بين طرفين، أحدهما وطني والآخر أجنبي.

2-قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أوالخاص.

3-هو استثمار طويل الأجل .

4-لا تتطلب المشاركة في هذا النوع من الاستثمارات دخول كل طرف شريك بحصة من رأس المال، فقد يقدم أحد الطرفين فقط المعلومات أو الخبرة، أو العمل التكنولوجي، بشرط اشتراكه مع الطرف الآخر في إدارة المشروع، وهدا هو أساس التفرقة ما بين مشاريع الاستثمار الأجنبي المشترك .

[1] سعيدي يحيى، مرجع سابق، ص 76.

[22] سي عفيف البشير، عوامل جدب الاستثمار الاجني المباشر في الجزائر –دراسة حسب نموذجالجاذبية -،مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015 – 2016، ص 28 .

2-آثار الاستثمار الأجنبي المباشر: توجد عدة آثار متمثلة فيما يلي:

2-1آثاره على التجارة وميزان المدفوعات :تستلزم هذه الدراسة وهنا لابد لنا من التعرف على ماهية ميزان المدفوعات وموقع الاستثمار الأجنبي ،وبالتالي يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما على أنه :سجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية والمالية والدولية ،التي تتم بين المقيمين في دول العالم خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة ،ويوضح ميزان المدفوعات في دولة معينة مالها من حقوق وما عليها من التزامات اتجاه الخارج ،ومن ثم تحديد دائنية أو مديونية الدولة للعالم الخارجي ،ويقسم ميزان المدفوعات طبق المعاملات التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي ودلك بغض النظر عن كون هده المعاملات مدينة أو دائنة وينقسم إلى ما يلي: [1]

2-1-1 التدفقات الداخلية :وتتضمن مايلي :

-مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار المساهمة في المشروع وذلك على حسب حجم المشروع.

-مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي في شكل مساعدات مالية من الحكومات الأم.

-مقدار الوفرة من النقد الأجنبي في شكل القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

-مقدار مساهمة المستثمر الأجنبي في تطوير أو زيادة حجم المشاريع.

-مقدار الوفرة من النقد الأجنبي الناجم عن الوفرة في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.

-مقدار الأرباح التي أعتيد استثمارها سنويا (تكلفة الفرصة البديلة).

[1]فيصل زمال ،الاستثمار الأجنبي ودوره في اقتصاديات الدول النامية –دراسة حالة الجزائر - ،مدكرة ماجستر، كلية العلوم التجارية ، الجزائر ، ص 72،.73

-التدفق الداخل من النقد الأجنبي الناتج عن منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب.

حجم القروض التي تتحصل عليها تلك الشركات الأجنبية من البنوك المحلية ودورها في توسيع الأداء.

-عوائد ضرائب والرسوم على الصادرات والواردات.

2-1-2التدفقات الخارجية : وتتمثل في :[1]

-مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد الخام الأولية أو مستلزمات الإنتاج.

-مقدار الأجور والمرتبات والحوافز الخاصة بالعاملين الأجانب التي يتم تحويلها للخارج حجم الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدئ في عملية الإنتاج والتسويق.

-فروق الأسعار المتعلقة بتحويل المواد الخام والمواد الأولية وذلك من خلال المعاملات بين الشركة الأم وفروعها بالدول.

2-2أثاره الاستثمار الأجنبي المباشر على التنظيم والتنمية الجهوية : وتتمثل في:[2]

2-2-1 آثاره على التنظيم والإدارة :إن إمكانية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يؤدي إلى تحقيق آثار إيجابية على مستوى التنظيم والإدارة وهي تتجلى فيما يلي:

-تنفيذ برامج للتدريب و التنمية و الإدارة في الداخل من طرف الدولة الأم.

-تقديم أو إدخال أساليب إدارية حديثة و متطورة.

-استفادة الشركات المحلية في تنمية مهاراتها الإدارية.

-استفادة الشركات الوطنية من نظيراتها الأجنبية بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة.

[1]فيصل زمال ، نفس المرجع ،ص74.

[2]محمد عبد الله عبد العزيز، نفس المرجع، ص 151 .

2-3آثاره على مستوى التنمية الجهوية :

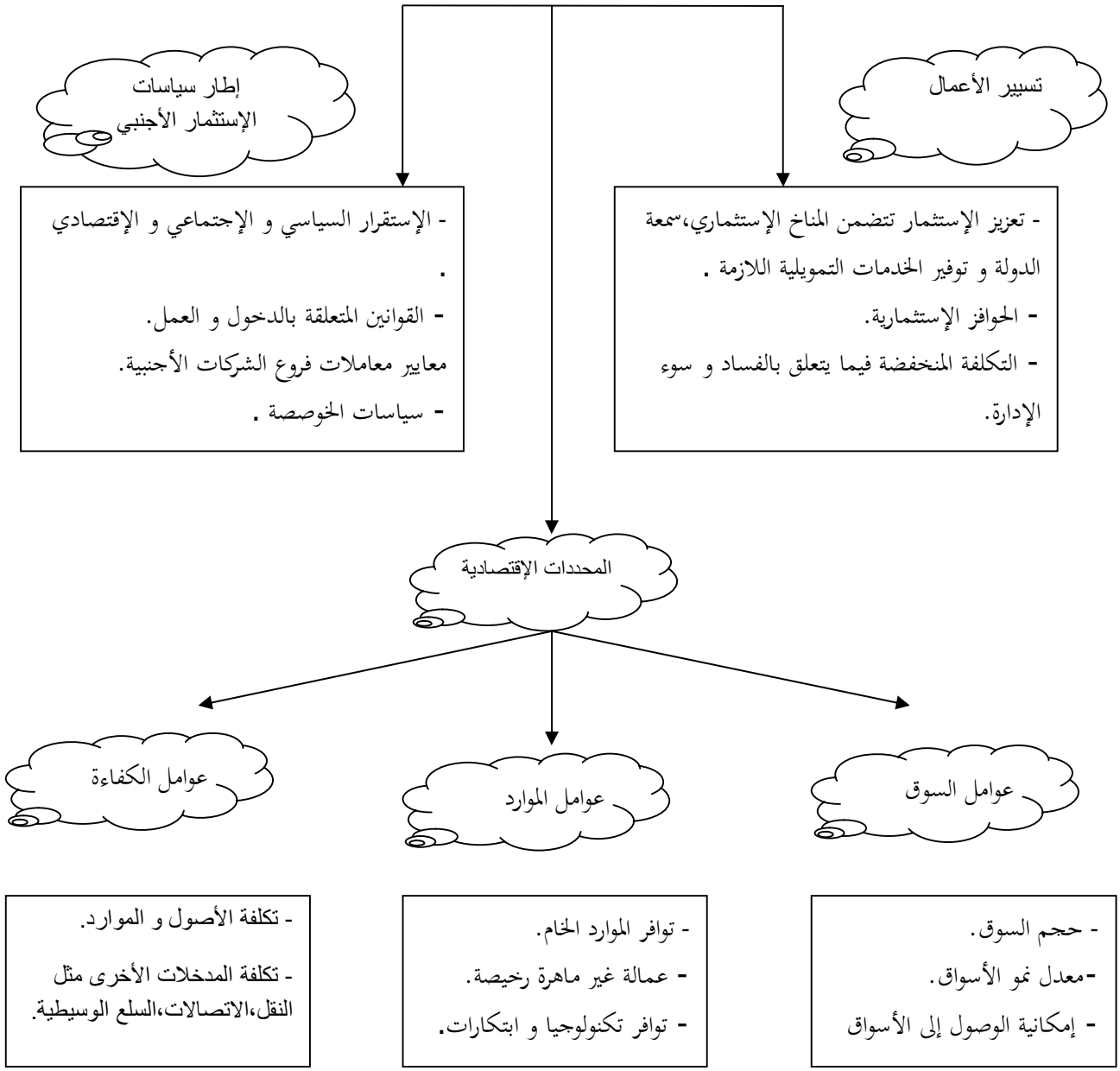
إن التحفيزات المقدمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف الدول المضيفة قصد الاستثمار في المناطق المحرومة أو الثنائية لها أثر إيجابي على التنمية الجهوية من خلال تلبية متطلبات الحياة الاقتصادية و الاجتماعية.

المطلب الرابع: محددات ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

1- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: هناك ثلاثة عوامل تعتمدها الشركات متعددة الجنسيات والعابرة للحدود للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمار وهي: سياسات الدول المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع وتسهيل الاستثمارات، والمواصفات الاقتصادية للدول المضيفة.

ويمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار ضمن ثلاث عناوين رئيسية وهي: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، وتسيير الأعمال، و التي يمكن توضيحها في المخطط التالي :

الشكل01: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر



المصدر: محمد ساحل ، فعاليات الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجة مشكلة البطالة في الجزائر، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2016.

2-دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تختلف دوافع المستثمر الراغب في الاستثمار خارج وطنه عن دوافع البلد الراغب في جذب واستقبال هذا المستثمر ،في حقيقة الأمر أم كلا طرفي الاستثمار المباشر يسعى إلى تحقيق أهداف خاصة به ،وهي تدفعه بقوة إلى المضي قدما لتحقيقها سنعرض دوافع كلا من المستثمر الأجنبي والبلد الضيف للاستثمار الأجنبي المباشر :

2-1 دوافع المستثمر الأجنبي:

وتتمثل أهم دوافع المستثمرين الأجانب في الاستثمار بالدول الأخرى وبخاصة في الدول النامية فيما يلي:

2-1-1طبيعة النشاط الاقتصادي والتجارة:

تلعب طبيعة النشاط الاقتصادي والتجاري دورا مهما في دفع المستثمر إلى مزاولة نشاطه عبر الحدود الوطنية ،إذ أن هناك بعض أنماط النشاط السريعة التلف التي تستلزم ضرورة قيام المنتج ،ولغرض تلافي الإخفاق ،بالبحث عن أسواق استهلاك ملائمة ونقل وجداته الإنتاجية والتسويقية أو رأسمال معين إليها ومباشرة الإنتاج فيه .[1]

2-1-2 زيادة العوائد:

الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المضيفة ،إذ أن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها ،لذلك توجه رؤوس أموالها نحو الدول ذات الأسواق الواسعة والواعدة بشكل يمكنها من الحصول على أعلى الأرباح ،دون زيادة المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر

وتتحقق الزيادة في عائد الاستثمار من عدة أوجه منها :التخلص من تكاليف التصدير أو تخفيض بعض تكاليف الإنتاج خاصة تكاليف المواد الأولية واليد العاملة ،هذا بافتراض حرية تحويل عوائد الاستثمار .أما أذا كان هذا التحويل غير مسموح به كليا أو جزئيا مما يعني ضرورة إعادة استثمار العوائد من جديد فلن يتحقق هذا العائد ويفقد جاذبيته، ونجد أ، كثيرا من الشركات الأوروبية مثلا تقوم بنقل عملياتها الإنتاجية إلى الدول المجاورة أو غير المجاورة لها ،التي تتميز بوفرة العمالة فيها وانخفاض مستوى أجورها.[2]

---

[1] دريد محمود السامرائي، الاستثمار الاجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة 1، بيروت، 2006، ص 76 .

[2] دريد محمود السامرائي، مرجع سابق، ص 77 .

2-1-3 تخفيض المخاطر:

تقليل المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الشركات الأجنبية والتي يحملها الإنتاج في بلد واحد مثل :الحرب ،التأميم ،زيادة الرسوم الجمركية وخطر عمليات الإضراب الذي قد يشل المبيعات في بلدان عدة على حد سواء ،فتوزع وانتشار الاستثمارات على عدد أكبر من الدول يعمل على تجحيم تلك المخاطر للحد الأدنى المرغوب .[1]

2-1-4الرغبة في النمو والتوسع:[2]

هناك دوافع أخرى تسعى إليها الشركات متعددة الجنسيات بهدف تطوير الاستغلال التجاري والاستحواذ على اكبر حصص ممكنة من الأسواق ،إضافة إلى التوسع والنمو والقضاء على المنافسين المشابهين ،حيث إن هناك شركات لم تستطع إن تنافس شركات أخرى في السوق نفسه والمنتج نفسه ،فاضطرت إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى خارج حدود بلدها الأصلي ،فرغبة هذه الشركات في النمو والتوسع هو عامل ودافع يدفعها إلى الاستثمار المباشر في أسواق أخرى ،ونتيجة لذلك تنمو وتتوسع طوليا وعرضيا ،وهو هدف أساسي تسعى إليه هذه الشركات .

2-1-5قيود التجارة الخارجية:

تضع كثير من الدول و لاسيما النامية منها بعض القيود على عمليات الاستيراد والتصدير بهدف حماية منتجاتها الوطنية من منافسة السلع الأجنبية والحصول على موارد إضافية للخزانة العامة ،والمثل على ذلك فرض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة أو وضع حد أقصى بكمية السلع الأجنبية التي يسمح باستيرادها أو فرض سلسلة من الإجراءات الإدارية بهدف التقليل من استيراد السلع الأجنبية ، من شان هذه الإجراءات فسح المجال أمام رأس المال الأجنبي لتخطى هذه الحوافز من خلال إنشاء وحدات إنتاجية له في تلك الدول التي تطبق مثل هذه الأساليب التقليدية ،هكذا أصبحت قيود التجارة الخارجية التي تفرضها الدول المضيفة تدفع الشركات متعددة الجنسية لتفادي هذه الحوافز ،باختراق أسواقها من الداخل عن طريق إنتاج هذه السلع داخلها وذلك بإقامة وحدات إنتاجية تخضع لقوانينها الداخلية

[1] هند سعدي ،أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية – دراسة قياسية اقتصادية للفترة 1980-2014،أطروحة دكتوراه ،كلية الاقتصاد ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،ص 19.

[2] هند سعدي، مرجع سابق، ص 20.

مثلها مثل أي وحدة إنتاجية وطنية تسوق داخل الأسواق المحلية وتصدر الفائض ،وبالتالي أصبح تقييد التجارة الخارجية دافع للاستثمار الأجنبي المباشر للتموقع بهذه الدول .[1]

2-1-6الاحتكار:

هي رغبة الشركات متعددة الجنسية في الهيمنة والسيطرة على أسواق الدول المضيفة واحتكار الإنتاج والتسويق لإزاحة بقية المنافسين واحتوائهم ،وهي نظرة مسيري هذه الشركات وإستراتيجية من استراتيجياتهم.

2-1-7دافع بيئي:

يتمثل في إبعاد مخلفات التصنيع ذات التأثير في البيئة من البلد الأم للاستثمار إلى البلد المضيف للاستثمار .[2]

2-1-8التخفيف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة:

يسعى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تنويع النشاطات والأسواق ،من خلال التخفيف من المخاطر التي قد تصيب رأس المال ،فالاعتماد على سوق اقتصادية واحدة هو خطر قد ينهي رأس المال ،لذا يحاول المستثمر الأجنبي تفادي ذلك بتوطين استثماراته في أسواق دول مختلفة ،كي يحد من الهزات والمخاطر التي قد تصيب رأس ماله وتفاديا أيضا للانعكاسات السلبية للازمات الاقتصادية التي قد تتعرض لها السوق الواحدة ، هنا تسعى الشركة لتغطيتها بأرباح أسواق أخرى ،هكذا يضمنون عدم خسارة كل استثماراتهم في حالة تركزها في سوق واحدة ،أو في حالة تعرض السوق الواحدة إلى هزة ما فإنهم بذلك يضمنون بقائهم في الأسواق الأخرى ،وبالتالي هو دافع يخفف من مخاطر الاعتماد على سوق اقتصادية واحدة .[3]

2-1-9 تحسين الموارد وضمان توفيرها:

لإنتاج سلعة ما يتطلب استيراد مواد خامة من الخارج بكميات كبيرة .ولضمان التدفق المستمر لهذه المواد والأجزاء وبالكمية والجودة المطلوبة والأسعار المرغوبة ,وتقوم الشركة المستوردة بإنشاء فرع لها أو تشترك في مؤسسة قائمة في البلد المنتج والمصدر لهذه المواد

[1] دريد محمود السامرائي،مرجع سابق ، ص 19.

[2] فيصل زمال ، مرجع سابق ص 21 .

[3] محمد عبد الله، مرجع سابق، ص 140.

حسب ما تسمح إمكانياتها الذاتية وتشريعات الدولة المضيفة للاستثمار وهو ما تنتهجه الشركات اليابانية في استثماراتها الخارجية.

2-1-10الاستفادة من المزايا المكانية:

تتنافس بعض الدول خاصة النامية في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويظهر ذلك في تقديم عديد من المزايا والحوافز لهذه الاستثمارات وتكون سخية في ذلك سواءا في صورة تخفيض الضرائب أو الإعفاء منها وكذلك الدعم على الخدمات العامة مثل الطاقة أو أماكن إقامة هذه الاستثمارات ...[1]

2-1-11السياسة الاقتصادية لدولة المستثمر والرغبة في الهيمنة:

تعتبر الدول المتقدمة اقتصاديا أن الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني حيث تشجع شركتها على الاستثمار في الخارج والذي يؤدي إلى فتح أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية وتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مع تحسين وضعها الاقتصادي وزيادة دورها في الحياة التجارية الدولية .

2-2دوافع البلد المضيف:

تسعى مختلف الدول إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ،ويعود هذا لأسباب عديدة تتنوع بتنوع البلد واختلاف أوضاعها خصوصا الاقتصادية منها ،وفيما يلي عرض موجز لأهم الأسباب الدافعة إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر مركزين أساسا على دوافع الدول النامية المتمثلة فيما في:[2]

2-2-1سد فجوة الادخار:

يتم الاستعانة بالمصادر المالية الخارجية في حالة عجز الادخار المحلي على توفير التمويل الكافي للاستثمار الوطني ،وقد يكون الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الاختيارات خصوصا بعد تراجع القروض الأجنبية والمنح والإعانات الخارجية ،كما أن تكاليفها باهظة وكثيرة ما تخضع لاعتبارات سياسية ،وتنطوي على شروط لا تلائم البلد الذي يطلبها ،ويكون

[1] مفتاح صليحة ،مرجع سابق ،ص14.

[2] بن عاشور رتيبة،جاذبية الاستثمار المباشر في الجزائر –دراسة قياسية –خلال الفترة من 1996 إلى 2013، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة الجزائر 3، ص 17 .

الاستثمار الأجنبي في حالة اختياره مكملا للادخار المحلي ويسمح بتمويل خطط التنمية التي تضعها الحكومات.

2-2-2تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

تسعى الدول التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها إلى جلب الاستثمار الأجنبي المباشر للتخلص من هذا العجز أو على الأقل للتخفيف من حدته في الأجل الطويل والقصير والمتوسط .

ويفضل الاستثمار الأجنبي المباشر على غيره من مصادر التمويل الأجنبية للمزايا التالية:

-إلزام الاستثمار الأجنبي المباشر البلد المضيف له بمدفوعات مالية خارجية مستقبلا إلا إذا حقق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر أرباحا ، خلافا للقروض التي يجب أن تسدد مع فوائدها بغض النظر عن سلبية أو ايجابية نتائجه.

–يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المقبوضات المالية من الخارج للبلد المضيف عندما يتبنى هذا الأخير استراتيجيات الإنتاج من أجل التصدير ،كما يساهم في تقليص المدفوعات الخارجية في حالة تبني البلد المذكور استراتيجيات الإنتاج من أجل إحلال الواردات ،ويكون الأثر ايجابيا على الميزان التجاري للبلد المضيف في الحالتين.

تحتاج بعض المشاريع الاستثمارية إلى معدات وتجهيزات تستورد من الخارج الشيء ما يكلف البلد المعني مدفوعات بالعملات الأجنبية النادرة أو غير المتوفرة بالحجم الكافي ودخول الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى توفير هذه العملات الأجنبية لاستيراد المعدات والتجهيزات ويورد هذه الأخيرة بذاتها ،ومن ثم يعفي جزئيا البلد المضيف له من بعض المدفوعات الخارجية .

المطلب الخامس: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1-مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر.

سوف نعرض أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالنسبة للدول المضيفة وللدول المصدرة له كل على حدا .[1]

[1]هدروق أحمد، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر ورأس مال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد – حالة الجزائر 1970 - 2012 – المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 2،2014،ص 86، 87 ، 88 .

1-1بالنسبة للدول المضيفة: تتنافس الدول لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب الدور الهام له في تحقيق معدلات النمو المستهدفة، من خلال دوره الايجابي في التالي:

-يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنشر التقنيات والتكنولوجيات الجديدة، وكذا الأصول غير المادية كالمهارات التنظيمية التي تتميز بها الشركات الأجنبية.

-إن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد من المنافسة بين الشركات المحلية وما يصاحب هذا التنافس من منافع عديدة، إذ أنه يصبح من الواجب على مؤسسة محلية هدفها الأساسي هو البقاء وأن توسع وتطور منشآتها.

-إن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على زيادة وتطوير الصادرات، وتخفيض حجم الواردات من السلع والخدمات، وبالتاي تحسين الميزان التجاري.

- تحسين أوضاع موازين المدفوعات في الدول النامية من خلال تحسين وضع ميزان رأس المال من ناحية وتحسين وضع الميزان التجاري من ناحية أخرى، إذ قد تتحسن حالة ميزان رأس المال من خلال زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية داخل الدولة المضيفة.

-يمكن للاستثمار الأجنبي أن يكون عاملا في التخفيض من حدة البطالة، وهذا بما توفره الشركات الأجنبية من فرص التوظيف المباشرة وغير المباشرة، حيث أن هذه الشركات تحتاج إلى العمالة لأداء أعمالها الخاصة.

-يعتبر الاستثمار الأجنبي عاملا مهما في تنمية وتحديث الهيكل الصناعي للدول المضيفة، ويكون ذلك من خلال ما ينتج عن الشركات الأجنبية من تحفيز للقطاع الصناعي المحلي، سواء لعب هذا القطاع دور المورد لهذه الشركات أو كمنافس لها، أو ما يجعله منتجا لأسواق أخرى.

1-2بالنسبة للدول المضيفة له: تتمثل مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له فيما يلي:[1]

-يضمن الاستثمار الأجنبي المباشر دخول رؤوس الأموال على المدى المتوسط والطويل، وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة، والتي يتم تحويلها للدول المصدرة له .

-ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به.

-من ايجابياته أيضا نجد أنه على المديين الطويل والمتوسط والطويل يسمح بتحسين ميزان مدفوعات الدول المصدرة له .

-استغلال الموارد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر وخاصة منها النامية، ومن ثم ضمان التموين وتغطية الحاجة في هدا السياق خدمة لاقتصادياتها.

2-عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2-1 على مستوى الدول المضيفة له :[2]

-يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يكون عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية الى الخارج ،وكذا خروج الأموال في شكل أرباح وعوائد على المدى الطويل ،وهذا عندما يصل الاستثمار إلى مرحلة النضج .

-قد تلجأ الشركات الأجنبية إلى استعمال التهديد بالغلق أو النقل للمؤسسات أثناء المفاوضات المتعلقة بشروط العمل .

-تقوم الشركات الأجنبية بتضخيم الإسقاط المتعلقة بالخدمات المقدمة من طرف الشركات الأم (أبحاث ،دراسات،تسيير،تسويق....) .

[1] هدروق أحمد، مرجع سابق، ص 88، 89 .

[2] سحنون فاروق، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر – دراسة حالة الجزائر -،مذكرة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس – سطيف -، الجزائر،2009 -2010،ص 23، 24 .

-التدخل في الشؤون الداخلية وكذا المساس بالسيادة الوطنية من خلال السيطرة على القطاعات الإستراتيجية بالإضافة إلى ما ينجر عن ذلك من آثار سلبية ،سواءا على المستوى الداخلي أو الخارجي .

2-2 على مستوى الدول المضيفة: وتتمثل عيوب الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الدولة المصدرة في ما يلي:[1]

أ_حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات .

ب-تصدير فرص العمل.

ج-التأثير على الميزان التجاري.

[1] بربار نور الدين وآخرون، أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (1970 – 2012)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 2، 2017، ص 155 .

المطلب السادس :النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

1-النظرية الماركسية:

1-1مضمون النظرية :يرى رواد هذا الاتجاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل مباراة من طرف واحد؛و الفائز بنتيجتها الشركات متعددة الجنسيات في معظم الأحيان ؛بمعنى أن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة شكل دائم لخدمة مصالحها فقط ،و قد حاول رواد هذا الاتجاه وعلى رأسهم لنين تقديم تفسير للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ميل معدل الإرباح نحو انخفاض ولا سيما عند مرحلة الاحتكار ؛وهي مرحلة تجد فيها طريقة الإنتاج الرأسمالي صعوبات عديدة في تحقيق الفائض ؛وفي هذه الحالة يكون اللجوء إلى الخارج الوسيلة الأفضل لتعويض النقص الداخلي[1] ؛أما الماركسيون الجديد أمثالsvetter؛Barran فيرون أن قيام و توسيع الشركات متعددة الجنسيات يمكن تفسيره من خلال سعي الشركات إلى المحافظة على الأسعار الاحتكارية و إقصاء المنافسين لها من الأسواق[2].

هكذا فإن الفكر الماركسي يؤكد على ظهور الاستثمار الأجنبي المباشر و على دوره السلبي في تحقيق التنمية.

1-2الانتقادات الموجهة للنظرية :وتنتقد هذه النظرية في الجوانب الآتية:

-حاولت توضيح الآثار المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛ ولم تستطع البحث في كيفية نشأة و تطور هذه الاستثمارات.

-تلقي هذه النظرية بالمسؤولية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة ؛ وتهمل أثر العوامل الداخلية و السياسية و الاقتصادية و المحلية في دول الأطراف في تقليل الأثر الايجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

---

[1]-عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ا2001، ص 20.

[2]-أنور عبد الخالق، محمد عباس، المناطق الحرة المنظمة العربية للعلوم الإدارية، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي،القاهرة ، 1978، ص 97.

-لم تقدم هذه النظرية بديلا فعالا للاستثمارات الأجنبية المباشرة واكتفت بالتحذير من مخاطر هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على المقدرات الاقتصادية للبلدان النامية.

-إن التنافس الدولي على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر مؤشرا كافيا على وجود بعض المزايا التي تتركها مثل هذه الاستثمارات على بلدان المتقلبة وأنها ليست مباراة من طرف على أنواع معينة من الفوائد[1]...

2-نظرية عدم كمال الأسواق:

تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في الأسواق الدول النامية بالإضافة إلى نقص المعروض من السلع فيها[2].

كما أن توافر بعض جوانب و عناصر القوة تجعل هذه الشركات أكثر قدرة على منافسة المشروعات المحلية في الدول النامية ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي توفر لها قدرة تنافسية اكبر مايلي:

-اختلافات جوهرية في نوعية إنتاجها بالمقارنة مع الإنتاج المحلي.

-توفر مهارات إدارية إنتاجية و تسويقية مقارنة مع ما توفر منها في الشركات و المشروعات المحلية.

-قدرات تتيح لها تحقيق أحجام كبيرة في الإنتاج و الاستفادة من وفرات الحجم التي تجعل إنتاجها اقل تكلفة وسعرا بالمقارنة مع الشركات المحلية التي تتيح بتكلفة وسعر أعلى.

-اختراق إجراءات الحماية الإدارية و الجمركية من خلال مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر.

-التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية باستخدامها وسائل و أساليب إنتاجية أكثر حداثة و تطور.

---

[1]- ليليان بن منصور ، الاستثمار الاجنبي المباشر و دراسة نظرية واقتصادية ،مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، جامعة خنشلة، الجزائر ، ص 119.

[2]-عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، ،الدار الجامعية بالإسكندرية،الإسكندرية، 2003،ص48.

-الاستفادة من الامتيازات و التسهيلات المالية و غيرها و التي تقدم للشركات الأجنبية بهدف جذبها للاستثمار في الدول النامية.

-الخصائص الإدارية المتمثلة بالخصائص التكنولوجية و التنظيمية و الإدارية و التكاملية و التي تنتج لها قدرة الشركات الأجنبية في كافة المجالات السابق؛ فإنها تعمل في أسواق الدول النامية.بشكل يحقق لها التفوق في أسواق هذه الدول سبب ضعف المنافسة في هذه الأسواق نتيجة نواقص السوق، أي وجود السوق غير تامة[1].

من بين الانتقادات التي قدمت لهذه النظرية ؛أنها تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العلمية. كما يمكن القول أن مدى إمكانية أو واقعية نظرية عدم كمال السوق في تحقيق أهداف الشركات متعددة الجنسيات مشروط بمدى مرونة و تعدد الشروط و الإجراءات الجمركية و الضوابط التي تضعها حكومات الدول المضيفة النامية ؛أو المتقدمة أو من ثم فإن قدرة الشركة على استغلال جوانب القوة فيها التي يميزها عن غيرها من الشركات الوطنية سوف تتأثر هي الأخرى نتيجة لنفس السبب[2].

-3النظرية الانتقالية في الإنتاج الدولي:

تعود هذه النظرية للاقتصادي دننجdunninوهي تؤكد على عناصر متعددة فهناك المتغيرات بالقطر الأجنبي وتلك المتعلقة بالشركة و مجموع ثالثة اسمها عناصر الاستيطان التي تحدد في النهاية أي شكل يتخذه استغلال الشركة لسوق القطر الأجنبي ؛هذه العناصر تتكون[3]، من:

3-1ميزات تملكها الشركة (ميزة الامتلاك):تعتبر هذه الميزات خاصة بالشركة وحيز متاحة

---

[1]-محمد قويدري أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تربية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تتخيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، 17 ،18افريل ،الجزائر ، 2006 ص 289.

[2]- عبد السلام، أبو القحف،مرجع سابق ،ص398.

[3]-أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المرجع للنشر والتوزيع ،المملكة العربية السعودية ،2001،ص87،88

للآخرين كامتلاك تقنية معينة أو قدرات إدارية أو اسم شهرة أو اقتصاديات (وفرات)الحجم الكبير النابعة من حجم الشركة.

3-2**ميزة الموقع** :هي تكاليف و المخاطر كتكاليف الإنتاج و الترحيل و الضرائب و الجمارك ثم المخاطر السياسية التي تتعرض لها الشركات الأجنبية التي تعمل في ذلك القطر الأجنبي.

3-3**ميزة التدويل الاستيطان** :فالشركة تحقق منفعة اكبر من خلال قيامها بالأنشطة بنفسها من إسنادها إلى شركة أخرى[1].

4-نظرية دورة الحياة المنتج:

يستند مفهوم هذه النظرية التي قدمها ريمون فارنون على أن منتوج له دورة حياة يمر بها بأربع مراحل رئيسية متتابعة[2]،وهي: ففي المرحلة الأولى ومن اجل تقديم المتوج يستلزم تخصيص مصاريف ضخمة للبحث و التطوير وكذا توفير اليد العاملة المؤهلة ، ومنه يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه المرحلة وذلك يجب إنتاج هذا المنتوج لأول مرة في الدول المتقدمة التي تملك الأسواق الكبيرة ، باعتبار أن كل ما كبر حجم السوق كلما ارتفع الطلب فيه ومنها سوف تكون مرحلة نشوء هذه المنتجات في الدول ذات الطلب الفعال و بالتالي تكون مرحلة التسويق على مستوى المحلي .

وبفضل هذه المعلومة المرتدة من هذه الأسواق يتم العمل على تطوير و التحسين هذا المنتج حيث تكون هذه التعديلات في مراحل النمو وتدريجيا يصل إلى مرحله النضج، حيث تستطيع الشركة في هذه المرحلة تسويق منتجاتها إلى الأسواق الأجنبية بهدف تطوير مردوديه الاستثمار الدولي.

ويتم في مرحله النضج تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج ويزداد الطلب عليه، ومنه إن

[1]-سليمان عمر محمد الهادي' ،الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي ،الطبعة الأولى ،الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ،2010 ،ص 27.

[2]-طاهر مرسي عطية، إدارة الأعمال الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ،الطبعة الثانية ،2001 ،ص 250 ،251.

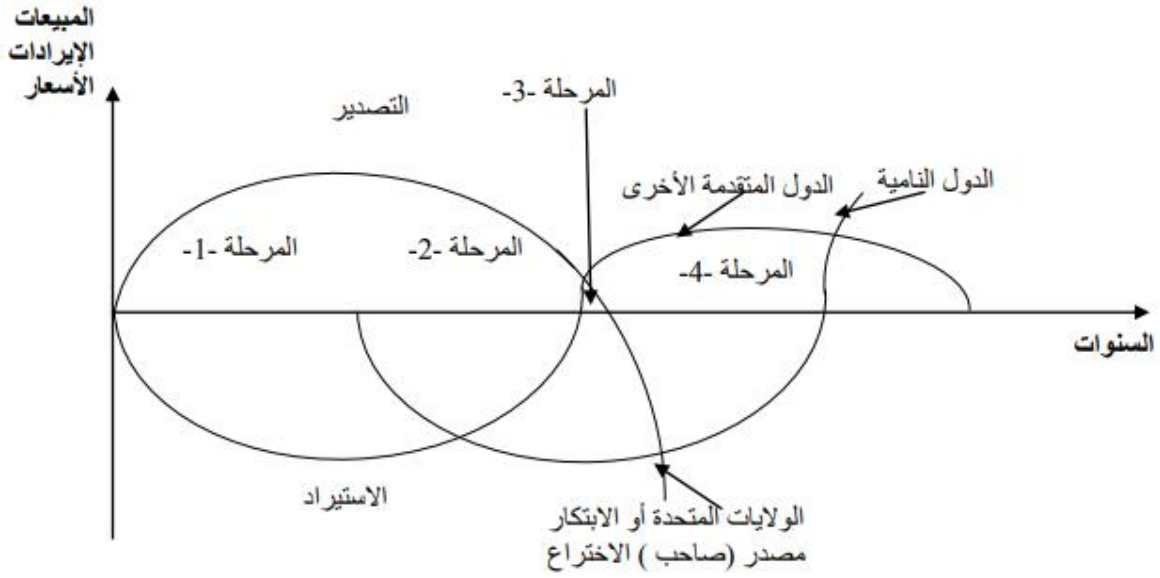
تحليل سلوكيات الشركات قد يؤكد على أنها تمتاز بمنتج ذي تكنولوجيا عالية مما يسمح لها بتصديره إلى الأسواق الخارجية ويتم إنتاجه في الدول المتقدمة.

عندما تفقد شركة احتكارها التكنولوجي يصل إلى مرحله التدهور، حيث تتميز هذه المرحلة بمعرفه دقيقه لتكنولوجيا المنتوج وشروط التسويقية من طرف الشركات الأخرى، ينتقل إنتاج هذا المنتوج إلى الدول النامية الأقل تطورا أين تكون تكلفه اليد العاملة متدنية، وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي في هذه الدول.

من خلال هذه الممارسات العملية لشركات متعددة الجنسيات تأكد مبادئ نظريه دوره حياه المنتج الدولي، فعل سبيل المثال نجد أن الصناعات الالكترونية مثل: الحاسبات الآلية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل انتشار إنتاجها في المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان، ثم بعد ذلك امتد إنتاج هذا النوع من الصناعات في الدول النامية أخرى مثل: تايوان كوريا الجنوبية وهونغ كونج.....الخ[1]

ويمكن توضيح هذه النظرية بالاستعانة بالشكلين الآتيين:

الشكل رقم 02 : دورة حياة المنتج الدولي -1-

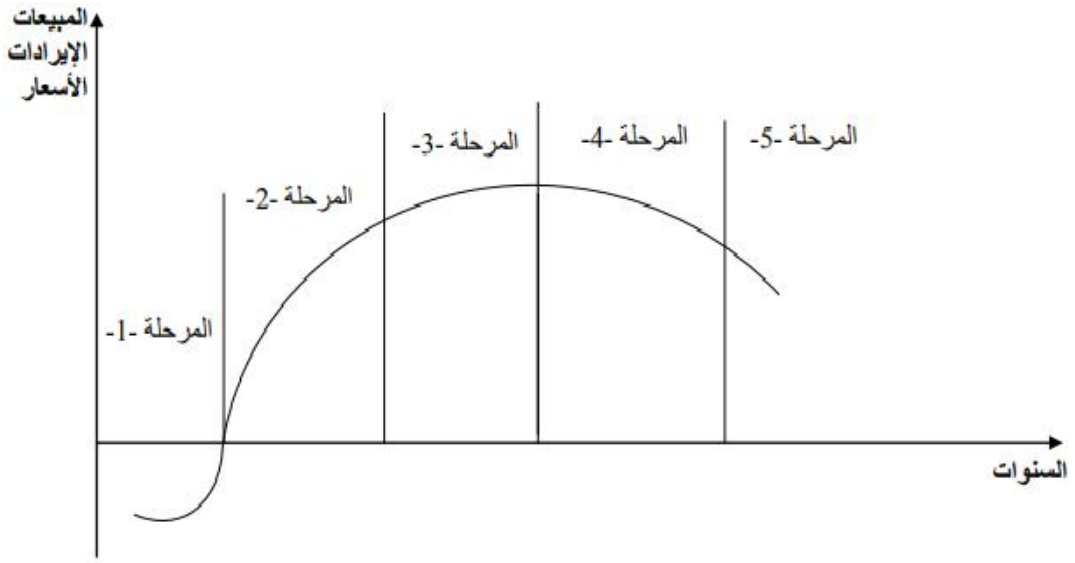


المصدر عبد السلام أبو قحف،مرجع سابق ،ص،56.

[1]-عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 62.

-هذا الشكل ثلاث منحنيات لمراحل دوره حياه منتج دولي واحد، أي أن كل منحنى يمثل دوره حياه نفس المنتج.

الشكل رقم03: دورة حياة المنتج الدولي -2-



المصدر مرجع سابق ص57

مرحلة 01: مرحلة البحوث والابتكارات بالولايات المتحدة الأمريكية.

مرحلة 02: تقديم السلعة بالسوق الأمريكي.

مرحلة 03: مرحله النمو في الإنتاج والتسويق المحلي والدولي.

مرحلة 04: بداية تتبع السوق المحلي وبدا إنتاج السلعة في الدول المتقدمة الأخرى.
مرحلة 05:بدا إنتاج السلع في الدول النامية وتدهور سلعه بالسوق الأمريكي بسبب المنافسة السعرية أو الجودة..... الخ

-والانتقادات الموجهة لهذه النظرية تتمثل في ما يلي:

-صعوبة تطبيق مراحل دوره المنتج على جميع المنتجات وهذا نتيجة أما لصعوبة التقليد ابتكار المنتج من طرف الدول الأخرى عبر الدول صاحبه المنتج أو إذا كان المنتج من المنتجات الفاخرة مثل سيارة الروز رويس.

-بالإضافة إلى ذلك فإن نظرية دورة المنتج لم تفسر قيام شركات متعددة الجنسيات باختيار الاستثمار المباشر عند عقود التراخيص في الدول المضيفة، حيث اكتفت النظرية بتفسير السلوك الاحتكاري التي تقوم به شركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وهذا باستغلال الفروق التي تتمتع بها من حيث التكاليف، الإنتاج الأسعار أو استغلال الامتيازات الممنوحة، أو لتجنب القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الاستيراد.....ا

خلاصة الفصل: من خلال دراستنا لهذا المبحث يتضح لنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات وتسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى دولة أخرى وعلى المدى الطويل بمختلف مكوناته .

أما بخصوص المناخ الاستثماري فتضح لنا بأنه مجموعة العوامل الخاصة بموقع محدد والتي تحدد شكل الفرص والحوافز التي تتيح للشركات الاستثمار بطريقة منتجة سواء كانت مكوناته اقتصادية أو سياسية واجتماعية أو المؤسسية والقانونية ، كما توجد تصنيفات أخرى للاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر الدول المصدرة أو الدول المتلقية للاستثمار

وفي الأخير يمكن القول بان الاستثمار الأجنبي المباشر هو آلية تتيح للمستثمرين الأجانب ممارسة الإدارة والسيطرة على منشأة الدولة المضيفة وله تأثير مفيد على الدول المضيفة من خلال المكاسب التي تحققها هاته الأخيرة ،مع الأخذ بشيء من الحذر للآثار المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر ويجب أن نولي اهتماما ما نحو محددات ودوافع الاستثمار دون أن ننسى انعكاساته السلبية على الدول المضيفة .

مقدمة الفصل الثاني:

إن الجزائر بالرغم من لامتلاكها لموارد مالية معتبرة إلا أنها لم تستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية و تحقيق الأهداف المنشودة و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر و يرجع ذلك إلى الاستخدام غير الكافؤ ، وغير الرشد لهذه الموارد نتيجة انتشار مختلف أشكال الفساد الذي يتسبب في هدرها ، سرقتها و اختلاسها مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني و على تحقيق أهداف و مبادئ التنمية المستدامة و الشاملة على الاقتصاد الوطني و نتيجة للمستويات المرتفعة للفساد الذي تعرفه في مختلف القطاعات و المجلات ، قامت بوضع مجموعة من الآليات للتحقيق من هذه الخطيرة والوقاية منها .

المبحث الأول : واقع الفساد في الجزائر

المبحث الثاني :واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المبحث الأول : واقع الفساد في الجزائر

المطلب الأول : أسباب انتشار الفساد في الجزائر

1-تعدد أسباب الفساد و تختلف من بلد لآخر غير أن الأبحاث في هذا المجال تشير إلى أن الفساد يزداد و التي تسمح له بالانتشار و يمكن حصر أسباب الفساد فيما يلي :

1-1الأسباب التاريخية : لا يتناول الباحث النظام الجزائري ، دون التعرض إلى التجربة الاجتماعية التي عاشتها الجزائر طيلة أكثر من ربع قرن و دون الدراسة وتحليل في تاريخ الاستعمار القديم للمنطقة ككل و يرجع ذلك إلى الآثار السلبية التي تركها الاستعمار لكن قبل التطرق لدور الاستعمار الفرنسي ينبغي الإشارة إلى دور الحكم التركي في إنماء ظاهرة الفساد في الجزائر و هذا راجع إلى بروز المشكلات في العهد العثماني إذا أنه بالرغم من التطور الحاصل في ذلك العهد مثل التنظيم الإداري ، فقد كان للدولة العثمانية مساوئ و مفاسد لا يمكن اعتبارها دولة قائمة على المبادئ الإسلام الصحيح و العدالة الاجتماعية و عليه إن دولة العثمانية انتشر في نظامها الفساد الأخلاقي و السياسي من جراء اهتمام بعض الحكام الأتراك بجمع الثروة ، وظهرت بعض المساوئ البيروقراطية التي ساهمت في إضعاف الإدارة، مما شجع تقديم الرشوة و الهدايا لبعض الآغات و البايات

ثم جاءت الإدارة الفرنسية لتتفنن في أشكال الفساد كما يجلب الاستعمار الفرنسي أشكالا لا جديدة فقد عرف عهد الاستعمار دورا بارزا في تغذية ظاهرة الفساد إذا أن السكان النظام الاستيطاني لم يكن يسير بطريقة ديمقراطية حيث كان فيه إقصاء لأغلبية السكان الأهالي ، من تسيير شؤون البلاد و قد عمل إلى ارتشاء نخب و ممارسة تزوير الانتخابي كذلك كان التعامل مع المواطنين سيئا للغاية فالمواطن الذي عاني من الجوع و الجهل و القمع ، كان

يلجأ إلى الوساطة و الرشوة لشراء مناصب ليشتغل فيها و يستعمل تلك الطرق لقضاء مصالحه[1]

1-2الأسباب الاقتصادية : ترجع أساسا إلى استيراد نظريات التنمية الغربية بإستراتجية التصنيع و أصبحت الإدارة عاجزة عن التحكيم فيها نتيجة اعتمادها على الربع البترولي و عرفت الجزائر إدارة و كذلك مختلف القطاعات مسيسة اقتصاديا و ليست إدارة اقتصادية قائمة على الجدوى و الشجاعة بالإضافة إلى وجود قاعدة موارد طبيعية كبيرة ينتج عنها أموال طائلة هذا ما يغري المسؤولين لممارسة الفساد ، وهذا سبب وضوح النظام الضريبي و عدم كفاية شفافية القوانين و الإجراءات الضريبة إضافة إلى إعطاء صلاحيات كبيرة محصلي الضرائب مع غياب الرقابة[2]

1-3الأسباب الاجتماعية : تكمن الأسباب الاجتماعية البيروقراطية مختلف القطاعات الجزائرية في ضعف المستوى المعيشي فالفساد ينتشر و بكثرة بين عوام الناس من خلال التجاوزات التي يقومون بها بالإضافة إلى القيم الثقافية السلبية فلهذه القيم دور كبير في انتشار الفساد الممتدة من الحافية العثمانية ، ولقد سرخت تلك السلوكيات لدى الإدارة و أفراد المجتمع معا لأنه أصبح من الصعب إصلاح الأوضاع الفاسدة التي خلدها الاستعمار و لم يوضع حد لتلك الظواهر المرضية التي خلفها الاستعمار، الجزائر كغيرها من البلدان أن العالم الثالث لم يرث من الاستعمار إلا الأمراض البيروقراطية و المحسوسة الرشوة [3]

1-4الأسباب القانونية : ترجع المظاهر السلبية البيروقراطية الإدارة الجزائرية إلى عدم صلاحية الكثير من القوانين و اللوائح إذ أن معظم القوانين لا تتماشى مع التغيرات الاجتماعية ، السياسية و الاقتصادية للبلاد ، و هذا ما جعل الفساد يتفشى في شتى إدارات و مؤسسات البلاد ، فالقانون الذي لا يردع المفسد يشجعه[4]

[1]لويزة نجار ، التصدي ،المؤسساتي و الجزائي لظاهرة الفساد في تشريع الجزائري دراسة مقارنة أطروحة دكتوراة ،كلية الحقوق جامعة المنشوري قسنطسنة 2014 ص 30

[2]بلال خلف سكارة ن أخلاقيات العمل ، الاردن ، دالا المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ط1،2009 ص63

[3] عصام عبد الفتاح ، الفساد الإداري ماهيته ،أسبابه مظاهره ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 2011ص90

[4]موسى بودهان ، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر ، دار النشر و الإشهار وحدة الطباعة رويبة ،الجزائر 2009ص33

1-5الأسباب السياسية : إن سيطرة الدولة على المجتمع و الطابع البيروقراطي لعلاقتها معه و عدم القدرة على إخراج مطالب الفئات الاجتماعية إلى واقع معاش أو أصل المجتمع إلى حالة الانسداد فغياب الديمقراطية الذي تعب معها النقد البناء و الرقابة و المحاسبة و كذا الإخلال بمبدأ الفصل بين السلطات غياب أو ضعف استقلالية القضاء أو النزاهة بالإضافة إلى قيادة السياسة لمكافحة الفساد، مرورا بالسنوات الأخيرة و المتمثلة في أزمة الشرعية أو ما يسمى بالعشرية السوداء و التي فجرت أزمة عدم الاستقرار السياسي و الأمني مما تجلى في عدم الاستقرار الجزائر،

المرحلة الانتقالية شهدت تقلبات على مستوى الهيئات العليا الدولة و شكلت هذه الوضعية بيئة خصبة لنمو الفساد فقد أتاحت هذه الوضعية لجماعات المصالح المرتبطة بالنخبة الحاكمة من استغلال الفترة الانتقالية للسرقة و النهب و الكثير من المسؤولين الحكوميين بحثوا عن طرق غير شرعية لتأمين وسيلة للإثراء أصبحت مناصب السياسة مستقبلهم ، و علية عدم اهتمام السياسيين لمكافحة الفساد [1]

2-مظاهر الفساد في الجزائر :

على الرغم من امتلاك الجزائر موارد طبيعية و بشرية و مالية كبيرة لم تستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة التي حددت أهدافها في مختلف مخططات و برامج التنمية و المتمثلة في بناء اقتصاد قادر على تلبية الاحتياجات المتزايدة للمواطنين في شتى الميادين و توفير مناصب الشغل ،و كل السياسات المتبعة من قبل الحكومات المتتالية منذ الاستقلال الوطني لم تستطع الوصول إلى المستوى من التنمية المنشودة ، غير قادر على تحقيق تلك الأهداف بسبب تفشي الفساد في مختلف المجلات في الوقت الذي استطاعت دول كانت وضعيتها متشابهة لها عند الاستقلال و أقل مثل كوريا الجنوبية أن تبيني اقتصاد من أقوى الاقتصاديات في العالم

[1] طارق محمود عبد السلام ، التحليل الاقتصادي للفساد ، دار النهضة العربية مصر 2005 ص 34

الفساد في الجزائر هو نتاج التطورات السياسة ، الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها البلاد لاسيما في سنوات عشرية سوداء في تسعينات القرن الماضي و قد سجلت -في الفترة (1962_1965) العديد من قضايا الفساد منها قضية سرقة الأموال جبهة التحرير الوطني(43 فرنك سويسري) و قضية سرقة أموال صندوق التضامن الذي أنشأه رئيس الجمهورية أحمد بن بلة و الذي كان يجمع فيه التبرعات كفائدة الهشة من المجتمع [1]

-و في فترة (1965_1979) انتهجت الجزائر سياسة الصناعات المصنعة و أبرمت عقود لانجاز مركبات صناعية مع الشركات فرنسية ، أمريكية و يابانية و تميزت هذه المرحلة التي شهدت ضخ الأموال كبيرة بالتسيير البيروقراطي و الفساد الإداري معا تسبب في تعطيل استلام مشاريع لسنوات و تسبب ذلك في خسائر مالية كبيرة

-و في فترة (1979_1989) استمرت البلاد في سياسة الاعتماد على الخارج في تصميم و تجسيد المشاريع الصناعية و غيرها و استمر معها الفساد و ظهرت العديد من الفضائح المالية بقطاعات النقل و البناء التي ارتبطت بتقديم معظم المشاريع لمؤسسات فرنسية و إقصاء المؤسسات الأجنبية الأخرى

-و في فترة (1996_1999) تفشي الفساد في هذه المرحلة و انتقال الجزائر من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي و من مظاهر الفساد خصخصة المؤسسات و التنازل عنها بأقل من قيمة و بيع نحو 25 مائة من مخزون حاسي مسعود من النفط بسعر 6 أو 7 دولار أمريكي للبرميل الواحد بدلا من سعر سوق

20 دولار للبرميل مما ألحق خسائر كبيرة بمداخيل البلاد من النفط

-أما الفترة (1999_2019) : فقد تميزت بتحصيل الجزائر مداخيل ضخمة من إيرادات المحروقات التي سرق منها مليارات الدولارات عند توظيفها في انجاز مشاريع تورط فيها

[1] عقون شراف و سارة بوسعيود واقع الفساد في الجزائر _ مجلة البحوث الاقتصادية و المالية العدد الأول جوان 2018ص 05

مسؤولين كبار وزراء و رؤساء حكومات و مدراء مؤسسات عمومية و رجال الأعمال و سمح خلال هذه الفترة للشركات الأجنبية لاسيما منها الفرنسية الحصول على الامتيازات و دفع الضرائب ضئيلة و تحويل معظم أرباحها إلى الخارج دون إعادة استثمارها في الجزائر كما تنص عليه مشاريع الشراكة مع الأجانب[1]

و شهدت الجزائر العديد من قضايا الفساد على غرار الطريق السيار شرق غرب على مسافة 1200 كلم الذي بدأ بكلفة 4 مليارات ثم انتقل إلى 19 مليار دولار دون أن تنتهي به كل الأشغال ، و قضية مجمع الخليفة الذي يشمل شركة طيران وفضيحة بنك خليفة منهم رجال الأعمال أعلنوا إفلاسهم ، وفد كلف مجمع خليفة خسارة لخزينة الدولة تقدر ب 17 مليار دولار و هناك العديد من قضايا الفساد التي فصلت العدالة في البعض منها وتواصل النظر في الأخرى ، تورط فيها المسؤولين كبار في الدولة و رجال الأعمال على غرار قضيتي سونطراك و قضية تركيب السيارات و قضية العقار و قضايا تضخيم فواتير الاستراد و غيرها [2]

المطلب الثاني : آليات مكافحة الجزائر الفساد في الجزائر

باعتبار الجزائر دولة مريضة بالفساد ، وذلك بالتأكيد من رئيس السلطة في البلاد رئيس الجمهورية السابق حيث جاء في خطابه له ألقاه في 27 أفريل 1999

" أن الجزائر مريضة بالفساد " و أضاف قائلا "دولة مريضة بالامتيازات التي لارقيب عليها و لاحسيب عليها ، مريضة بالتبذير الموارد العامة و نهبها بالا ناه و لا رداع " و من هنا التحرك ضروريا من أجل وضع مجموعة من آليات لمكافحة الفساد و الوقاية منه ، وذلك

[1] عقون شراف و سارة بوسعيود ، واقع الفساد في الجزائر ، المرجع السابق ص 06
[2] عزة محمد الحجازي ، أثر الحرية الاقتصادية و السياسية على الفساد ، الملتقى الدولي بعنوان "الجريمة في الوطن العربي " جامعة الوادي :نوفمبر 2013ص 03

من خلال سن مجموعة من القوانين ، بالإضافة إلى القيام بإصلاحات واسعة في مختلف القطاعات التي يتغلغل فيها الفساد

و من أهم الآليات الخاصة بمكافحة الفساد في الجزائر ما يلي :

1-النصوص القانونية الخاصة بمكافحة الفساد في الجزائر :

بما أن الجزائر كانت من بين الدول السابقة للتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المعتمدة في 31 أكتوبر 2003 و إن كان بتحفظ في2004[1] و كذلك بالنسبة لاتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد المعتمدة في مابوثو في 11 يوليو2003 التي تم التصديق عليها دون إبداء أي تحفظ في سنة 2006 بالإضافة على المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية المعتمدة من طرف الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة في 15 نوفمبر 2000 و كذا البروتوكولات الملحقة بها ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية و اتفاقية الأمم المتحدة لتجريم الرشوة ، كما أن الجزائر عضو مؤسس في فرقة العمل المعينة بالإجراءات المالية للشرق الأوسط و شمال إفريقيا التي أنشأت في 30 نوفمبر 2004 كرابطة إقليمية طوعية لمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب فإنها سعت إلى التكييف قوانينها المحلية مع هذه الاتفاقيات الدولية[2]

1-1في مجال إبرام الصفقات العمومية : نظرا لكون أهم المجالات الفساد الذي مس القطاع العمومي في الجزائر هي الصفقات العمومية على اعتبار أنها عقود ممولة بميزانية الدولة،حيث كانت هناك العديد من التجاوزات القانونية في إبرام الصفقات العمومية ، ما أدى

[1]المرسوم الرئاسي رقم 04المؤرخ في 19 أفريل 2004 ، يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31أكتوبر 2003 ، الجريدة الرمية العدد 26 مؤرخ في 25 أفريل 2004

[2]علي حبيش ، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة دكتورة ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية جامعة الجزائر الجزائر 2013ص 158

إلى إصدار القوانين خاصة بتنظيم الصفقات العمومية ، و قام بتعديلها أكثر من مرة و ذلك من أجل تعزيز آليات الخاصة بالوقاية من الفساد و لعل أهم النصوص القانونية في هذا المجال ما نصت عليه المادة 09 من القانون مكافحة الفساد من ضرورة توفير قواعد الشفافية و المنافسة الشريفة و الاختيار على أساس معايير موضوعية ، كما يفترض أن تخضع المشتريات العامة لقانون المناقصات العامة و ليس للاتفاقيات الخاصة التي حظرها الرئيس السابق في خطاب ألقاه في أفريل 2005 ، ولقد فرض المشرع على الإدارة العمومية إتباع إجراءات محددة عند إبرام الصفقة العمومية بهدف الوقاية من الفساد ، تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي[1] :

_ الإعداد المسبق لدفاتر الشروط ، حيث فيها شروط المشاركة في المنافسة و القواعد انتقاء المتعاقد

_ تحديد طرق اختيار التعاقد ، عادة ما يتم ذلك عن طريق فتح مناقصة للحصول على عدة عروض منافسة يتم اختيار أفضلها

_ الإعلان عن الرغبة في التعاقد ، و ذلك عن طريق الإشهار الصحفي في الجرائد الوطنية و كذلك في النشرة الرسمية لصفقات المتعامل العمومي

_ تنظيم إجراءات إرساء الصفقة ، مثل إعطاء الحق لكل مشاركة في الصفقة بإنشاء هيئة لممارسة عملية الرقابة وفقا للقانون المنظم لسير الصفقات العمومية

1-2في مجال مكافحة التهريب : من أجل محاربة ظاهرة التهريب و التي تضر كثيرا بالاقتصاد الوطني تم إصدار القانون 05_06 المؤرخ في 2003 ، و الذي يهدف حسب ما جاء في مادته الأولى إلى دعم وسائل مكافحة التهريب وذلك من خلال وضع تدابير وقائية

[1] خضري ، الوقاية من الفساد و مكافحته في إطار الصفقات العمومية ، مجلة دفاتر السياسة و القانون العدد السابع ، جوان 2012 ص 176_180

و تحسن أطر التنسيق ما بين القطاعات ، إحداث قواعد خاصة في مجال المتابعة و القمع بالإضافة إلى وضع آليات التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب [1]

1-3في مجال غسيل الأموال : صدر قانون رقم 01_05 في فبراير 2005 كأول قانون لمكافحة غسيل الأموال في الجزائر و تم نشره في الجريدة الرسمية و يجري تنفيذ هذا القانون بمساعدة فنية من بنك فرنسا المركزي و من البنك الدولي ، و يندرج في إطار سعي الجزائر الدائم لتنفيذ مختلف البنود و الاتفاقيات التي أبرمتها مع المجموعة الدولية ، خاصة في ظل التزايد المستمر لهذه الظاهرة الخطيرة و ارتباطها بظواهر أخرى كتجارة المخدرات و الإرهاب، تختلف المنظومة البنكية في الجزائر التي مازلت بعيدة عن اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكشف ما وصلت إليه ظاهرة ، منها على وجه الخصوص تقديم الإحصائيات المتعلقة بحجم التحويلات التي تتم إلى الخارج ،كما تضمن القانون 06_01[2] المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته مادة خاصة بتدابير منع التبييض الأموال ركزت على ضرورة إخضاع المصارف و المؤسسات المالية غير المصرفية بما في ذلك الأشخاص الطبعين أو الاعتبار بين الذين يقدمون خدمات نظامية أو غير نظامية في مجال تحويل الأموال أو كل ما له قيمة ، لنظام رقابة داخلي من أجل كشف و منع جميع أشكال تبييض الأموال وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما ، بالإضافة إلى ما سبق تم إصدار مرسوم من طرف وزارة مالية في 18 مايو 2008 يفصل الإجراءات المتعمدة لتتبع حركة و مسار تنقل الأموال المشبوهة

2-الآليات المؤسسية لمكافحة الفساد في الجزائر : في الجزائر هناك العديد من الهيئات و المؤسسات الخاصة بمكافحة الفساد من أهمها ما يلي :

[1] عبيدي الشافعي ، قانون مكافحة التهريب ، دار الهدى عين مليلة ، الجزائر ، 2008 ص 25
[2] القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من فساد و مكافحته ، الطبعة الأولى ، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية مادة 16ص09

2-1لبرلمان : يمتلك البرلمان في الجزائر العديد من الآليات المتعارف عليها دستوريا ، و التي ينبغي تفعيلها لكي تكون أكثر نجاعة ،كالحق في طرح الأسئلة الشفوية و الكتابية على الوزراء في مختلف القضايا ذات الشأن العام بل إن البرلمان له حق في إسقاط الحكومة برفضه البرنامج الذي يقدمه رئيس الحكومة إذا رأى فيه انتهاك كالحقوق الشعب ، و من الآليات أيضا اللجان البرلمانية التي لها دور لا يستهان به في إعداد البرامج و تقديم المقترحات الكفيلة بالحد من الأشكال المختلفة للفساد ، بالإضافة إلى التحقيق في قضايا الفساد ، و إحالة المتورطين فيها على العدالة إلا أن الواقع العملي يثبت بأن هذه الهيئة لم ترقى بعد إلى ممارسة الدور المنوط بها في هذا المجال ، وذلك سيد الهيمنة الواضحة للجهاز التنفيذي عليها و يتجلى ذلك من خلال الضعف الذي يعرفه المجلس الشعبي الوطني فيها يخص مشاركته في إعداد القوانين ، و التي لا تتعدى نسبة 0,02% من مشاريع القوانين ، كما أن النائب في البرلمان الجزائري ينتظر قرابة 29 شهرا لاستلام الإجابة الكتابية من الوزير في حالة مساءلته له إن هذا الضعف الذي يعاني منه البرلمان الجزائري في مواجهة الفساد من الناحية العملية يرجع إلى عدة أسباب أبرزها[1] :

_ضعف نظام التمثيل الحزبي التعددي الحقيقي ، حيث توجد تعددية شكلية ممثلة في عدة أحزاب، لكن الأغلبية غالبا ما يجوز عليها حزب واحد

_ضعف المستوى العلمي و المعرفي لأغلبية النواب ، حيث أن معظمهم لا يتمتع بالثقافة السياسة و القانونية التي تؤهلهم لوضع البرامج و سياسات خاصة بمكافحة الفساد و عليه أصبحت هذه الهيئة مكان لثراء و جمع المال أكثر منه لتشريع و مناقشة القضايا الهامة التي تهم مجتمع ككل

[1] على حبيش ، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية ، مرجع سابق ص170

_تورط الكثير من النواب أنفسهم في قضايا الفساد ، لكون وصولهم إلى النيابة في البرلمان أصلا ناتج عن إتباع أساليب فاسدة و دفعهم الرشوة بالإضافة إلى أغلبهم يرفض التصريح بممتلكاته أثناء توليه مهامه وبعد الانتهاء [1]

2-2 مجلس المحاسبة : يعتبر مجلس المحاسبة أول جهاز وضع لمكافحة ظاهرة الفساد في الجزائر ، و هو هيئة رقابية بعدية على الأموال العامة سواء كانت أموال الدولة أو الولايةأو البلدية أو المؤسسات العمومية إدارية كانت أو اقتصادية ، وقد أنشأ في سنة 1980 ليمارس رقابة ذو طابعين إدارية و قضائية على الدولة أو الهيئات التابعة لها في تسير الأموال العمومية مهما كان وضعها القانوني ،و يعتبر مجلس المحاسبة هيئة إدارية مكلفة بمكافحة الفساد على أساس أنه يتمتع بصلاحيات رقابية واسعة على الهيئات العمومية و هي نفسها المكلفة بإبرام الصفقات العمومية بالنظر إلى المادة 02 من تنظيم الصفقات العمومية تندرج في إطار مكافحة الفساد، إذ أن مجلس يتمتع بالصلاحيات التالية[2] :

_ مراجعة و تدقيق حسابات الهيئات العمومية و التأكد من سلامة و صحة الأرقام و الحسابات الواردة في الميزانية للمؤسسات العمومية إدارية كانت أم اقتصادية

_ مراقبة جميع المعاملات التي تقوم بها الجهة الخاضعة للرقابة خاصة الرقابة على الإنفاق بكل خطواته

_ ضبط و كشف المخالفات المالية و مختلف ممارسات الفساد المالي مثل الاختلاس و الرشوة ، تبديد المال العام و المخالفات المالية و التحقيق فيها و مساءلة و محاسبة مرتكبيها

رغم هذه الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس المحاسبة ، إلا أنه لم يصل إلى الأهداف التي كان يسعى إلى تحقيقها ،و هذا راجع لعدة أسباب نذكر منها ما يلي :

[1] عبيدي الشافعي ، قانون المكافحة التهريب ، مرجع سابق 2008ص 25
[2] هلال مراد ، الوقاية من الفساد في التشريع الجزائري على ضوء القانون الدزلي ، نشرة القضاة ، العدد 60 وزارة العدل ، مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية 2006ص96

_حساسية السلطة التنفيذية اتجاه الدور الرقابي الذي يمارسه هذا الجهاز

_عدم استقلاليه و تبعيته للسلطة التنفيذية ما يعيق أداء مهامه بالنزاهة و الشفافية المطلوبة

_عدم فعالية الأدوات التي يمتلكها ، إذ أقصى ما يمكن أن يفعله هو الحكم بغرامات لا تتجاوز الذي يتلقاه المسؤول عن المخالفة [1]

2-3المفتشية العامة للمالية : لقد أشأت المفتشية العامة للمالية سنة 1980 بموجب مرسوم رقم 80\35 المؤرخ في 1980\03\01 و أعيد تنظيمها في العديد من المرات ، حيث أصدر المشرع العديد من النصوص التنظيمية في إطار تفعيل عملها من أهمها المشرع العديد من النصوص التنظيمية في إطار تفعيل عملها من أهمها المرسوم التنفيذي 08\272 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 المتعلق بالصلاحيات المفتشية العامة للمالية و الذي أسند لها صلاحية المراقبة المالية على كافة المؤسسات بما في ذلك مصالح الدولة و الجماعات العمومية اللامركزية و كل المؤسسات ذات طابع الإداري و الاقتصادي ، وتتبلور مهمة المفتشية العامة للمالية في مكافحة الفساد عن طريق قيامها بدور رقابي على إبرام و تنفيذ الصفقة العمومية [2]من خلال :

_جمع المعلومات عن الصفقة و الاستفسار عن طريقة التي حددت بها الحاجات العامة

_البحث في طريقة إبرام الصفقة ، فإذا أبرمت عن طريق التراضي يجب تطابقها مع الحالات القانونية و الاستثنائية و التي تجعل الآمر بالصرف يتجنبها عدى في الحالات التي نص عليها القانون نظرا لما يترتب عليها من النتائج سلبية كالمحاباة و استغلال النفوذ و الرشوة و الأضرار بالمصلحة العامة

[1] حمزة خضري ،مرجع سبق ذكره ص 182

[2] خبابة عبد الله ، الشكل الجديد للتجريم على ضوء الانفاقيات الدولية ، مداخلة ضمن الندوة للدراسة ببرج بوعريج بلنتسيق مع منظمة المحامين بالسطيف ص 03

_الاطلاع على دفاتر الشروط لمعرفة مدى تطابقها مع القوانين و التنظيمات السارية المفعول بالإضافة إلى مراقبة الشروط الموضوعية للصفقة العمومية من خلال :

أ-التأكد من شرعية تشكيلة فتح الأظرفة و كذلك تقييم العروض

ب-التأكد من مراعاة هامش الأفضلية للمنتوج ذي أصل جزائري

ج-معاينة محضر لجنة الصفقات المختصة و التأكد من قرار تعيين هذه اللجنة و شرعية اجتماعاتها

د-إذا نص بند في الصفقة على المراجعة أو تحين الأسعار ، فيتم مراقبة كيفية تطبيق هذا البند و مدى تطابقه مع الشروط القانونية[1]

2-4المرصد الوطني لمكافحة الرشوة و الوقاية منه : أنشأ المرصد الوطني لمكافحة الرشوة و الوقاية منها في فترة حكم الرئيس " اليمين زروال" ، وذلك بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 02 جويلية 1996[2] و هو يضم موظفون سامون في الدولة و رجال القانون و الأمن مهمتة الأساسية تقضي فضائح الفساد و الرشوة و اختلاس المال العام و الخاص، وللذكر فإن المرصد منذ بدء عمله اهتم بالعديد من القضايا الفساد في الجزائر ، حيث عالج ملفات كبيرة خاصة بمشاريع تنموية مثل : مشاريع تسير أموال تنمية الهضاب العليا ، الصندوق الوطني للسهوب ملف العقار الصناعي _ ملف الطريق السيار شرق غرب و العديد من الملفات الأخرى الخاصة بالفساد [3]

2-5الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته : هي هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد و مكافحته ، تم تنصيبها في جانفي 2011 قصد تنفيذ الإستراتجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد ، تم إنشاؤها طبقا للمادة 17 من قانون مكافحة الفساد ، وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و تمارس مهامها وفقا للقانون رقم 06\

[1] هلال مراد الوقاية من الفساد ، مرجع سابق 2008ص 35

[2] المرسوم الرئاسي رقم 96_33 المؤرخ بتاريخ 02 جويلية 1996 يتضمن إنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة و الوقاية منه

[3] حمزة خضري ، مرجع سابق ص 182

01[1] و تعد هذه الهيئة بمثابة مرصد و جهاز مركزي لمحاصرة بؤر الفساد المستشرية ، و تحقيق منابعها و تفويض مشاربها لاسيما الرشوة التي انتشرت بشكل خطير في المجتمع الجزائري ، حيث تتكفل بإعداد الإستراتجية الوطنية للوقاية من الفساد و إجراء تقييم دوري للنصوص التشريعية و التنظيمية ، بغرض الكشف عن التغيرات التي يمكن أن تستغل في ممارسة الفساد وتتكون من رئيس و ستة أعضاء يعينون بموجب مرسوم رئاسي لمدة خمس 05 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة و تتشكل من مجلس اليقظة و التقييم ، مديرية الوقاية من التحسيس و مديرية التحاليل و التحقيقات ، أعضاء هذه المديريات من ضباط الشرطة القضائية و خبراء مختصين في التحقيق في القضايا الكبرى للفساد ، وتتولى الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته المهام التالية [2]:

-اقتراح سياسة للوقاية من الفساد تجسيد مبادئ دولة القانون و الحق و تعكس النزاهة و الشفافية و المسؤولية في تسير الشؤون و الأموال العمومية

-تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة ، بالإضافة إلى تعزيز لتعاون مع القطاعات العمومية و الخاصة المعينة بإعداد قواعد أخلاقيات المهنة

-إعداد برامج تسمح بتوعية و تحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد

-التقييم الدوري للأدوات القانونية و الإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد و مكافحته و النظر إلى مدى فعاليتها

-تلقي التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية

-الاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة و التحري في الوقائع ذات علاقة بالفساد

السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات ، وعلى التعاون مع الهيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني و الدولي

[1] القانون رقم 06_01 المتعلق بالوقاية من فساد و مكافحته مادة 17 مرجع سبق ذكره

[2] عنتر بم مرزوق ، عبدو مصطفى ، معظلة الفساد في الجزائر دراسة في الجذور الأسباب و الحلول الجزائر 2009ص81

و عندما تتوصل الهيئة إلى وقائع ذات وصف جزائي ، تحول ملف إلى وزير العدل الذي يخطر النائب العام المختص لتحريك الدعوى العمومية عند الاقتضاء ، كما ترفع الهيئة إلى الرئيس الجمهورية تقرير سنويا يتضمن تقييما للنشاطات ذات صلة بالوقاية من فساد و مكافحته ، وكذا النقائص المعاينة و التوصيات المقترحة عند الاقتضاء

تقييم دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد :

نظرا لتأخر إنشاء هذه الهيئة إلى جانفي 2011 ، و التي نص عليها القانون 2006 [1]فإنه لوحظ غياب و تأخر كبير في نتائج عملها لكونها تفتقر للكثير من المعلومات حول حقيقة وواقع فساد في الجزائر و درجته ، كما لا تمتلك أدوات علمية و منهجية لقياسه ، بالإضافة إلى أنها لم تجر لجد الآن أي عملية لسير الآراء أو الدراسات حول مدى انتشار و تغلغل الفساد في البلاد و أي قطاعات أكثر استقطابا له ، كما أنها لا تتمتع بالاستقلال الكاف و الصلاحيات الواسعة لتحري في مختلف الهيئات المعينة بمكافحة الفساد كالنيابة العامة ، وهذا ما يجعل الهيئة أمام عبء ثقيل و مسؤوليات جسام في مجال إعداد السياسات و التدابير الوقائية الناجعة و السهر على تطبيقها كل هذا ساهم في إفراغ الهيئة من محتواها و جعل كل أهدافها و مهامها التي أنشأت من أجلها حبرا على الورق ، و بقيت مجرد هيكل أو مؤسسة شكلية غير فاعلة و لا تقوم بدورها في اكتشاف و محاربة مختلف أشكال الفساد ، فمنذ إنشائها لم تسجل الجزائر أي تحسن في ترتيبها في المؤشرات الدولية للفساد ، بل عرفت استفحالا و انتشارا أكثر لفضائح الفساد و امتداده و توغله أكثر فأكثر في القطاعات الحساسة و الإستراتجية في الاقتصاد الوطني ، ومن أجل تفعيل دورها في مجال احتكاكها بالمجتمع المدني و إشراكه في ساسة الوقاية من الفساد [2]

[1]المرسوم الرئاسي رقم 06_413 المؤرخ في 222نوفمبر 2006 المتضمن إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد
[2]كمال شيراز ، زلزال البنوك الخاصة في الجزائر دعه ينهب ...دعه يمر مقال نشر في 24ديسمبر 2007ص01

3-الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في سبيل مكافحة الفساد و الوقاية منه :

من أجل الحد من مختلف ممارسات الفساد و الوقاية منها قامت الجزائر بإصلاحات واسعة نذكر منها :

3-1 إصلاح النظام القضائي : لقد أخذت الجزائر على عاتقها تعزيز دولة القانون و الحق و محاربة الفساد ، حيث يشكل ذلك محورا رئيسيا في برنامج التجديد الوطني للرئيس السابق و الذي أكد منذ توليه الحكم أن العدالة تعد شرط ضروري لكل تقدم و تطور ، وعلى أنه يمنح أولوية قصوى لتنفيذه في إطار عمل السلطات العمومية و في نفس الإطار نصب رئيس الجمهورية بتاريخ 20 أكتوبر 1999 اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة التي كلفها بالإمعان في المنظومة القضائية و اقتراح التدابير الملائمة لإصلاحها ، و قد كان على هذه اللجنة التي تميزت تشكيلها بتنوع الكفاءات الوطنية أن تسلم تقريرا إلى رئيس الجمهورية يتضمن اقتراح بخصوص تجديد حقيقي للعدالة الجزائرية [1]

3-2 العمل على إرساء مبادئ الحكومة داخل النظام المصرفي : نظرا للأزمات و الفضائح الكبيرة التي عرفها القطاع المصرفي الجزائري على رأسها فضيحة بنك خليفة ، البنك الصناعي و التجاري الجزائري و عمليات الاخلاس التي وقعت ببعض البنوك العمومية و بمبالغ ضخمة و التي كان سببها الرئيسي حسب اللجنة المصرفية (إحدى الهيئات البنك المركزي) هو سوء الحكومة و التسيير الذي ميز الوظيفة الرقابية و الإشرافية لبنك الجزائر على البنوك الخاصة في تلك الفترة ، التي تميزت بعدم وجود إستراتجية واضحة للمنظومة البنكية في الجزائر وعدم الانسياب الجيد للمعلومات بين البنك المركزي و البنوك التجارية[2]

[1] كمال شيراز مرجع سابق ص 02

[2] هلال مراد ، الوقاية من فساد في التشريع الجزائري على ضوء القانون الدولي ، نشرة لقضاة لعدد 60 ، وزارة العدل مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية 2006 ص 96

كل هذا ساهم في تصنيف الجزائر في مراتب متقدمة في قضايا انتشار الفساد و ضعف مناخ الاستثمار ، ما يعني أن تبني مبادئ أصبح يطرح بإلحاح ، الشيء الذي دفع الحكومة إلى تأسيس لجنة اسم " اللجنة الوطنية للحكم الراشد " التي قامت بإدخال عدة إصلاحات بهدف تحسين الحكومة على مستوى البنوك و المؤسسات المالية لضمان استقرار النظام البنكي و مردوديته و المساهمة الفعالة في تطوير الاقتصاد الوطني و الرفع من معدل النمو الاقتصادي و هذا من خلال النقاط التالية :

_تعديل قانون النقد و القرض في سنة 2003 : سبب مباشر هو الانعكاسات السلبية للمشاكل التي عرفتها البنوك الوطنية خاصة ، و من أهم النقاط التي تناولها هذا التعديل ما يلي:

_ إعطاء الضوء الأخضر لمراجعة شروط تكوين البنوك الخاصة و تحديد الأدنى لرأس مالها

_رفع وتشديد العقوبات المفروضة على المديرين ، المسيرين ، والعمال الموظفون في حالة مخالفتهم للقواعد المصرفية المنصوص عليه في قانون النقد و القرض

_ وفي 2004 مارس 2004[1] تم إصدار نظام لضمان الودائع المصرفية يتماشى مع مقررات لجنة بازل يقضي هذا نظام بانخراط البنوك الوطنية و الأجنبية بهدف تعويض المودعين في حالة عدم توافر ودائعهم ، كما يهدف للحفاظ على سلامة المراكز المالية للنوك

وقد تجسدت عملية تحديث الهياكل القاعدية التقنية و المادية للبنوك و تعزيزها منذ عام 2006 بوضع نظام التسويات و التسديد الفوري في وقت قياسي للمبالغ كبيرة ، وكذا نظام داخلي للإعلام و المقايضة الآلية للتسديد ATCI[2]

[1]القانون رقم 04_03 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 04_03_2004 المتضمن وضع نظام لضمان الودائع المصرفية
[2]بن عزوز محمد الفساد الإداري الاقتصادي ، آثاره و آليا مكافحته حالة الجوائر ، مجلة الجزائر للعولم اقتصادية العدد 07 سنة 2006 ص201

3-3 إصلاح قطاع الجمارك : وضعت المديرية العامة للجمارك إستراتجية جديدة من أجل تحسين الأداء الوظيفي و تسهيل الإجراءات و تطوير آليات العمل المتبعة في مجال الإدارة و تضمن الإستراتجية عدة أهداف يتم العمل على تحقيقها تمثلت[1] فيما يلي :

-مكافحة الفساد و تحقيق الانضباط و تحمل المسؤولية من قبل الموظفين عن طريق وضع خطة موضوعية لتأهيل و تدريب جميع العاملين في إدارة الجمارك على جميع المستويات و ربط العمليات التدريب و الكفاءة و الالتزام باستناد الوظائف و الترقيات

-حماية الاقتصاد الوطني و مكافحة التهريب عن طريق تكوين و تنظيم دوريات على طول الحدود السياسة للقطر لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة التي تضر كثيرا بالاقتصاد الوطني

-تسهيل حركة التجارة المشروعة و تشجيع الاستثمار، تسهيل حركة التبادل التجاري المشروع عبر الأمانات و الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في المعاملات الجمركية و استخدام وسائل فعالة و سهلة للتفتيش و المعاينة و تقديم التسهيلات اللازمة للتجار الملتزمين ، ودعم و تطبيق جميع الاتفاقيات التجارية الموقعة مع الحكومة و تسهيل الإجراءات الجمركية لتهيئة مناخ استثماري فعال ، و رفع كفاءة الخدمة الجمركية لتهيئة مناخ استثماري فعال ، ورفع كفاءة الخدمة الجمركية في المدن الصناعية و المناطق الحرة[2]

4-3 العمل على إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد : لقد تم إنشاء الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد و التي تمثل الفرع الوطني لمنظمة الشفافية الدولية في الجزائر حيث تبذل هذه الجمعية نشاطا كبيرا في مجال مكافحة الفساد و التشهير به وكبح سلطة الجهاز البيروقراطي و تعميق الحريات التي ظلت مهضومة و لفترة طويلة من الزمن، وانتقدت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد القانون 06_01[3] الخاص بمكافحة الفساد و الوقاية منه لاحتوائه على نقاط الضعف مثل

[1] قريد عمر ، حوكة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي ملتقى وطني المنعقد يومي 06_07 سنة 2017 بسكرة ص 05
[2] باسم محمد ، مكافحة الفساد و تحقيق الانضباط و تحمل المسؤولية إستراتجية جديدة لمديرية الجمارك
[3] القانون رقم 06_01 المتعلق بالوقاية من الفساد مادة 16 مرجع سابق

_ عدم مطالبة ضباط الجيش بتقديم إقرارات الذمة المالية

_ عدم توفير الحماية الكافة للمبلغين عن الفساد

كما أدانت الجمعية الجزائرية لمكافحة الفساد بشدة الاتجاه نحو الاتفاقيات الخاصة بين إدارات الحكومة و مقاولي القطاع الخاص بعقود المشتريات الحكومية[1]

3-5الأنظمة الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظر african peer review mechanisn

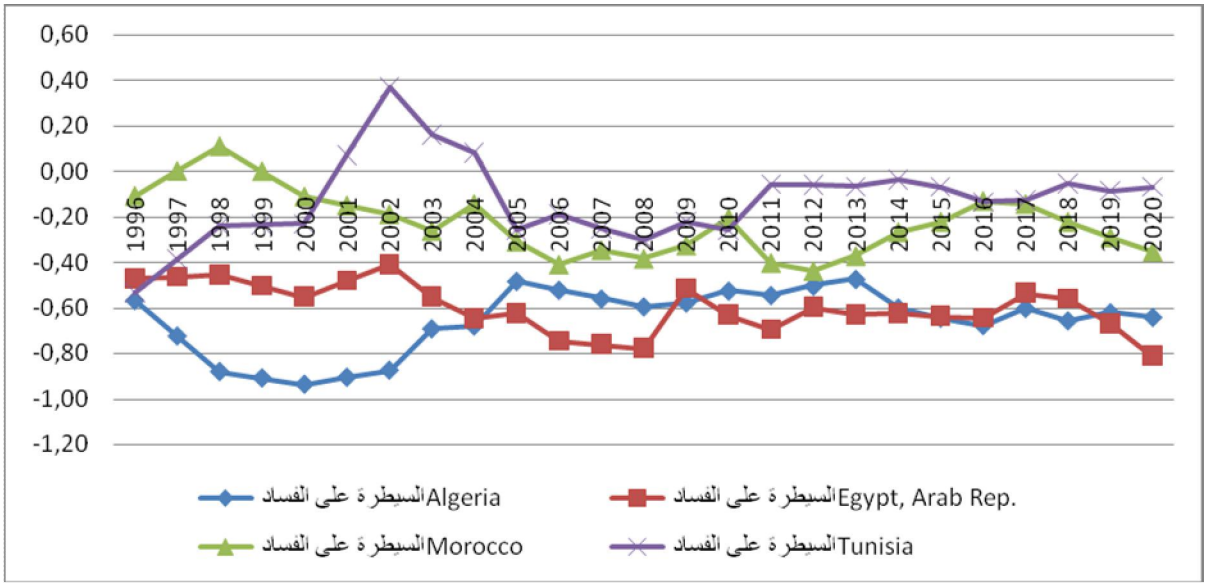
في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا و المعروفة باختصار النيباد أنشأت الآلية الإفريقية لتقيم من قبل النظراء ، هذه الآلية تعتبر حجر الزاوية في الشراكة الجديدة و تسمى للامتثال لأفضل الممارسات فيما يتعلق بكل المجلات الحكم و التنمية و تسعى لتشجيع اعتماد السياسات و المعاير و الممارسات التي تؤدي لتشجيع المشاركة بين الحكومة و المجتمع المدني في البلدان الإفريقية ، وتحقيق الاستقرار السياسي و النوم الاقتصادي و التنمية المستدامة [2]

[1]علي حبيش ، آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية ، مرجع سابق ص 180

[2]الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء ، تقرير الجمهورية الجزائرية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوظيفي مجال الحكامة ، الجزائر ، نوفمبر 2008 ص 152

تحليل مؤشرات الفساد في الجزائر:

الشكل4: منحنى السيطرة على الفساد لكل من (الجزائر ،المغرب، مصر و تونس)



المصدر من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات البنك الدولي

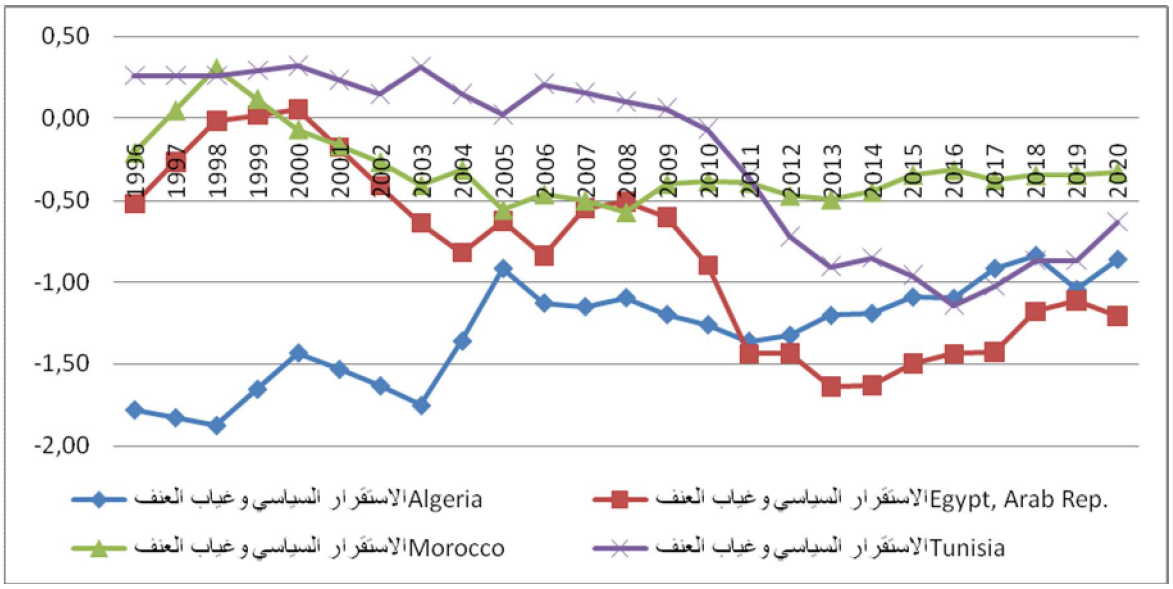
التعليق : يمثل المنحنى قيمة السيطرة على الفساد للدول التالية : الجزائر،مغرب ،تونس و مصر بالنسبة للفترة الممتدة من 1996 إلى غاية 2020

حيث نلاحظ تفوق كل من تونس و المغرب على الجزائر و مصر طيلة الفترة الممتدة من 1996إلى 2020 خاصة من 1996 إلى 2000 بسبب الأوضاع التي مرت بها الجزائر من العشرية السوداء فلم تتمكن الجزائر من السيطرة على الفساد ومن سنة 2000 نلاحظ ارتفاع في قيمة السيطرة لكل من الجزائر و تونس و هذا بسبب ارتفاع أسعار البترول لمستويات عالية و أيضا بالنسبة لتونس هي البلد الوحيد الذي احتل مكانة أعلى تقدير ليصل في فئة و تتمثل الأسباب وراء ذلك قيام الحكومة التونسية بنشر الموازنة الدفاع على الجمهور و أيضا بسبب الانفتاح على المجتمع المدني و من سنة 2002إلى غاية إلى 2005 نلاحظ انخفاض إلى قيمة 0.2- لتونس وهذا بسبب احتكار لرئيس السابق لتونس و أركانه لعملية الفساد أما من سنة 2005 إلى غاية 2020 نلاحظ أن أغلبة الدول مستقرة

ما بين قيمتين منخفضتين 0.8- و 0.2- و هذا راجع لسيطرة أصحاب المال و البارونات على كل جوانب الحياة السياسة و الاقتصادية و خير دليل على ذلك ما تشهده الجزائر من قبل 3سنوات بعد الإطاحة بالحكومة السابقة و المحاكمات بالجملة لوزراء و رجال مال و هذه القضايا هي جزء فقط من قضايا الأخرى كثيرة لم تذكر لحد الآن و هذا يبين لنا حجم الفساد الذي تعاني منه الجزائر وأيضا انتشار الرشوة وهي منتشرة كثيرا خاصة في القطاع العمومي

غير أن الأحكام القضائية في مجال محاربة الفساد تبقى محتشمة و محدودة الأثر و لا تشجع على الفساد ناهيك عند اقتصار المتابعات القضائية على بعض الموظفين و المنتخبين

الشكل5 يمثل : منحنى الاستقرار السياسي لكل من الدول(الجزائر ، المغرب ، تونس ومصر)



المصدر : من إعداد الباحثين بناءا على مخرجات البنك الولي

التعليق :

مؤشر الاستقرار السياسي و غياب العنف يقيس هذا مؤشر احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو حدوث انقلاب غير شرعي أو استخدام العنف و هذا يشمل العنف ذو طابع سياسي و الإرهابي[1]

حيث نلاحظ بالنسبة للجزائر أن كل قيمها أقل من الصفر و هذا عدم قدرة الدولة على التحكم في استقرارها السياسي و العنف في الجزائر منتشرة بكل أنواعه (اللفظي و الجسدي..) حيث نلاحظ من 1996 إلى غاية 2003 قيمة الاستقرار السياسي و غياب العنف منخفضة جدا حيث أن أقل قيمة لها سنة 1.8- سنة 1999 و هذا بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها الجزائر آنذاك من العشرية السوداء أما في سنة 2003 نلاحظ ارتفاع في قيمة الاستقرار السياسي و غياب العنف إلى أن وصلت إلى1- و خذا

[1] أستاذ جغلاف علي ، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية تخصص نقود مالية و بنوك ، أثر مؤشرات الحكم الراشد على هجرة اليد العاملة في الوطن العربي

بسبب تحسن توقف القتال و الاستقرار السياسي الأمني الذي حل بالبلاد و من سنة 2003إلى 2014 نلاحظ انخفاض و هذا بسبب إعلان حالة طوارئ و خاصة بعد سقوط النظام القذافي و من سنة 2014 إلى 2019 نلاحظ ارتفاع في قيمة السيطرة على الفساد وهذا بسبب برنامج الدعم الخماسي يندرج هذا ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي و في سنة 2019 نلاحظ انخفاض بسبب المظهرات التي حلت في البلاد و الحراك الجزائري أما في سنة 2020 نلاحظ ارتفع قليل

أما بالنسبة لتونس و المغرب و مصر :فكانت القيم موجبة إلا أن وصلت السنة 2010 و هذا بسبب الربيع العربي عرف بالربيع العربي والثورات التي حدثت في مصر مطالبة بتنحية الرئيس السابق وبعدها ما حدث من انقلاب على الرئيس المنتخب ودخول البلد في شكل حرب أهلية بين الجيش و أنصار الرئيس المخلوع في مصر وأيضا بسبب ما حدث بين الجزائر و المغرب غلق الحدود بسبب الأوضاع التي تجري بين المغرب و موريتانيا استمرت الأوضاع عدم الاستقرار إلى غاية 2016

أما من سنة 2016 إلى غاية 2020 فنلاحظ استمرار في الانخفاض في قيمة الاستقرار السياسي و غياب العنف

فالنسبة للمغرب بسبب النظام الملكي و عدم وجود انتخابات ، أما بالنسبة لمصر و تونس فهذا بسبب ما خلفه رئيس لكل بلاد من الفساد و بالنسبة لمصر عدم استقرار بسبب عدم اتفاق بيم مصر و إثيوبيا من أجل سد النهضة أما بالنسبة لتونس ارتفاع في قيمة الاستقرار السياسي و غياب العنف و هذا بسبب تعيين رئيس جديد .

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

المطلب الأول: محفزات ومعوقات الاستثمار:

1. **المحفزات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:** تصنف العوامل المحفزة والجاذبة للاستثمارات الأجنبية إلى عوامل: سياسية، اقتصادية، تنظيمية وتشريعية، ويمكن تلخيص أهم هذه العوامل كما يلي:

1.1 **توفر الأمن والاستقرار:** تتجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو البلدان التي تتمتع باستقرار في السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وتوفير حماية قانونية لرؤوس الأموال المستثمرة، بالإضافة على انشاء هيئات متخصصة يتعامل معها المستثمر الأجنبي وتتولى مهام التوجيه والرعاية.

2.1 **حجم السوق المحلي:** تهدف الاستثمارات إلى البحث عن الأسواق الواسعة خاصة في البلدان النامية، وتعتبر الاستثمارات المباشرة بديلا عن التصدير في البلد الأصلي.

3.1 **فرص الاستثمار في قطاع الخدمات:** بعد خوصصة الكثير من المؤسسات العمومية في البلدان النامية ومنها الدول العربية قامت العديد من الشركات الأجنبية بالاستثمار في قطاع الخدمات وفي مجالات مختلفة مثل: المياه، الكهرباء، النقل، الاتصالات، البنوك...

4.1 **توفر العمالة الرخيصة والمؤهلة:** تبحث معظم الشركات متعددة الجنسيات عن الاستثمار في الدول التي تتميز بعمالة منخفضة التكاليف وعالية الكفاءة، وهو ما يفسر اتجاه الاستثمارات إلى بعض الاقتصادات الناشئة مثل: دول جنوب شرق آسيا.

5.1 **توفر المواد الأولية**: وهو ما يميز توجهات أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مثل: شركات استخراج المعادن، المحروقات، والمواد الأخرى.[1]

6.1 **ارتفاع معدلات النمو**: تستهدف الشركات متعددة الجنسيات الاستثمار في الدول ذات معدلات النمو المرتفع من أجل الرفع من حصتها الإنتاجية في الأسواق الخارجية وهو ما أثبتته الكثير من الدراسات التجريبية وتأكيدها على الارتباط الإيجابي بين معدلات النمو والتدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

7.1 **توفر البنية الأساسية**: يحتاج الاستثمار الأجنبي المباشر إلى توفر بنية تحتية ملائمة من حيث التوعية وتكاليف الاستخدام، وهو ما يسهم في تخفيض التكاليف الاستثمارية.

8.1 **عوامل محفزة أخرى**:

- حرية تحويل الأرباح والاستثمار للخارج.
- توفر البلد المضيف على مناطق حرة.
- سهولة إجراءات الحصول على ترخيص للاستثمار والتعامل مع الجهات الرسمية.
- سهولة الحصول على الائتمان المصرفي.
- الاعفاء من الضرائب والرسوم الجمركية.
- حرية التملك واتخاذ القرار.
- استقرار سعر العملة المحلية.

[1] بونقاب مختار-زواويد لزهاري، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل التخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والادارية المطروحة والحلول المقترحة، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد3، [2008] ص108، 109.

- إمكانية تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار.
- وجود رؤية اقتصادية متكاملة.
- حرية التنقل والتصدير.
- توفر شريك محلي من البلد المضيف.
- وضوح القوانين المنظمة للاستثمار ورضوخها.[1]

2. معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

سوف نعرض فيما يلي على أهم المعوقات أو العراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي ويمكن تصنيفها إلى عراقيل سياسية وقانونية وإدارية وعراقيل اقتصادية وعراقيل اجتماعية:

2-1 العراقيل السياسية والقانونية والإدارية: وتتمثل فيما يلي:

- تذبذب الأوضاع الأمنية وانعكاساتها على الاستثمارات الداخلية.
- غياب التنسيق بين أجهزة الاستثمار.
- الكثير من التشريعيات لم تنهض نهوض صريحة تبين العلاقة بين الاستثمار والبيئة.
- عدم استقرار قوانين الاستثمار وغموضها.
- تفشي الرشوة والبيروقراطية والروتين في انجاز الملفات، حيث تتطلب تعدد الوثائق وطول الوقت للحصول عليها.

[1] كمال شريط، ، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية (دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2005-2010)، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 06، 2012ص 268.

- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللازمة لتسيير بعض المشروعات الاستثمارية مع قلة مكاتب الاستثمارات.

- بالإضافة إلى ذلك تأثر قرارات الاقتصادية تأثرا مباشرا بالمواقف السياسية.

- غياب المحاكم المتخصصة في القضايا ذات الطابع التجاري والاقتصادي.

- انعدام البيانات والمعلومات الاستثمارية.

- عدم إمكانية سيادة القانون بسبب تعفن أجهزة الإدارة الجزائرية وسيطرة الفساد.

- عدم قدرة النظام القضائي على تنفيذ القوانين والتعاقدات خاصة فيما يتعلق بحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر والدول المضيفة بكفاءة عالية.

- عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل مضمونها.[1]

2-2العراقيل الاقتصادية والمالية: وتتمثل فيما يلي:

- قلة التشريعات المصرفية سواء من الناحية القانونية أو الناحية التقنية.

- عدم توفر خريطة للمشروعات الاستثمارية والفرص المجدية والمتاحة للاستثمار.

- ضعف السياسات الاقتصادية التي أدت إلى نشوء أسواق موازية والتي أدت إلى بروز ظاهرتي الفساد والمنافسة غير المشروعة.

[1] بالاعتماد على:

- قويدري محمد، فرحي محمد، أهمية الاستثمارات العربية البينية في تعزيز التكامل العربي، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي " التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية "، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2005، ص 684.

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، الكويت، 1997، ص 189.

- عدم توفر بيئة استثمارية كسوق عمالة غير مؤهلة وغير مرنة إضافة إلى ذلك صعوبة وارتفاع تكلفة الخدمات مثل: المياه والكهرباء.

- تعثر إجراءات الخوصصة، حيث تعتبر الخوصصة عنصر مؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك عن طريق اتاحة الفرصة للمستثمرين الأجانب.

- الوصول إلى الأسواق المحلية والمشاركة في اقتصاديات ذلك البلد حيث يتم إزالة العقبات المعوقة للاستثمار نتيجة الأعباء الكبيرة التي تشكلها المؤسسات التي تملكها الدولة، ومن خلال إعطاء إشارة للمستثمر على أن الحكومة المضيفة أصبحت ترحب الاستثمارات الأجنبية خاصة في البنية الأساسية وتحسين الخدمات المرتبطة بالخوصصة.

- صعوبة الحصول على العقار الصناعي، بالرغم أنه غير ممنوح للمستثمرين الأجانب، وهذا راجع لكثرة التعقيدات منها كثرة الإجراءات الإدارية وتعدد النصوص القانونية، وارتفاع أسعارها حيث تصل مدة الانتظار للحصول على العقار الصناعي في الجزائر ما بين ثلاث سنوات ونصف وخمس سنوات.[1]

2-3 العراقيل الاجتماعية والبنى التحتية:

- التناقض بين البرامج التعليمية والتكوينية المنتهجة ومتطلبات السوق، مما أثر على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية و الخدماتية.

- نقص فادح في الهياكل والبنى التحتية التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر ومنه يتعين على الدولة توفير هذه البنى من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تتمثل البنى في توفير وسائل النقل السريع وبتكاليف معقولة ودون أي قيود أو متاعب في المطارات والموانئ والطرق، وتوفير وسائل الاتصال بين الداخل والخارج وإضافة إلى ذلك

[1] وصاف سعيدي، قويدري محمد، واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير-جامعة سطيف- العدد 08، 2008، ص 44.

تحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي وتوفير الخدمات اللازمة للحصول على المعلومات.[1]

- **المطلب الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

إن تحسين مناخ الاستثمار في أي بلد ينعكس بشكل مباشر على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لهذا البلد، لذلك كان من الطبيعي أن سيحل لهذا النوع من الاستثمار تدفقات ضعيفة إلى الجزائر بسبب تأزم الوضع الاقتصادي والأمني خلال الفترة الممتدة بين منتصف الثمانيات ومنتصف التسعينات من القرن الماضي، لكن مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق وتحسين الوضع الأمني بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد واستطاعت الحكومة من خلال الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب أن توجه مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قطاعات عديدة ومن بينها قطاع النقل الذي عرف تأخرا مقارنة بالدول المتطورة وبعض الدول النامية.

لذبك سنتطرق في هذا المطلب إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى التدفقات وكذا توزيعها القطاعي والجغرافي.

1. تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر:

رغم المرسوم التشريعي الخاص بترقية الاستثمار الذي تبنته الجزائر عام 1993، إلا أن الاستثمار الأجنبي المباشر سجل حجم تدفقات ضعيف خلال فترة التسعينيات لعل من أهم أسبابها مشكلة العشرية السوداء وكذا بداية الإصلاح الهيكلي، كل هذا قلص من حجم الاستثمار سوى الاستثمار في قطاع المحروقات، لكن بداية من الألفية الثالثة بدأ يتجلى

[1] سحنون فاروق، (2010/2009)، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة الدكتورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر، ص 79.

التحسن في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي: [1]

الجدول رقم2: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة :

(2001-2019)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة (مليون دولار)	1113.1	1065.0	637.9	881.9	1145.3	1888.2	1743.3
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة (مليون دولار)	2631.7	2753.8	2301.2	2580.6	1499.4	1696.9	1506.7
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019		
القيمة (مليون دولار)	1584.5	1636.3	1232.3	1466.1	1381.9		

المصدر: جداول الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2018، ص60.

[1] Examen de la politique de l'investissement Algérie, unacted, p 28.

لم تعرف الفترة (2012-2017) تغيرات كبيرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث عرفت هذه الفترة زيادة في التدفقات السنوية ولو بنسب قليلة باستثناء سنة 2015 التي عرفت تراجع مقارنة بالسنة السابقة بسبب انخفاض أسعار البترول، وبلغ معدل نمو التدفقات (22%) خلال سبعة سنوات، ارتفعت من 23.63 مليون دولار سنة 2012 إلى 29.05 مليون دولار سنة 2017.

2.التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

وفقا للإحصائيات المتوفرة حول نصيب كل قطاع اقتصادي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر والتي تعد نوعا ما شحيحة خاصة الحديث منها موضحة في الجدول رقم (2) والذي يخص الفترة (2012-2017) الآتي:

الجدول رقم 3: التوزيع القطاعي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (2012-2017)

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة (%)	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)	مناصب الشغل	النسبة (%)
الزراعة	13	1.44	5768	0.23	641	0.48
البناء	142	15.76	82593	3.28	23928	17.91
الصناعة	558	61.93	2050277	81.37	81413	60.95
الصحة	06	0.67	13572	0.54	2196	1.64
النقل	26	2.89	18966	0.75	2407	1.80
السياحة	19	2.11	128234	5.09	7656	5.73
الخدمات	136	15.09	130980	5.20	13842	10.36
الاتصالات	01	0.11	89441	3.55	1500	1.12
المجموع	901	100	2519831	100	133583	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، بيانات التصريح بالاستثمار (2012-2017) نقلا عن الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration_d_inverstissement?id=395, consulté le : 06/04/2022 à 11.15 GMT.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت بشكل غير متوازن على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني حيث استحوذ قطاع الصناعة على النسبة الأكبر والتي بلغت 61.93% وبعده قطاع البناء بنسبة 15.76% من إجمالي قيمة المشاريع المقامة وذلك بسبب ارتفاع مردودية هذين القطاعين لدى الشركات الأجنبية على المدى القصير، ولم تحظ باقي القطاعات إلا بنصيب متواضع رغم أهميتها مثل قطاع الفلاحة و قطاع الصحة، ذلك أن هذه القطاعات التي لا يحقق فيها الربح إلا على المدى الطويل وهو الأمر الذي يتجاهله المستثمرين الأجانب لذلك نجد قطاع الفلاحة لا يمثل سوى 1.44% من إجمالي الاستثمارات المحققة ناهيك عن قطاع السياحة الذي يعتبر راكدا بالكامل، أما بالنسبة للقيمة فقد احتلت الصناعة المرتبة الأولى بنسبة 81.37% تليها الخدمات بنسبة 5.20%، ثم السياحة بنسبة 5.09%، ثم الاتصالات بنسبة 3.55%، ثم البناء بنسبة 3.28%، ثم النقل بنسبة 0.75%، ثم الصحة بنسبة 0.54% وأخيرا الزراعة بنسبة 0.23%.[1]

3. التوزيع الجغرافي في الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

في هذا السياق سيتم التوزيع الجغرافي لمصدر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الأقاليم ثم عرض أهم الدول المستثمرة في الجزائر وأكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر وذلك ما يوضحه الجدول التالي:

[1] http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration_d_inverstissement?id=395, consulté le : 06/04/2022 à 11.15 GMT.

الجدول رقم4: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المنتشرة ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الأقاليم المستثمرة	القيمة (مليون دولار)	النسبة (%)
آسيا والمحيط الهادي	6964.9	48.7
أوروبا	4056.1	28.4
إفريقيا	554.3	3.9
الشرق الأوسط	317.1	2.2
أمريكا الشمالية	59.4	0.4
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	12.7	0.1

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص61.

من خلال الجدول يتضح أن أكبر الأقاليم استثمارا في الجزائر هي دول آسيا والمحيط الهادي بنسبة 48.7% تليها الدول الأوروبية بنسبة 44.7% وسجلت كل من إفريقيا 3.9% ثم الشرق الأوسط بمقدار 2.2% ثم دول أمريكا والبحر الكاريبي بـ 0.1%.

أما من حيث أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017 موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم5: أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الدولة	القيمة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
الصين	3539	10	05
سنغافورة	3151	03	01
اسبانيا	2565	10	06
تركيا	2313	04	04
ألمانيا	380	07	07
جنوب إفريقيا	350	01	01
فرنسا	330	12	10
سويسرا	330	04	04
إيطاليا	232	01	01
المملكة المتحدة	212	02	02
دول أخرى	892	28	24
الإجمالي	14293	82	69

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 61.

حيث تصدرت الصين المرتبة الأولى من حيث حجم استثماراتها المجسدة في الجزائر والمقدرة ب 3539 مليون دولار وعدد المشاريع 10 خلال الفترة الممتدة من 2013 و2017، تليها سنغافورة في المرتبة الثانية بـ 3151 وعدد المشاريع 03، ثم كل من اسبانيا وتركيا وألمانيا وجنوب إفريقيا وفرنسا بـ 2565، 2313 و380 و350 و330 على التوالي وكذا دول أخرى والمقدرة بـ 892 مليون دولار بإجمالي مشاريع 28 مشروع.

الجدول رقم 6: أهم 05 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين جانفي 2013 وديسمبر 2017.

الشركة	البلد	القيمة (مليون دولار)
China state construction engineering corporation.	الصين	3300
Indarsma	سنغافورة	3151
Grupo artiz construccion yservicios del mediterramer.	اسبانيا	2209
Tosyali holding	تركيا	1397
Taypar tekstill	تركيا	900

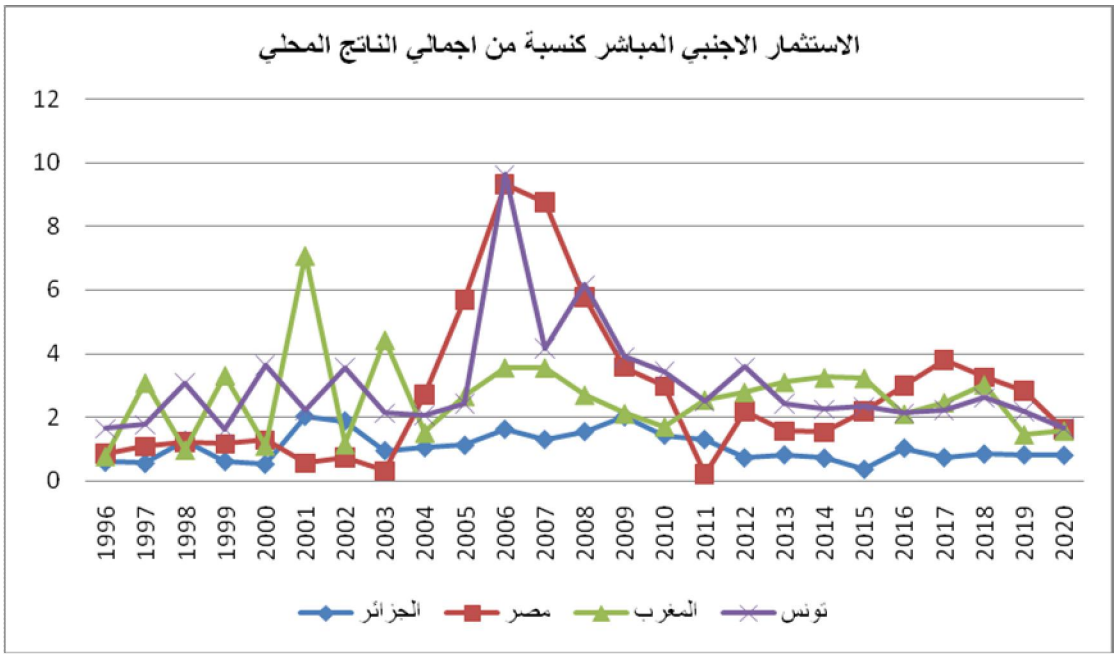
المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، ص 61.

بالنسبة لترتيب أكبر الشركات الأجنبية المستثمرة في الجزائر فتحتل الشركة الصينية (China state) construction engineering corporation بتكلفة تقدر بـ

330مليون دولار والمختصة في الإنشاء والتعمير والمرتبة الثانية للشركة السنغافورية (Indarsma) بتكلفة تقدر بـ : 3151 مليون دولار، والثالثة الشركة الاسبانية (Grupo artiz construccion yservicios del mediterramer) بتكلفة تقدر بـ : 2209 مليون دولار، والرابعة الشركة التركية (Tosyali holding) بتكلفة 1397 مليون دولار، والخامسة الشركة التركية (Taypar tekstill) بـ 900 مليون دولار.

تحليل مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الشكل6: منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي



المصدر : من إعداد الباحثتين بناءا على مخرجات البنك الدولي

التحليل:يمثل منحنى قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي: لكل من الجزائر، المغرب، تونس ومصر بالنسبة للسنوات من سنة1996 إلى غاية 2020

الجزائر:من الفترة الممتدة من 1996-1999 نلاحظ انخفاض في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي وذلك تراجع لحالة الاستقرار التي عاشتها البلاد

ومن 2001 إلى 2009 نلاحظ ارتفاع حيث تراوحت هذه النسبة بين 1و2 بالمائة بعدها عودة الانخفاض من الفترة 2009-2020 حيث سجلت اقل قيم سنة 2015 كانت قريبة من الصفر بسبب التراجع الحاد لأسعار النفط ثم ارتفعت قليلا إلى غاية 2020

من خلال الرسم البياني أدناه نلاحظ بأن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي الناتج المحلي بالنسبة للجزائر ضعيفة جدا وذلك كونها كانت تتحصل على تدفقات ضعيفة 1996-1999 كان هناك ارتفاع طفيف في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة من إجمالي الناتج المحلي من سنة إلى أخرى وهذا سبب تحسن الوضع المعيشي وتحسن التجارة العالمية بسبب تحسن الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر قبل 1999 وفي سنة 2001 عرف تدفق الاستثمار ارتفاع طفيف بسبب تحسن الأوضاع الأمنية و السياسية وفتح الوق المحلية واتخاذ العديد من الإجراءات والتسهيلات من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية خاصة في مجال التنقيب عن النفط والصناعات الاستخراجية، وفي سنة 2015 نلاحظ انخفاض شديد في تدفق الاستثمار بسبب التراجع الحاد لأسعار النفط.

مصر: أما بالنسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي في مصر فنلاحظ من 1996-2003 كل القيم قريبة من الصفر وهذا راجع لانخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي ومن 2003 إلى 2006 نلاحظ أن التدفق وصل إلى ذروته ليضل إلى القيمة 10 وذلك راجع بسبب إزالة العوائق وانتهاج مجموعة من السياسيات التشريعية والمؤسسية وبعدها نلاحظ انخفاض تدريجي إلى أن ينعدم إلى الصفر سنة 2011 بسبب تراجع أسعار النفط ثم يرتفع ارتفاع تدريجي طفيف إلى غاية سنة 2020.

الانخفاض التي شهدته مصر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي خلال الفترة 1996-2003 لزعزعة الأمن والاستقرار الذي كان وهذا ما أدى لانخفاض تدفق الاستثمار ومن 2003-2006 نلاحظ زيادة وصلت إلى 10 بالمائة وكانت من أحسن

الزيادة سجلتها من بين الدول الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب) وذلك راجع لتحول لانتهاج مصر التحول نحوا الاقتصاد الحر بموافقة الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مجموعة سياسات التي ستنتهجها الدولة، ويعود أيضا سبب هذا التزايد إلى سبب إزالة العوائق وانتهاج مجموعة من السياسات التشريعية والمؤسسية وربما يعود أيضا إلى دور الاستثمار الأجنبي لبداية اتفاقية الشراكة الأورو متوسطية، وكان من سبب هذا الاتفاقيات يحث على زيادة التدفقات الاستثمارية ثم ينخفض انخفاض تدريجي من 2011-2015 إلى أن ينعدم بسبب تراجع أسعار النفط.

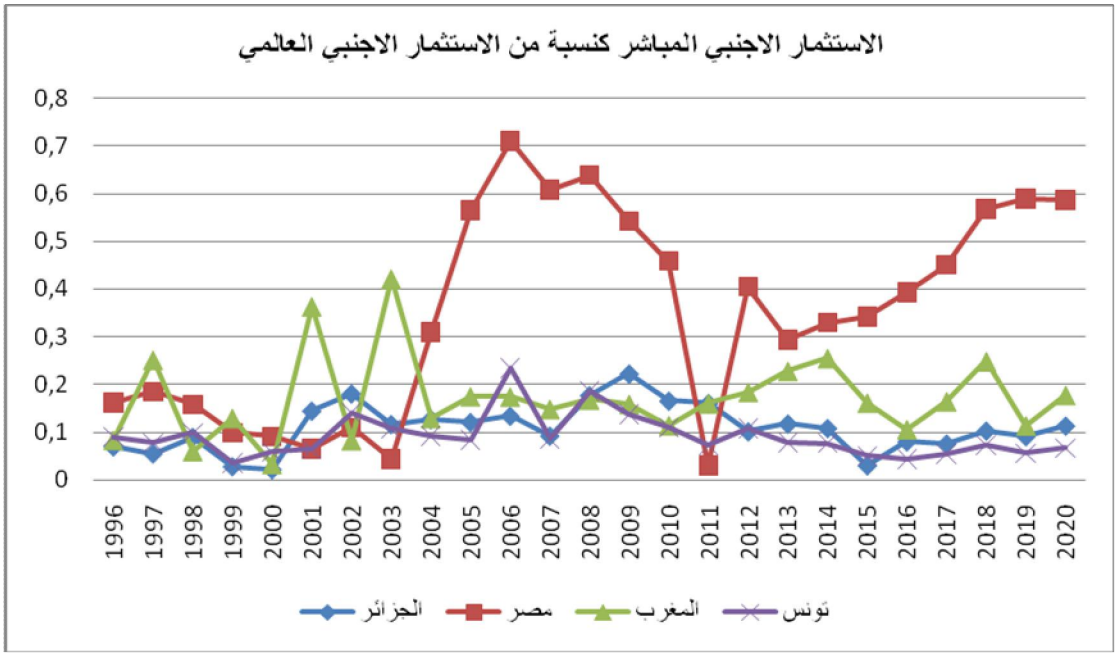
تونس: من 1996 إلى غاية 2004 نلاحظ التذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي لتصل إلى ذرواتها كأعلى قيمة سجلتها حيث بلغت 7.7 بالمائة سنة 2017 وهذا راجع لقانون الاستثمار الجديد الذي أقرته و من ثم انخفاض من سنة 2018 إلى سنة 2020 نتيجة الجائحة التي خلفت انخفاضا .

سجلت تونس الاستثمارات الأجنبية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال سنة 2018-2020 بسبب الجائحة التي عاشها العالم اجمع حيث تضررت تونس بسبب الانخفاض الحاد على مستوى الطلب الخارجي وتراجع مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتراجع جاذبية القطاعات الاقتصادية للاستثمار الخارجي، بينما سجلت سنة 2017 أعلى قيمة وذلك راجع إلى قانون الاستثمار الجديد الذي أقرته تونس من سنة 2017 قد شجع على الاستثمار في الحافظة المالية من خلال التخلص من التراخيص المسبقة وعدة إجراءات أخرى مكنت المستثمرين الأجانب من الإقبال على الاستثمار.

المغرب: نلاحظ أن دولة المغرب كانت متذبذبة أيضا من 1996-2004 ثم بدأت بالانخفاض تدريجيا من سنة 2009-2020 وهذا راجع لإنشاء الصحة الوطنية للبيئة التجارية عام 2009 ولجائحة كورونا.

يعود التذبذب في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في المغرب من1996-2004 إلى حالة أللاستقرار وتفشي وفي عام 2009 كان التدفق ينخفض تدريجيا، بسبب الانشغال بإنشاء اللجنة الوطنية للبيئة التجارية، إدخال إصلاحات أفقية متعددة تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال والاستثمار في البلدان شمل ذلك تبسيط الإجراءات وتعزيز الحكم الرشيد والشفافية، تحديث البيئة القانونية للأعمال التجارية، وسن قانون جديد للإفلاس، وضع ذلك بقي مشاق الاستثمار قيد الدراسة والمراجعة ولم يصدر بعد، وكذلك الجائحة التي عاشها العالم.

الشكل7:منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الاستثمار الأجنبي العالمي:



من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات البنك الدولي

التحليل :يمثل منحنى قيمة تدفق الاستثمار الأجنبي من الاستثمار الأجنبي العالمي لكل من (الجزائر، مصر ، تونس ، المغرب) من سنة 1996 – 2020

الجزائر: من سنة 1998 نلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الاستثمار الأجنبي العالمي في تزايد مستمر رغم أنه يبدو ضعيف جدا في الفترة 1996- 1997 و بعد هذه الفترة عرف تطور معتبر حيث في سنة 2009

الوضعية الأمنية التي عرفتها الجزائر آنذاك من انعدام الاستقرار السياسي و الأمني يشكل عامل طرد للاستثمار في سنة 1996 – 1997 و الاستثمار آنذاك كان مسجل في مجال المحروقات ، بعدها عرف تدفق الاستثمار تطورا نتيجة العودة في الاستقرار البيئي بالإضافة إلى ذلك صدور مجموعة من القوانين ، و قطع الجزائر شوطا كبيرا بخصوص الإصلاحات الاقتصادية و الانفتاح على التحديات العالمية ، رغم هذا تبقى النسب المسجلة ضئيلة جدا مقارنة بالإمكانيات و البيئة الخصبة التي تتمتع بها الجزائر فيشتى المجالات .

مصر: نجد هنا أن مصر من أحسن الدول في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الاستثمار الأجنبي العالمي من حيث قدرته على الاستثمار الأجنبي العالمي حيث نلاحظ من 1996 – 2006 وصلت إلى ذروتها كأعلى قيمة بحيث سجلت 0.7 لتنخفض سنة 2011 إلى قيمة 0 تقريبيا لتعود مرة أخرى من سنة 2012 لترتفع قليلا إلى أن تصل إلى القيمة 0.4 ثم تنخفض سنة 2013 ثم ترتفع ارتفاع تدريجي لتصل إلى 0.6 سنة 2020.

وهذا راجع لقيام مصر بعدة علاقات دولية ساهمت في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر .من الاستثمار الأجنبي العالمي ، وقيامها على الانفتاح التجاري وتشجيع التجارة الخارجية

أما المغرب: نلاحظ وجود تذبذب في تدفق الاستثمار الأجنبي مباشر كنسبة من الاستثمار العالمي فمرة يرتفع فيها و مرة ينخفض ليصل إلى أعلى قيمة سنة 2003 ليسجل أدنى قيمة 0.1 سنة 2019 بسبب جائحة كوفيد 19

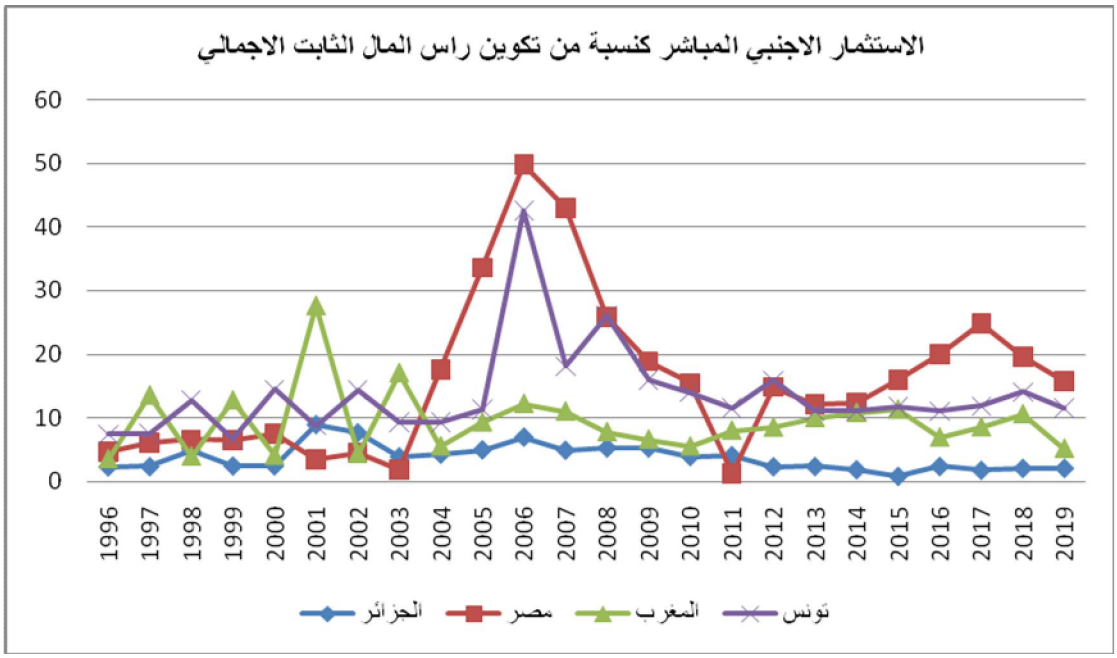
هذا راجع إلى اتفاقيات الاندماج الدولي التي قامت بها المغرب أحدثت آثار على الاستثمار الأجنبي المباشر، تتوقف هذه الآثار على طبيعة الاتفاق و نوع الاستثمار و السياسات

المطبقة في كل بلد بعد و قبل الاتفاق و هذا ما أدى إلى تذبذب تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

تونس: نلاحظ أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الاستثمار الأجنبي العالمي في تونس شبيه بتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حيث سجلت تونس أعلى قيمة لها 0.2 السنة ما بين 2005 –2006 .

و هذا راجع لقيام الدولة بعملية خوصصة المؤسسات سنة 1994 – 1996 إعادة خوصصة المؤسسات سنة 2005 علما أن مجالات الاستثمارات الأجنبية في تونس على قطاعات عديدة أهمها قطاع الطاقة ، الصناعة ، السياحة ، و بدأت تونس في الانفتاح على الاقتصاد العالمي و تبني منهج السوق الحرة هذا ما اثر على الاستثمار في تونس لتداخل السياسي و استمرار الهيمنة الاقتصادية من طرف أوروبا ، و أيضا تأثرت الاستثمارات في تونس بشكل كبير بالأزمة الصحية العالمية سنة 2020

الشكل 08 :الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي



من إعداد الطالبتين بناءا على محرجات البنك الدولي

التحليل: يمثل منحنى الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس المال الثابت الإجمالي من 1996 – 2020 .

الجزائر: من 1996 إلى 2011 تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من تكوين رأس مال ثابت عند القيمة ما بين 4 و 5 وهذا راجع لحالة الاستقرار التي عاشتها الدولة ،بعدها ينخفض إلى أن ينعدم انطلاقا من سنة2019-2020كان سبب الانخفاض راجع للتوقف المفاجئ للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الذي يمثل 90 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية بالجزائر سنويا على خلفية ملف فساد شركة سونا طراك مما أدى إلى انهيار التدفقات بصورة كبيرة جدا ، ما بين 2012 و 2015 و الذي يبرر تأثير التوقف أو تباطؤ نشاط الشركة التي كانت تشكل أهم مصدر للاستثمارات الأجنبية بالجزائر.

مصر وتونس :تعتبر مصر وتونس من أحسن الدول من ناحية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لتكوين رأس المال الثابت الإجمالي حيث سجلت مصر أعلى قيمة لها:

50 ما بين 2005 – 2006 وكذلك تونس سجلت أعلى قيمة لها 40 ما بين 2005 – 2006 أيضا ثم لينخفض كلاهما سنة 2011 ثم يرتفعا من جديد وذلك بسبب القواعد الهيكلية وسن قوانين الاستثمار مع إعطاء المزيد من التحضيرات.

المغرب: هناك تذبذب حيث نلاحظ مرة ارتفاع ومرة انخفاض في السنوات الممتدة بين 1996 – 2004 ثم ترتفع قليلا بعدها تنخفض إلى أن تصل تقريبيا إلى 0 سنة 2019 .

وهذا راجع إلى عدم وجود استثمارات أجنبية مباشرة لتكوين رأس المال الثابت كون أن أغلبية استثمارات المغرب في القطاع الفلاحي (الريف)، وانتشار الفساد والرشوة عامل أساسي أدى إلى تراجع الاستثمار فيها سنة 2012ليسجلا ثبات محسوس ثم يرتفع من جديد سنة 2015 .

إن مصر ثبتت إستراتيجية تنمية الاستثمارات وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص وزيادة إسهامه في النشاط الاستثماري على أن تقوم الدولة بالتوجيه والتنشيط عن طريق السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة بجانب دورها الرقابي ، وأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى الإسهام في مستوى رفع الاستثمار وزيادة فرص العمل وبأنها تجلب التكنولوجيا ، ويتمثل الهدف هنا في ضرورة تحسن مناخ الاستثمار وتقديم الحوافز و السياسات التي تشجع على تدفق الاستثمارات وكذلك نرى أن

هذا التحفيز راجع لتبني كلتا الدولتان في انتهاج سياسات تشجيعية للمستثمرين الأجانب وقامة تونس بالإصلاحات الهيكلية و نصب القوانين وإعطاء المزيد من التحفيزات .

المغرب: نلاحظ من خلال الشكل البياني أنه هنالك تذبذب على تدفق الاستثمار الأجنبي من الفترة الممتدة من 1996 – 2004 بعدها نلاحظ انخفاض بطيء من الفترة 2007 – 2011 ثم يرتفع قليلا سنة 2015 إلى القيمة 10 ثم ينخفض سنة 2018 إلى أن ينخفض نحو الانعدام سنة 2019.

وهذا راجع إلى عدم وجود استثمارات أجنبية مباشرة لتكوين رأس المال الثابت كون أن المغرب تعتمد على جل استثماراتها على القطاع الفلاحي ، كما تميز مسار الحكومة المغربية في سياستها الاقتصادية بالتناقض وهذا ما أثر على تدفق الاستثمار والتقليص من قدرته، ناهيك عن التغيرات الكثيرة في الطاقم الحكومي وهذا يجعل الدولة تعيش حالة من الاستقرار السياسي الذي انعكس بدوره على مستوى تدفق الاستثمار.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل نلاحظ أن محفزات الاستثمار أو العوامل الجاذبة للاستثمار هي: سياسية، اقتصادية، تنظيمية و تشريعية و هذه المحفزات تساعد على تحقيق عائد مرتفع من الاستثمار و وجود رؤية اقتصادية كاملة و شاملة، و أيضا توجد عدة عراقيل التي تواجه المستثمر الأجنبي و المتمثلة في : عراقيل سياسية و قانونية و إدارية و عراقيل اقتصادية.

وجدنا أن تدفقات الاستثمار للجزائر كانت ضعيفة في منتصف التسعينات و ذلك بسبب تأزم الوضع الأمني و الاقتصادي، و مع توجه الجزائر لاقتصاد السوق تحسن تدفق الاستثمار الأجنبي و تزايد، و من أهم القطاعات الرائدة في الاستثمار في الجزائر هو قطاع الصناعة الذي بلغ 61.93% و بعده قطاع البناء بنسبة 15.76% بسبب ارتفاع مردودية هاذين القطاعين و أن توزع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كان في آسيا و المحيط الهادي تليها الدول الإفريقية.

و بالتالي إن تحسن مناخ الاستثمار ينعكس بشكل مباشر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة القياسية لأثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر

1-عينة و فترة الدراسة :

تقتصر الدراسة على دولة الجزائر خلال الفترة (1996_2020)

متغيرات الدراسة :

متغير التابع : يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر

متغير المستقل : اعتمدنا في الدراسة على (06) متغيرات هي كما يلي :

- الانفتاح التجاري
- حرية الاستثمار
- الاستقرار السياسي و غياب العنف
- السيطرة على الفساد
- حجم السوق
- معدل التضخم

جدول رقم 7: متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	المصدر
FID	الاستثمار الأجنبي المباشر	البنك الدولي
OP	انفتاح التجاري	البنك الدولي
IP	حرية الاستثمار	البنك الدولي
VA	الاستقرار السياسي و غياب العنف	البنك الدولي
COR	السيطرة على الفساد	البنك الدولي
MS	حجم السوق	البنك الدولي
INF	معدل التضخم	البنك الدولي

2-التحليل الوصفي للبيانات :

المتغيرات المستعملة:

2-1الشكل09: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الاستثمار الأجنبي العالمي FID: تم استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الاستثمار الأجنبي العالمي للتعبير عن هذا المتغير

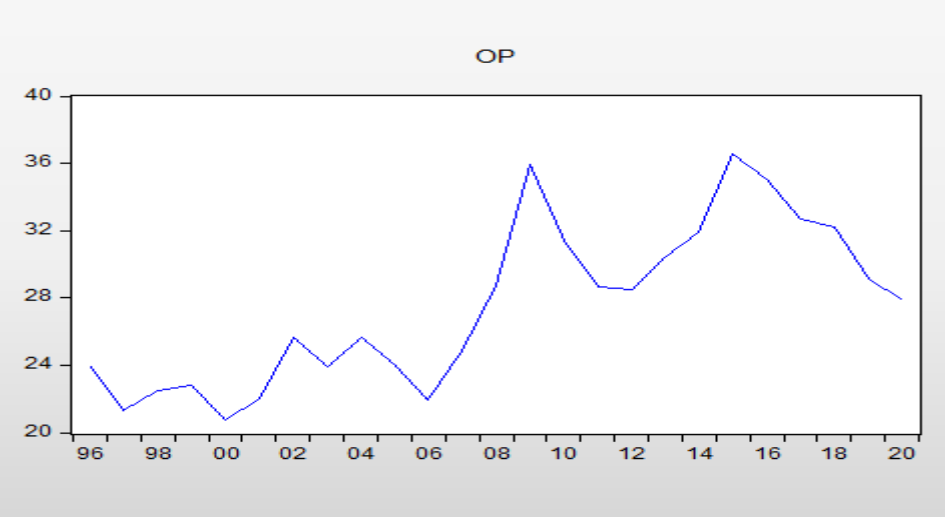


من إعداد الطالبتين بناءا على المخرجات EVIEWS 10

يتبين لنا من خلال الشكل رقم (1) الموضح أدناه أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للجزائر في تزايد مستمر انطلاقا من سنة 1998 رغم انه يبدو ضعيف جدا في الفترة 1995-1997 وهذا راجع إلى الوضعية الأمنية التي عرفت آنذاك الجزائر و المتمثلة في العشرية السوداء فحالة الاستقرار تشكل عامل طرد الاستثمار و القدر المسجل في تلك الفترة من الاستثمار في سنة 1998 تدفق يقدر ب 7،9%و لعل من أهم أسباب هذا التطور هو عودة الاستقرار النسبي وإضافة إلى ذلك صدور مجموعة من القوانين بداية مع قانون النقد و العرض ،وفي عام 2001 ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية كنسبة من الاستثمار الأجنبي العالمي ليصل إلى 10،8% يعزي هذا الارتفاع إلى تعديل قانون

الاستثمار في سنة 2001 ،حيث يعتبر من أحسن القوانين التي قننت في البلاد العربية في مجال الاستثمار ومن بين نتائجها أيضا التحسين الملحوظ في الوضع الأمني إلى جانب ذلك قطع الجزائر لأشواط كبيرة بخصوص الإصلاحات الاقتصادية و الانفتاح على التحديات العالمية ، بعدها من الفترة 2009-2015 لانخفاض أسعار الحاد النفط نلاحظ انخفاض تدريجي ليصل إلى 89 % سنة 2017 و ينخفض الى 8،6 %سنة 2020 بسب الأوضاع الصحية التي عاشا العالم اجمع .

2-2الشكل10 :الانفتاح التجاري OP: تم استخدام نسبة الواردات من الناتج الإجمالي المحلي حسب

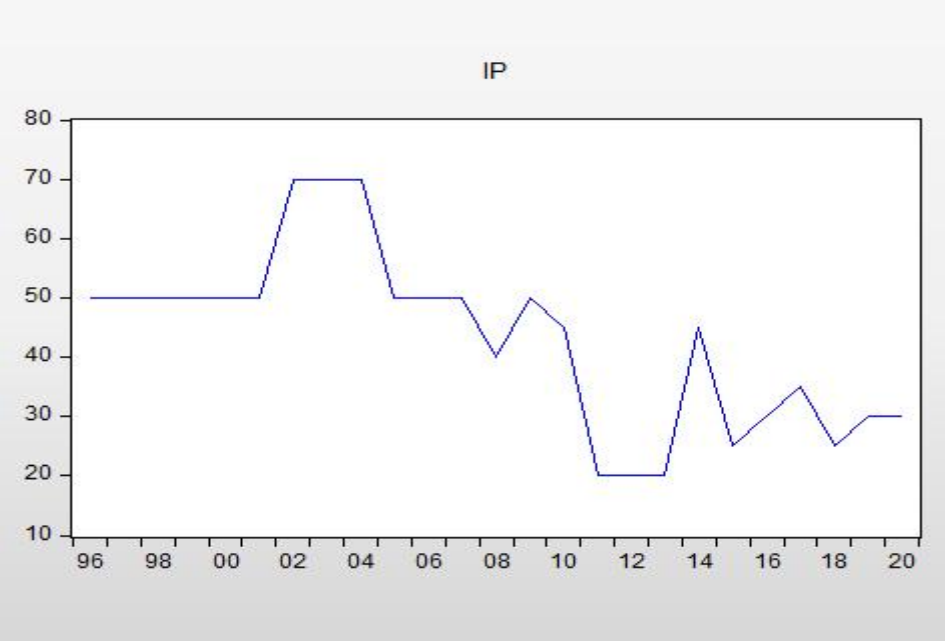


من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات EVIEWS 10

الإنفتاح التجاري : من الشكل(2) أدناه نلاحظ خلال الفترة الممتدة من 1996-1998 شهدت انخفاضا في سنة الواردات من الناتج الإجمالي المحلي و ذلك لغياب الاستقرار الأمني الذي شهدته الجزائر خلال هذه الفترة وفي عام 1999نلاحظ ارتفاع محسوس في نسبة الواردات وصلت إلى 25،7 % وذلك راجع لاعتماد على البرنامج الاقتصادي الذي كان بمثابة المحفز لتوافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر ،وذلك بتبني سياسة منفحة على الاستثمارات و عرفت هذه التدفقات انتعاشا في عام 2001 إلى عام 2005

حيث بلغت 36%ما يدل على نجاح البرنامج الاقتصادي فشهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 تعديلات قانون الاستثمار قصد تسهيل على المستثمرين الجزائريين و العرب و الأجانب الدخول إلى سوق الاستثمار بالجزائر ، وفي عام 2012 يتوضح أن الجزائر سجلت انخفاضا بقيمة 28 % و بالتالي القيمة عرفت انكماشا معتبرا بالنظر لتداعيات الأزمة المالية العالمية ، حيث واجهت انكماشا في قطاع المحروقات الذي اثر سلبا في مستويات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة و حتى الاستثمارات الجزائرية في الخارج حيث لاحظت انخفاضا ملحوظا ليصل إلى 28% سنة 2020

2- 3الشكل 11:حرية الاستثمار IP:

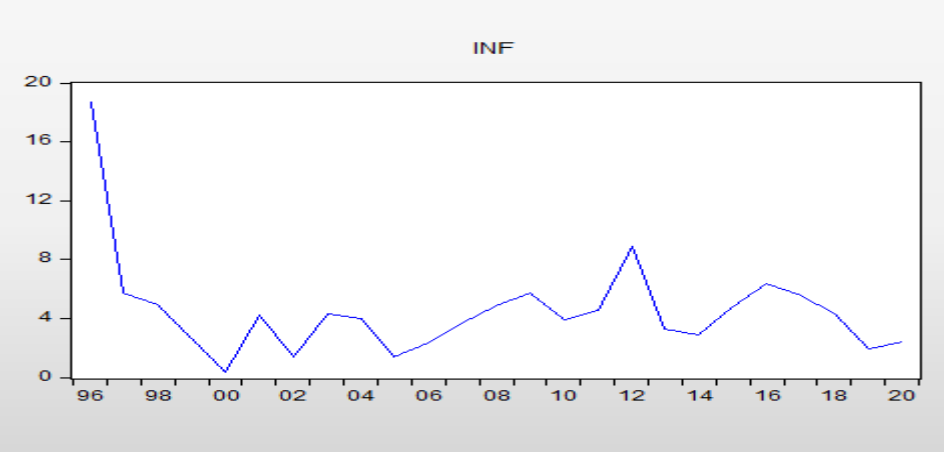


من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات EVIWSE 10

-يتضح لنا من خلال الشكل (3) انه شهدا هذا المؤشر تراجعا ملحوظا للفترة ما بين 2019 -2009 وصلت إلى 30 %و يرجع ذلك إلى سياسة التضيق التي طبقتها الجزائر على المستثمرين الأجانب في ظل فرض الحكومة الجزائرية للقاعدة 49/51 خلال

قانون المالية التكميلي لسنة 2009،بينما سنة 2014 نلاحظ من الشكل (3) حصول الجزائر على أحسن رصيد 45% من أصل 100 ،و يرجع ذلك إلى حضي أن قطاع الاستثمار في الجزائر حضي باهتمام كبير من قبل المسؤولين في الدولة بوضعهم قانون المالية 2014 الذي يحوي تشريعات ويفرض تدابير جديدة ، بينما من المتوقع سنة 2021 ان يكون هناك توافد كبير المستثمرين إلى البلد نتيجة إصدار مشروع قانون مالية 2020 الذي اقر على إلغاء القاعدة 49/51 لصالح القطاعات الغير الإستراتجية

2-4الشكل 12:معدل التضخم INF:

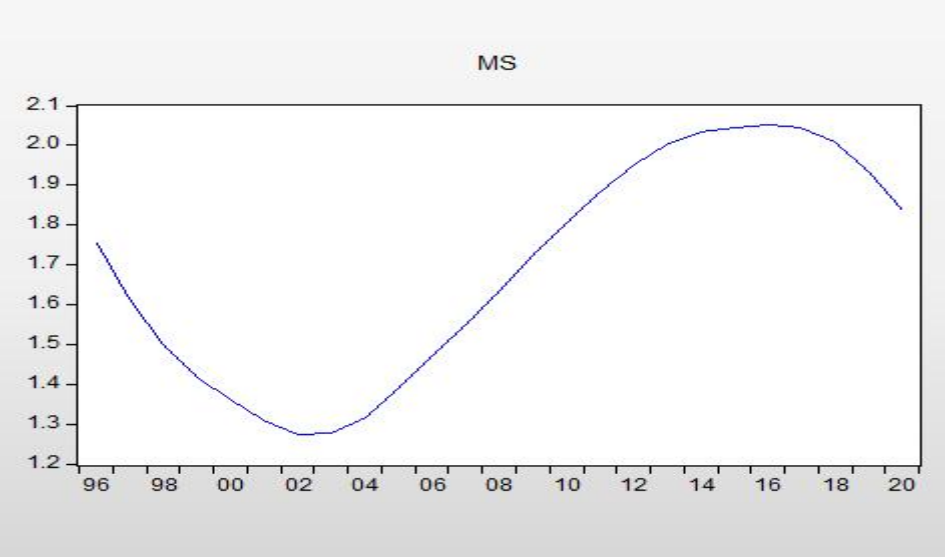


من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات EVIEWS 10

معدل التضخمINF: نلاحظ من خلال الشكل (4) الموضح لمعدل التضخم في جزائر انه خلال فترة التسعينات من 1996 م إلى 1998 عرفت الجزائر معدلات مرتفعة للتضخم تجاوزت عتبة 20 % وذلك راجع لعدم استقرار الذي عاشته الجزائر خاصة خلال النصف الأول من عقد التسعينات ، ومن الفترة 1999- 2000 نلاحظ أن معدل التضخم بدأت معدلاته تنخفض شيئا فشيئا ،حيث وصلت إلى 2،6 %عام 1999 ثم إلى 0،34 % عام 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم والذي لم تشهده الجزائر إلى يومنا هذا ، وذلك بسبب لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي و تبنيها لبرامجه الإصلاحية ،ومع تبني الجزائر لبرامج الإنعاش الاقتصادي يشهد معدل التضخم ارتفاعا نسبيا من فترة 2005-2009 وصل إلى

5،9 %ثم إلى 9،8%عام 2015 ،و ينخفض بعض الشيء عام 2016 ويحقق 4،3 % ، ليعود ويرتفع عام 2019 ويسجل 4،8% و ذلك راجع للحالة الصحية التي عرفها العالم جراء انتشار فيروس كورونا 19

2-5الشكل 13: حجم السوق MS: تم استخدام الزيادة السكانية للتعبير عن هذا المتغير



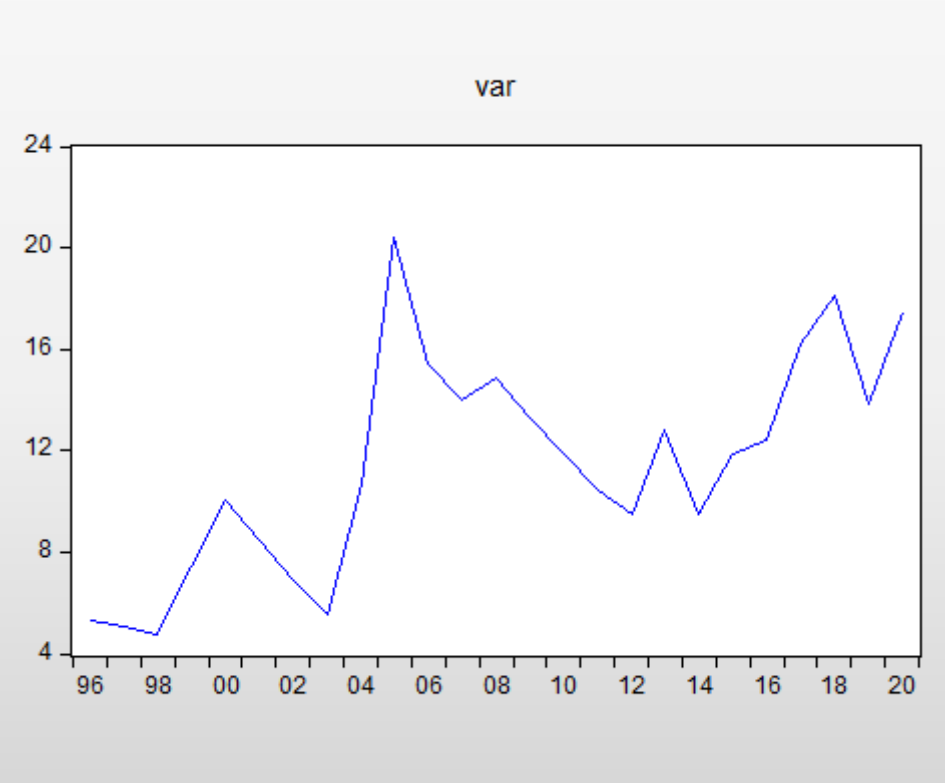
من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات EVIEWS10

نلاحظ من الشكل (5) الموضح لحجم السوق و الذي تم استخدام الزيادة السكانية أنه خلال الفترة 1996 إلى غاية 2002 نلاحظ انخفاض في النمو السكاني من 1.9 إلى أن وصل إلى 1.3 و هذا راجع للأوضاع التي عاشت فيها الجزائر من العشرية السوداء

أما من الفترة 2002 إلى غاية2017 نلاحظ ارتفاع كبير في نسبة الزيادة السكانية من1.3 إلى2 و هذا بسبب تحسن الظروف المعيشية و الأمني و الاستقرار، و من من سنة 2018 إلى 2020 نلاحظ انخفاض قليل إلا أن وصلت 1.9 و هذا بسبب االرتفاع عدد الوفيات و أيضا بسبب جائحة كورنا سنة 2019 و تراجع عدد المواليد

2

6-2الشكل 14: الاستقرار السياسي وغياب العنف VA:

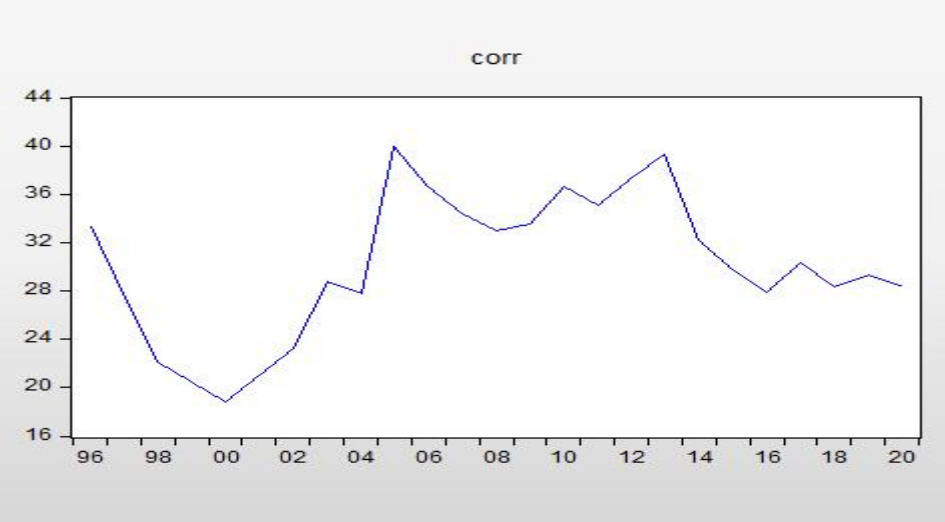


المصدر من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات EVIEWS10

ملاحظة : بما أننا فمنا بالتفسير سوف نقوم التحليل فقط

التحليل : نلاحظ من سنة 1996 إلى غاية 2003 قيمة استقرار السياسي و غياب العنف وهذا بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها البلاد من العشرية السوداء منخفضة و من سنة 2003 نلاحظ ارتفاع كبير في قيمة استقرار السياسي و غياب العنف توقف القتال و استقرار الأمني الذي حل بالبلاد و من 2003 إلى 2014 نلاحظ انخفاض بسبب رفع الجزائر حالة طوارئ و خاصة بعد سقوط نظام القذافي و من 2014 إلى غاية 2019 نلاحظ ارتفاع في قيمة إلى 18 و في سنة 2019 انخفاض بسبب الحراك الذي حل بالجزائر و من سنة 2019 إلى 2020 نلاحظ ارتفاع قيمة بنسبة قليلة من 14 إلا أن وصلت إلى 17

2-7الشكل15: السيطرة على الفساد COR:



من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات EVIEWS 10

التحليل : من سنة 1996 إلى2000 نلاحظ انخفاض كبير في قيمة السيطرة على الفساد من 32 إلى 20 بسبب العشرية السوداء و من 2000 نلاحظ ارتفاع في قيمة السيطرة على الفساد لأن الجزائر حققت طفرة اقتصادية كبيرة نتيجة وصول أسعار البترول إلى قيم مرتفعة و من 2006 إلى2014 نلاحظ استقرار ما بين القيمتين36 و 32 و

سنة 2014 إلى غاية 2020 نلاحظ انخفاض في قسمة السيطرة على الفساد عند قيمة 29 يدل على تفشي الفساد في الجزائر و هذا راجع سيطرة لأصحاب المال و البارونات على كل الجوانب الحياة السياسة و الاقتصادية و خير دليل على ذلك ما تشهده الجزائر من قبل سنتين بعد الإطاحة بالحكومة السابقة و المحاكمات بالجملة لوزراء و رجال مال و هذه القضايا هي جزء فقط من قضايا الأخرى كثيرة لم تذكر لحد الآن و هذا يبين لنا حجم الفساد الذي تعاني منه الجزائر

الدراسة القياسية :

3-اختبار سكون السلاسل الزمنية

سنقوم بدراسة سكون السلاسل الزمنية المستخدمة في الدراسة والمتمثلة في .....بالاعتماد على اختبار ADF عند المستوى، باستعمال برنامج EVIEWS تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم8: اختبار سكون السلاسل الزمنية عند المستوى

السلسلة	النموذج الثالث			النموذج الثاني		النموذج الأول
	الاتجاه العام β	ثابت c	جذر الوحدة Ø	ثابت c	جذر الوحدة Ø	جذر الوحدة Ø
FID	0.1694 (0.8671)	1.4886 (0.1514)	0.9376- (0.9345)	1.7351 (0.0967)	1.5855- (0.4743)	0.3249 (0.7712)
MS	1.6130- (0.1276)	5.6549 (0.0000)	4.0075- (0.0250)	5.9077 (0.0000)	5.9448- (0.0001)	
OP	1.9809 (0.0623)	2.8831 (0.0095)	2.7191- (0.02385)	1.5758 (0.1293)	1.5498- (0.4919)	0.0147 (0.6776)
IP	2.1225- (0.0459)	2.6608 (0.0146)	2.8257- (0.2023)			
VA	1.6723 (0.1093)	2.1728 (0.0414)	2.6707- (0.2558)	2.1562 (0.0423)	2.0022- (0.2839)	
COR	0.8692 (0.3946)	1.6425 (0.1154)	1.8855- (0.6306)	1.6055 (0.1226)	1.6868- (0.1058)	0.5614- (0.4633)
INF	0.9829 (0.3368)	2.4029 (0.0256)	5.0503 (0.0000)	7.6810- (0.0000)		

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات EVIEWS10

الجدول أعلاه يمثل قيم اختبار DICKEY-FULLER على السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، حيث تمثل القيم أعلاه قيم ADF المحسوبة بينما تمثل القيم بين قوسين الاحتمالات (PROB)، إذا من خلال هذا الجدول يتبين لنا ما يلي:

- قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر للوحدة، بالنسبة لكل من سلسة الاستثمار الأجنبي نسبة من الاستثمار الأجنبي العالمي FID، سلسلة الانفتاح التجاري OP، سلسلة حرية الاستثمار IP، سلسلة الاستقرار السياسي وغياب العنف VA وسلسلة السيطرة على الفساد COR بمعنى أن هذه السلاسل غير

ساكنة عند المستوى بحيث كانت القيم المحسوبة لديكي فولر (ADF) أكبر من القيم الحرجة المستخرجة من جدول (Dickey-Fuller) عند مستوى دلالة(5%)، ومن أجل معرفة درجة سكونها نستخدم الفروق من الدرجة الأولي كما يبينه الجدول أدناه.

- أما بالنسبة لكل من سلسة حجم السوق MS ومعدل التضخم INF فقد كانت القيم المحسوبة لديكي فولر (ADF) أقل من القيم الحرجة المستخرجة من جدول (Dickey-Fuller) عند مستوى دلالة (5%)وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر للوحدة وبذلك تعتبر هذه السلسلتين مستقرة عند المستوى وبذلك تكون متكاملة من الدرجة $I\sim(0)$.

الجدول رقم9: اختبار سكون السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

السلسلة	النموذج الثالث			النموذج الثاني		النموذج الأول
	الاتجاه العام β	ثابت c	جذر الوحدة Ø	ثابت c	جذر الوحدة Ø	جذر الوحدة Ø
FID	-1.4711 (0.1568)	1.6869 (0.1072)	-1.1788 (0.0020)	0.8076 (0.4284)	-4.8536 (0.0008)	-4.8272 (0.0000)
OP	-0.7718 (0.4492)	0.8825 (0.3879)	-4.3108 (0.0125)	0.4333 (0.6691)	-4.3168 (0.0028)	-4.3776 (0.0001)
IP	-0.2368 (0.8152)	0.0042 (0.9967)	-5.8063 (0.0005)	-0.4637 (0.6476)	-5.9367 (0.0001)	-6.0270 (0.0000)
VA	-0.1384 (0.8913)	0.4843 (0.6334)	-4.9289 (0.0034)	0.8143 (0.4246)	-5.0530 (0.0005)	-5.0314 (0.0000)
COR	-0.3757 (0.7111)	0.3492 (07306)	-4.6467 (0.0002)	0.0325 (0.9743)	-4.7641 (0.0010)	-4.8822 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات EVIEWS 10

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن السلاسل الزمنية أصبحت ساكنة عند الفرق الأول وهذا لأن القيمة المحسوبة لاختبار (ADF) أصغر من القيمة الحرجة المستخرجة من جدول (Dickey-Fuller)عند مستوى معنوية (5%) وبذلك نرفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر للوحدة، ومنه تعتبر كل من سلسة الاستثمار الأجنبي كنسبة من الاستثمار الأجنبي العالمي FID، سلسلة الانفتاح التجاري OP، سلسلة حرية الاستثمار IP، سلسلة الاستقرار السياسي وغياب العنف VA وسلسلة السيطرة على الفساد COR متكاملة من الدرجة الأولى $I\sim(1)$.

من خلال دراسة الاستقرارية نستنتج انه توجد سلاسل زمنية متكاملة من الدرجة الصفر وهي: INF، MS وسلاسل زمنية أخرى متكاملة من الدرجة 1 وهي: FID، OP، IP

VA، COR وبالتالي فإن الطريقة الأنسب لنمذجة العلاقة بين هذه المتغيرات هي نماذج الانحدار الذاتي ذات فترات الإبطاء الموزعة (ARDL).

- تحديد فترات الإبطاء المثلى وذلك تحديد قيم (p, q1, q2, q3, q4, q5, q6) لنموذج تصحيح الخطأ الغير مقيد (UECM):

أفضل نموذج هو (2,2,2,2,2,2,2) ARDL):والذي يأخذ الشكل الآتي (أنظر الملحق 05)

$$FID = -0.47 - 0.107FID_{(t-1)} + 0.41FID_{(t-2)} - 0.003OP_t - 0.01OP_{(t-1)} _0.0049OP_{(t-2)} - 0.009VA_t - 0.008VA_{(t-1)} - 0.0007VA_{(t-2)} + 1.23MS_t _0.38MS_{(t-1)} - 0.12MS_{(t-2)} - 0.001COR_t - 0.009COR_{(t-1)} - 0.003COR_{(t-2)} - 0.0047INF_t + 0.0068INF_{(t-1)} + 0.00088INF_{(t-2)} + 0.001IP_t + 0.003IP_{(t-1)} + 0.001IP_{(t-2)}$$

تحديد عدد فترات الإبطاء : الملحق 06

من أجل تحديد العدد الأمثل لفترات الإبطاء الزمني المناسبة ، تم استخدامschwarz وهو المعيار الأكثر شيوعا معيار حيث يتم اختيار فترات الإبطاء الزمني التي تعطى أقل قيمة لهذه المعايير و الجدول التالي يوضح اختبار فترات الإبطاء الزمني المثلى (p, q1, q2, q3, q4, q5, q6) للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة .

الجدول رقم (10): يبين الإبطاء المثلى

فترات الإبطاء المثلى	Q5	Q5	Q4	Q3	Q2	Q1	P
النموذج	2	2	2	2	2	2	2

يتم اختبار فترات الإبطاء المناسبة بطريقة أوتوماتكية حيث يقوم برنامج eviews باختيار بين عدة نماذج للمتغير التابع و المتغيرات المستقلة بفترات الإبطاء مختلفة ، و يبين لنا أفضل 20نموذج من حيث أدنى قيمة لمعيارschwarz الجدول أدناه يوضح لنا النموذج الأمثل من بين 20 نموذج المعطاة (ARDL(2.2.2.2.2.2

جدول11: فترات الإبطاء المثلى للنموذج المقدر

فترات التأخير المستخدمة		فترات التأخير المثلى حسب البرنامج eviews (FID.IP.VA.COR.MS.INF)
المتغير التابع (pi)	المتغير المستقل (qi)	schwarz
P=2	Q=2	(2.2.2.2.2.2.)

أما تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (Uecm) الملحق 07

$$\Delta FID = -0.47 - 0.69FID_{t-1} - 0.02Op_{t-1} - 0.02op_{t-1} - 0.001Va_{t-1} + 0.71MS_{t-1} - 0.01COR_{t-1} + 0.0029INF_{t-1} + 0.006IP_{t-1} - 0.41\Delta FID - 0.0034\Delta op_t + 0.0049\Delta op_{t-1} - 0.009\Delta VA_t + 0.0007\Delta VA_{t-1} + 1.23\Delta MS_t + 0.12\Delta MS_{t-1} + 0.001\Delta COR_{t-1} - 0.003\Delta INF_t - 0.004\Delta INF_{t-1} - 0.0008\Delta INF_{t-2} + 0.0013\Delta IP_t - 0.0019\Delta IP_{t-1}$$

بعد تقدير ARDL قمنا باختبار الحدود (BOUNDSTEST) لمعرفة هل توجد علاقة توازنية على المدى الطويل و ذلك باختبار الفرضية الآتية :

H_0 :لا توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

H_1: توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات

الجدول رقم12: يبين علاقة التوازنية على المدى الطويل

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	323.8852	10%	1.99	2.94
k	6	5%	2.27	3.28
		2.5%	2.55	3.61
		1%	2.88	3.99
Actual Sample Size	22		Finite Sample: n=35	
		10%	2.254	3.388
		5%	2.685	3.96
		1%	3.713	5.326
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.334	3.515
		5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

المصدر: من إعداد الطالبين بناءا على مخرجات EVIEWS 10

حيث كانت إحصائية فيشر المحسوبة (323.88) وهي أكبر من الإحصائية الحد الأعلى التي تساوي(3.28) عند مستوى معنوية 5%، و عليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية و منه نستنتج أنه توجد علاقة التكامل المشترك بين السلاسل المدروسة ، و بما أن نتيجة اختبار التكامل المشترك إيجابية ، قمنا بالتقدير العلاقة على المدى الطويل ثم قدرنا النموذج تصحيح الخطأ (RECM) و التي كانت كالتالي : انظر الملحق (08)

$$FID= -0.68-0.03OP_t -0.002VA_t +1.03MS_t-0.017COR_t+0.0042INF_t +0.0092_t$$

انطلاقا من تقدير هذا النموذج نقوم باستخراج سلسلة البواقي التقدير EC_t

EC=FID-(-0.0302*OP-0.0024*VA+1.0301*MS-0.0176*COR +0.0043*INF+0.0092*IP-0.6897)

- يظهر اختبار ستودنت معنوية معظم المعلمات المقدرة عند مستوى إحصائية (5%) نجد كل من MS،VA و IP باحتمالية(0.031)،(0.047)و(0.049)

أما عند مستوى معنوية (10%) نجد كل من COR،OP و INF باحتمالية (0.0521) ،(0.052) و (0.0823)

_تقدير العلاقة على المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ المقيد (RECM) (انظر الملحق09)

$$\Delta FID = -0.41\Delta FID_{t-1}-0.0034\Delta op_t+0.0049\Delta OP_{t-1}-0.0090\Delta VA_t +0.0007\Delta VA_{t-1}+1.23\Delta MS_t+0.12\Delta MS_{t-1}-0.001\Delta COR_t -0.003\Delta COR_{t-1}-0.004\Delta INF_t-0.0008\Delta INF_{t-1}+0.001\Delta IP_t-0.001\Delta IP_{t-1} -0.695CE_{t-1}$$

- تظهر اختبار ستودنت معنوية معظم المعلمات المقدرة فعند مستوى (5%) فنجد معنوية كل من D(fid(-1)،D(va(-1) ، D(ms(-1) ، D(cor)، D(inf(-1) باحتمالات على التوالي : (0.014) ،(0.024)،(0.019)، (0.0121) و(0.017)
- و أيضا D(op)، D(op(-1))، D(va)، D(ms)، D(cor(-1)، D(inf)، D(ip) و D(ip(-1)) باحتمالات على التوالي: (0.0097)،(0.0050)،(0.004)،(0.0046)،(0.0061)، (0.005) ،(0.006) و(0.0045)

اختيار و قياس قوة الإرجاع نحو التوازن :

يتضح لنا من المعلمة تصحيح الخطأ و التي تساوي (0.695-) ، أنه عندما ينحرف الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير في الفترة (t-1)عن قيمها التوازنية في المدى الطويل ، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 69.52% من هذا الانحراف في الفترة (t) أي أن الاختلال في التوازن يصحح كل سنة بمقدار 69.52% وهذا ما يبرز الدور الفعال لهذه

المتغيرات في تحقيق التوازن في الأجل الطويل بضمان عدم توسع الأخطاء ويأخذ هذا الاختلال كي يصحح عام و خمسة أشهر و خمسة أيام

تحليل نموذج التكامل المشترك ARDL : (الملحق 09)

_تأثير OP على FID : معلمة المتغير OP (0.003-) تدل هذه القيمة على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في المدى القصير، وهذا يبدو مقبولا فالاقتصاد الجزائري لحد الآن لا يزال موجه ، و درجة الانفتاح الجزائري فيه لا تبلغ أن تكون محفزا للاستثمار الأجنبي المباشر بل يعتبر من بين الأمور التي تعجل بالمستثمر الأجنبي و المحلي من النفور و عدم الاستثمار في السوق الجزائرية و هي نفس العلاقة في الأجل الطويل

_أثر VA على FID : معلمة المتغير VA (0.009-) تدل هذه القيمة على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين أي كلما زاد عدم استقرار وازدياد العنف أدى إلى تناقص حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في المدى القصير ، ازدياد العنف والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة كان له دور سلبي في جعل هذا المؤشر من بين المؤشرات في جذب المستثمرين الأجانب و المحلين على حد سواء و هي نفس العلاقة في الأجل الطويل

_أثر COR على FID : معلمة المتغير COR (0.001-) تدل هذه القيمة على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في المدى القصير ، بحيث أن انتشار و تفشي الفساد في البيئة الاستثمارية في الجزائر يؤدي إلى إحجام المستثمرين الأجانب و المحلين عن الاستثمار فيها، فعدم الأمان و الضمان يؤثر على قدرة الشركات والأفراد على تنفيذ العقود ، فكيف بنا نسعى إلى الاستقطاب و جذب الاستثمارات و نحن نقابلهم بضبابية السوق الجزائرية فلا قانون محكم و الرشوة و المعاملات المشبوهة و المحسوبة هي المسيطرة في منح العقود و الامتيازات فالمعاملات تحت الطاولة هي من تحدد من يستثمر في أي مجال بل يجب على

المستثمر أن يقدم الهدايا حتى يتحصل على الدعم و السماح له بالاستثمار و هي نفس العلاقة في الأجل الطويل و هذا لأن الفساد يصعب التصدي و محاربته بالكلية في الأجل القصير و تأثيره له مدى الطويل فدائما ما تصنف البلدان التي يكثر فيها الفساد في الخانة السوداء و هذه الصورة تلازم هذه الدول لعقود طويلة و هذا ما يؤثر على جاذبيتها للاستثمار لأن المستثمر دائما ما يفكر في ماضي الدول قبل أن يفكر في مستقبلها ، وذلك لكون الفساد إذا تفشى في الدولة ما كون له جذور و عادة ما تعاود هذه الجذور للظهور مرة أخرى

_أثرIP على FID : معلمة المتغيرIP (0.0019-) تدل هذه القيمة على وجود علاقة عكسية بين المتغيرين في المدى القصير فالقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي و التحكم في التدفقات الأموال و التحويلات سواء للأفراد أو الشركات من قبل الحكومة الجزائرية يؤدي إلى عزوف المستثمر الأجنبي و عدم القدرة على استقطابه ، فحتى لو تحسن هذا المؤشر يبقى بعيدا عن منافسة باقي الدول التي تطمح و تسعى لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ، وهي نفس العلاقة في الأجل الطويل

_أثر MS على IFD: معلمة المتغير MS (1.23) تدل هذه القيمة على وجود علاقة طردية بين معدل النمو السكاني و الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير، و هذا هو الواقع الاقتصادي المعاش فكلما اتسع حجم السوق و المعبر عنه بالزيادة السكانية فإن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يزداد ، فالاقتصاد الجزائري يتميز بتوافر أسواق كبيرة من شأنها أن تجذب المزيد من الاستثمارات في كافة المجلات (الصناعية ، الزراعية و الخدماتية)

_أثرINF على FID : معلمة المتغيرINF (0.0047-) تدل هذه القيمة على وجود علاقة عكسية بين معدل التضخم و حجم الاستثمار الأجنبي المباشر أي كلما زاد معدل التضخم أدى إلى تراجع حجم التدفق من الاستثمار الأجنبي المباشر و هذا مطابق للنظرية الاقتصادية ،و الاقتصاد الجزائري يعاني من معدلات تضخم مرتفعة و هذا ما يؤدي إلى نفور و عدم الاستثمار في السوق الجزائرية

الاختبارات التشخيصية:

جدول رقم13:

	الاختبار	القيمة الإحصائية	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Breuch –Godefr	1.64 عند درجة التأخير 1	(0.1299)
	Seria correlation lm	2.87 عند درجة تأخير 2	(0.0789)
ثبات التباين	Breuch-pagan –Godefr	18.84	(0.53)
	ARCH	0.083 عند درجة تأخير1	(0.77)
		3.40 عند درجة تأخير 2	(0.182)
		4.41 عند درجة تأخير 3	(0.22)
التوزيع الطبيعي	jarque –bera	1.12	0.57

المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات eviews10

إختبار Breuch –Godefr: من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء وللتأكد قمنا بالاختبار حيث أننا نجد القيمةobs*R-squared بلغت 1.64 بالاحتمالية p.value قدرت ب (0.1299) عند درجة تأخير1 وهي أكبر من (0.05) وعند درجة تأخير 2 بلغت القيمة obs*R-squared 2.87 باحتمالية (0.0789) و هي أيضا أكبر من(0.05) عليه نقبل فرض الصفري أي لا يوجد ارتباط ذاتي من الأخطاء من الرتبة أعلى من الأولى

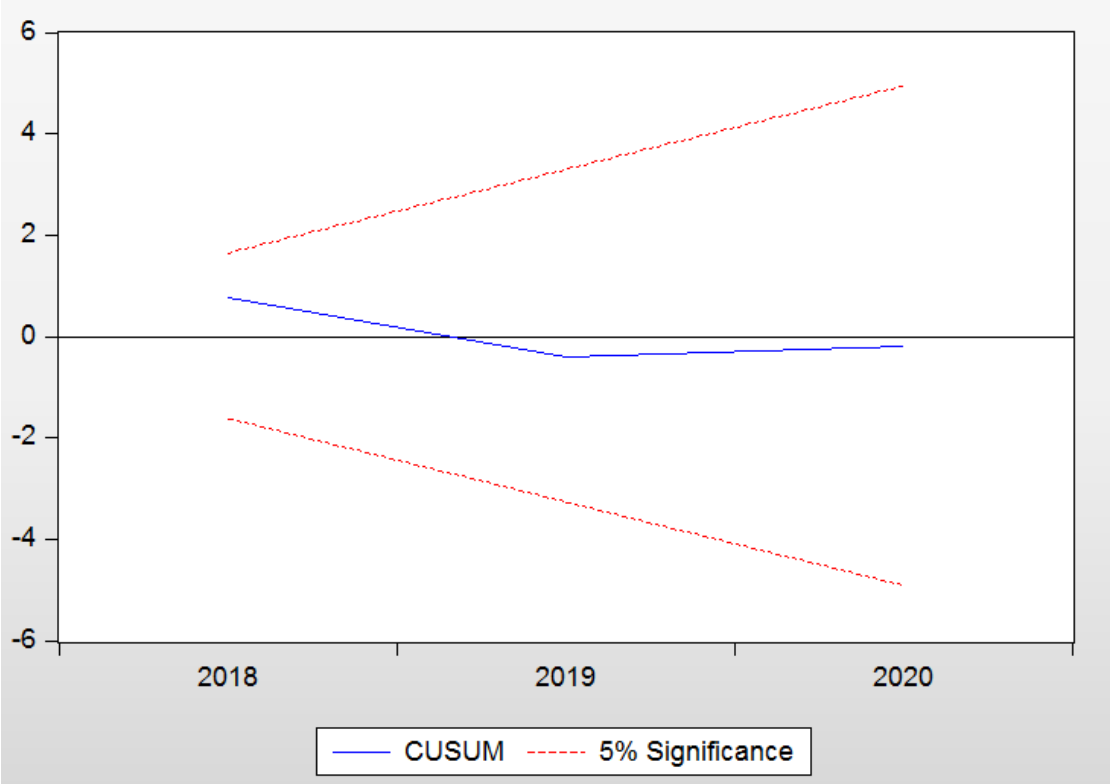
اختبار وجود مشكلة عدم ثبات تباين: اختبار breuch-pagan من خلال الجدول أعلاه لاختبار ثبات التباين بين لنا أن obs*R-squared بلغت قيمتها 18.84 باحتمال

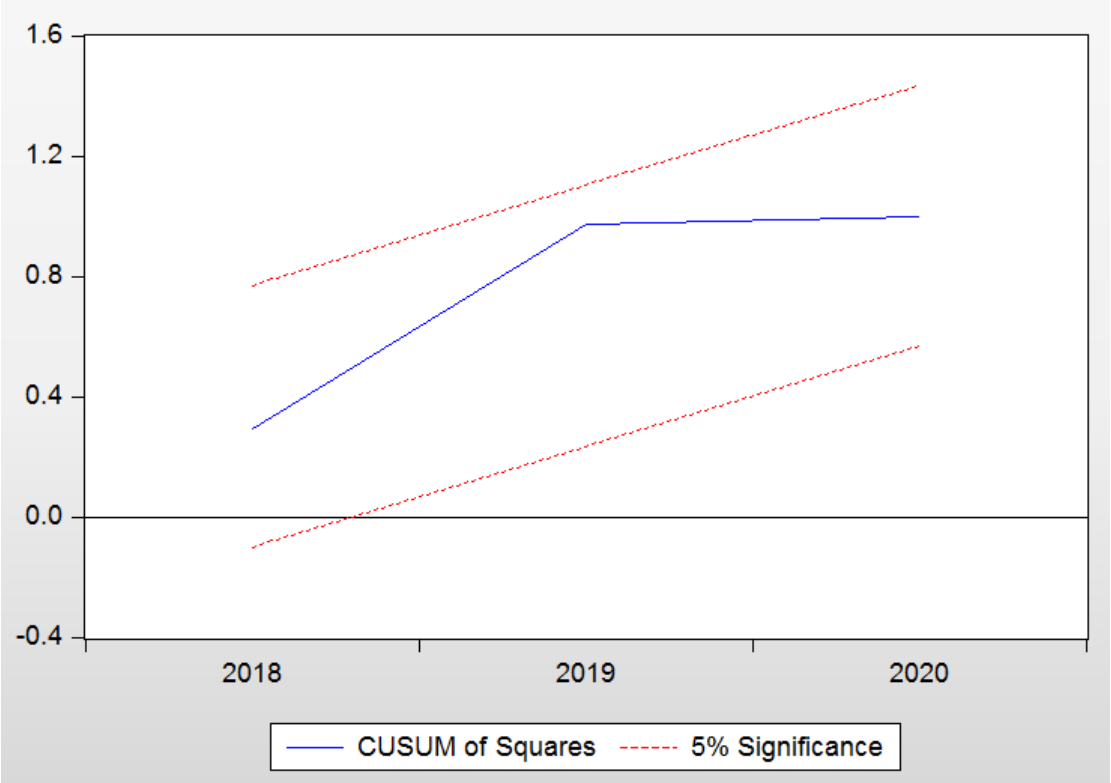
p.value(0.53) و هو اكبر من 0.05 فعليه يتم قبول الفرض الصفري الذي يقتضي بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين، و هذا تبين لناعند استخدام اختبار ARCH (حسب الملحق 03) بحيث بلغت قيمتها obs*R-squared بلغت قيمتها 0.083 p.value باحتمال (0.77) و هي أكبر من (0.05)عند درجة تأخير1 و عند درجة تأخير2 بلغت obs*R-squared بلغت قيمتها 3.40 باحتمال (0.182) و هي أكبر من 0.05 و عند درجة تأخير 3 بلغت obs*R-squared بلغت قيمتها 4.41 باحتمال (0.22) و هي أيضا أكبر من 0.05 فعليه يتم القبول الفرض الصفري الذي يقتضي بعدم وجود مشكلة عدم ثبات التباين

اعتدالية البواقي : اختبار jarque –bera من الجدول رقم (13) تبين لنا أن قيمة jarque-Bera بلغت 1.12احتمال المرافق لها 0.57 و هي أكبر0.05 و عليه نقبل الفرضية الصفرية إذن البواقي تتوزع بشكل طبيعي.

اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج stability: و ذلك من خلال اختبار cusum الذي بتعلق بسلوك المجموع التراكمي للبواقي ، و اختبار cusumsQ الذي يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي و يتضح من هذا هذين الاختبارين كما مبين بالشكل الموالي أن كل من المجموع البواقي تتحرك داخل الحدود المعنوية 5% مما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلة و عليه توضح نتائج الاختبارات السابقة ملائمة النموذج المستخدم و أن نتائجه تتسم بجودة توفيق مرتفعة حسب الشكل

الشكل 16 : اختبار الاستقرار الهيكلي





الملاحق :

الملحق1: اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	3.504346	Prob. F(1,2)	0.2021
Obs*R-squared	1.642967	Prob. Chi-Square(1)	0.1299

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	90.78004	Prob. F(2,1)	0.0740
Obs*R-squared	2.874014	Prob. Chi-Square(2)	0.0789

الملحق 2 : اختبار ثبات التباين breusch-pagan-godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.298428	Prob. F(20,1)	0.9179
Obs*R-squared	18.84296	Prob. Chi-Square(20)	0.5321
Scaled explained SS	0.025570	Prob. Chi-Square(20)	1.0000

الملحق 3 : اختبار ثبات التباين ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.076001	Prob. F(1,19)	0.7858
Obs*R-squared	0.083667	Prob. Chi-Square(1)	0.7724

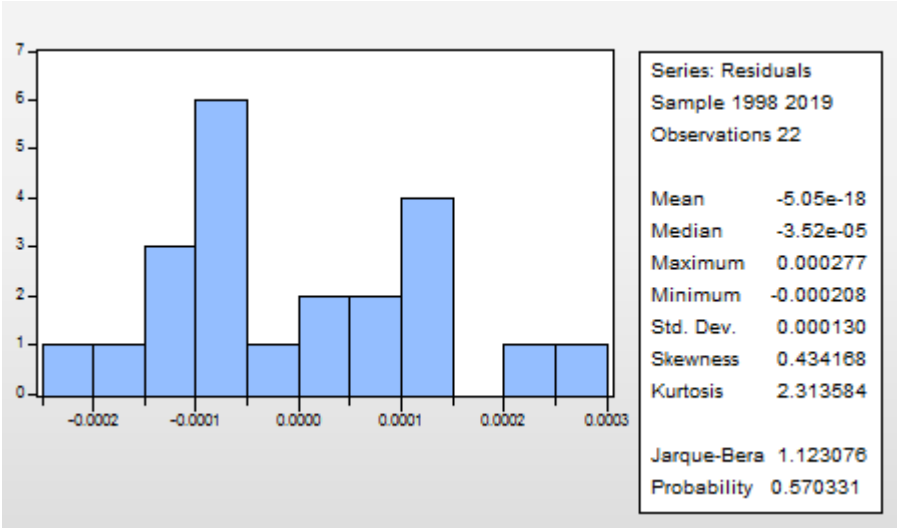
Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.741316	Prob. F(2,17)	0.2051
Obs*R-squared	3.400570	Prob. Chi-Square(2)	0.1826

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.512522	Prob. F(3,15)	0.2519
Obs*R-squared	4.412718	Prob. Chi-Square(3)	0.2202

الملحق 4:اختبار التوزيع الطبيعي



خاتمة عامة:

يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة هامة إذ يعتبر من أهم الموارد المالية ،ولا نبالغ إذا قلنا بأنه أصبح المصدر الذي تقوم عليه اقتصاديات الدول النامية ،ولهذا نجد بأنها تسعى جاهدة من أجل توفير البيئة الملائمة بهدف استقطاب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشر ،وذلك من خلال ما توفره من عوامل قانونية محفزة ومشجعة للمستثمر الأجنبي ،وما تقره من قوانينها الوضعية من ضمانات وحوافز وامتيازات والتي بدورها تبعث على الثقة والطمأنينة لدى للمستثمر الأجنبي .وإن الجزائر كانت لا تزال تعاني من آثار عميقة للفساد المتغلغل في أجهزتها الحكومية إلى الدرجة التي عرقلت عجلة التنمية الاقتصادية ،ولا يتوقع لها التحسن في ظل قوانين معطلة السيادة والمفعول في الإنفاذ وبوجود مجتمع مدني هش ومهمش ،لذا لا يمكن الكلام عن جذب الاستثمارات الأجنبية المحلية والخاصة بصفة عامة في ظل وجود فساد حاكم ومتحكم في السياسة ولاقتصاد ليسيطر على كل مناحي الحياة،وخير دليل على ذلك ما شهدته الجزائر في السنتين الأخيرتين بعد الإطاحة بالحكومة السابقة،وهذا مابين لنا عظمة حجم الفساد الذي تعاني منه الجزائر.حيث تم التطرق في الفصل الأول إلى ماهية الفساد وأشكاله وخصائصه وإلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والنظريات المفسرة له ،وطبيعة علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالفساد وقمنا بإجراء دراسة مقارنة لأثر الفساد لأربع دول (الجزائر،مصر،تونس،المغرب) خلال الفترة الممتدة من 1996_2020.وفي الفصل الثاني تم التطرق إلى دراسة تحليلية للفساد وعلاقته بالجزائر وتحليل مؤشرات الفساد ومعوقات ومحفزات الاستثمار وإلى حجم

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،وتوصلنا إلى أن الفساد منتشر باختلاف أشكاله مما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني وأن العوامل المحفزة هي عوامل سياسية ،اقتصادية ،تنظيمية ،وتشريعية وحجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كان ضعيف في فترة التسعينات ومع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق بدأت تدفقات الاستثمار في تحسن.

أما في الفصل الثالث فقد حاولنا إجراء دراسة قياسية بدراسة أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في الفترة الممتدة من 1996_2020 بحيث تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فجوات الإبطاء الموزعة(آرديال) لقياس أثر نظرا لاختلاف درجة سكون السلاسل الزمني للمتغيرات المستخدمة في الدراسة إلى وجود أثر سلبي للفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر.

اختبار الفرضيات :

- فيما يخص الفرضية الأولى و التي تنص على أن هناك علاقة سلبية بين الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر ذو علاقة معنوية بين الفساد و الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل و كذلك المدى القصير في الجزائر صحيحة فأثبتت لنا الدراسة الاقتصادية صحة الفرضية فكلما زاد انتشار الفساد في الدولة ما أدى ذلك إلى عزوف المستثمر الأجنبي نحو تلك الدول، للفساد علاقة معنوية على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى الطويل و كذلك المدى القصير في الجزائر صحيحة لأن الفساد يصعب التصدي و محاربته بالكلية في الأجل القصير و تأثيره له مدى الطويل فدائما ما تصنف البلدان التي يكثر فيها الفساد في الخانة السوداء و هذه الصورة تلازم هذه الدول لعقود طويلة و هذا مل يؤثر على جاذبيتها على الاستثمار
- الفرضية الثانية يساهم الفساد في عرقلة مناخ الاستثمار و جذب المستثمر الأجنبي، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أهم العوامل الأساسية التي تدخل في تطور الدولة هذه الفرضية صحيحة فالبيئة التي ينتشر فيها الفساد تؤدي خوف المستثمرين من استثمار أموالهم، و بالمقابل فكلما كانت دولة مشجعة و منفتحة على العالم يؤدي بذلك إلى تطورها
- الفرضية الثالثة التي تنص على يساهم الفساد على عرقلة المناخ الاستثمار،

و بالتالي جاذبية البلد المستثمر الأجنبي، مناخ استثماري في الجزائر يعاني من العوائق غير اقتصادية (السياسية ،البيروقراطية و الأمنية ....) وهذه صحيحة فالبيئة التي ينتشر فيها الفساد تؤدي خوف المستثمرين من استثمار أموالهم في مثل هذه البلدان، المناخ الاستثماري يعرقل الاستثمارات الأجنبية فمثلا ارتفاع أسعار الفائدة مفروضة على المشاريع الاستثمارية و الظروف المحيطة بالاستثمار ،فقد يؤدي تزعزع الأوضاع في

الظروف منوي أقامة المشروع فيها فالمناخ الاستثماري في هذه الحالات لا يشجع المستثمر

- أما الفرضية الرابعة هي أن عدم الاستقرار الأمني و السياسي يؤثر سلبا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر صحيحة فكلما زاد العنف و الإرهاب و عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى عزوف المستثمرين و هو ما أكدته الدراسة الاقتصادية

نتائج البحث :

- محاولة معرفة الجزائر قدرتها على السيطرة على الفساد من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل التخلص من التبعية
- يعتبر أحد الميكانيزمات الرئيسية ، التي تؤثر تأثيرا حقيقيا في تحديد اتجاهات التنمية ، و في مسار العلاقات الاقتصادية و السياسية على المستوى الدولي
- الفساد من بين أهم العوامل التي يأخذها المستثمر الأجنبي في الحسبان عند اتخاذ قرار الاستثمار في بلد أجنبي
- الفساد من أهم المعوقات التي تقف أمام التنمية الاقتصادية ، إن يعرقل الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية و التنمية البشرية
- إن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يعاني من عده معوقات وعراقيل إداريه وبيروقراطية والقانونية والتشريعية التي أدت إلى الكبح من تدفقه
- ليس هناك سياسة واضحة لمحاربه الفساد الإداري والاقتصادي من اجل تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- الفساد متفشي في معظم بلدان العالم إذ لا يكاد يخلو مجتمع من فساد تماما، فان مستويات الفساد تتفاوت من مجتمع لآخر وداخل المجتمع نفسه من فتره إلى أخرى إلى أن بعض البلدان تواجه صعوبات شتى في برامج مكافحه الفساد نظرا لافتقارها إلى الإستراتيجية والبنية التحتية الملائمة والتصميم الكافي على الصعيد الوطني وعدم وجود القدرات والكفاءات والخبرات الكافية من اجل أن تتصدى للفساد.
- الفساد ظاهره غير محصورة في حقل معين، إذ انه متفشي الحياة تتنوع مظاهره وأسبابه إلى أن أسبابه مختلفة ومنها ما يرجع إلى السياسة تتعلق بالنظام السياسي وكيفيه الحكم ومنها قانونيه يتعلق بالنظام القانوني السائد على المستوى الوطني والدولي، وكما قد يرجع إلى أسباب اجتماعيه وأخرى إداريه تتعلق باليه ومراقبه إدارة الدولة لمؤسساتها.

- تصل اثر الفساد على دوله معينه دون بقيه الدول الأخرى ففي اغلب الأحيان يمتد بآثارها ليشمل دولا عده سواء كان هذا الأثر مباشر أو غير مباشر.
- الفساد أثار على المستوى الوطني والدولي إذ انه يؤثر ويعرقل سير الاستثمار الوطني والأجنبي كما يؤثر سلبا على العلاقات الاقتصادية الدولية وتشوه تدفق التجارة الحكومات بالدولة حيث يؤثر على العلاقات السياسية الدولية والدبلوماسية في ما بين الدول .

التوصيات و التوجيهات :

- يتطلب قيام آليات مكافحة الفساد بدورها بكفاءة و فعالية في الجزائر بتوفير نظام سياسي يؤمن بالديمقراطية ، من خلال التخلي عن الإنفراد بالسلطة و إعطاء الاستقلالية الكاملة للسلطات العامة و تدعيم القطاع الخاص
- وضع جهاز للمراقبة المستمرة و التقييم الدوري للسياسات و البرامج الخاصة بتحسين مؤشرات الحكومة
- التعاون الدولي فيما يتعلق بالمتابعة القانونية العابرة للحدود لردع المفسدين
- من أجل بناء مناخ استثماري ملائم جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر لابد من تحسين مكامن الضعف في المؤشرات الحوكمة من تكريس سيادة القانون و إرساء شفافية و المساءلة و محاربة الفساد
- عدم الاعتماد الكلي على النظام الحوافز و الإعفاءات الضريبية لأنها لن تجذب المستثمرين و ظروف العمل و الإنتاج غير مشجعة
- يجب مكافحة الفساد بمختلف أشكاله سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا أو إداريا خاصة أن الفساد أصبح مسيطرا على جميع مناحي الحياة و أصحاب الأموال لا يمكنهم أن يخاطروا بممتلكاتهم في بيئة يسيطر عليها الفساد
- تطوير البنية التحتية التي تعتبر من أهم متطلبات لجذب الاستثمار الأجنبي مباشر إضافة إلى مشاكل إمدادات الطاقة و غيرها من الهياكل العامة لأن الجزائر تعاني فيما يخص البنى التحتية المتطورة
- العمل على تحقيق العدل و اقتلاع الحرمان من جذوره باعتباره أحد الموارد التي تغذي الفساد
- كذلك يجب العمل على تفعيل قوانين مكافحة الفساد و تطبيقها على جميع دون تمييز

- على السلطات الرسمية في الجزائر أن تعمل على تفعيل أجهزة و مؤسسات مكافحة الفساد و بتوفير لها الظروف الملائمة لها و منحها الصلاحيات الكاملة و التمويل اللازم من أجل تمكينها من أداء عملها بكل حرية واستقلالية ، بالإضافة إلى تشجيعها على القيام بدراسات ميدانية و استقصائية لكشف مختلف ممارسات الفساد و الحد منها .

أفاق البحث :

تناولت الدراسة أثر الفساد على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و هذه الدراسة جزء بسيط لموضوع يحتمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص نظرا لاتساع الموضوع و قبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي فد تكون كأساس البحوث اللاحقة

-أثر الفساد على النمو الاقتصادي في وجود الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير وسيط

-التدابير الوقائية لمكافحة الفساد في الجزائر

- الفساد و أثر على المناخ الاستثمار في الجزائر

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية

الكتب :

أحمد عبد الرحمان أحمد ، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية ، دار المرجع للنشر والتوزيع ، المملكة العربية السعودية ، 2001

اسماعيل الدربي ، محمد صادق ، عبد العال ، جرائم الفساد بين آليات المكافحة الوطنية والدولية ، منشورات المركز القومي للإصدارات القانونية ، مصر ، 2012

بلال خلف سكارة ، أخلاقيات العمل ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، طبعة 9 ، الأردن ، 2009

بوادي حسين محمدي ، الفساد الإداري لغة المصالح ، دار المطبوعات الجامعية ، القاهرة ، 2008

بيضون فاديا قاسم ، الفساد أبرز الجرائم الآثام وسبل معالجته منشوراتها لحلبى الحقوقية ، الطبعة 1 ، بيروت-لبنان ، 2013

جوهري محمد حسن ، الفساد الإداري وأثره على التنمية الاقتصادية دار فكر جامعي ، مصر 2017

دريد محمود السامرائي ، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية طبعة 1،بيروت ،2006

دغميش ،مجمد سامر ، استراتيجيات مواجهة الفساد المالي و الإداري والمواجهة الجنائية والآثار المترتبة على الفساد المالي منشورات مركز الدراسات العربية للنشر ، طبعة 1 ، قاهرة ، 2018

رضا عيفة محمد ، مواجهة الجنائية لاعتداء الموظف على المال العام ، منشورات دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ، طبعة 1 ، قاهرة مصر 2009

سعيدي يحيى ، الاستثمار الأجنبي المباشر،دار إثراء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،الأردن ،2015

سليمان عمر محمد الهادي ، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة الاقتصادية الاسلامي والاقتصاد الوضعي ، الطبعة الأولى ، الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان،2010

سويلم محمد وعلي ، السياسة الجنائية في مكافحته الفساد-دراسة مقارنة في ضوء الاتفاقيات الدولية ومكافحة الفساد ، دار مصرية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مصر

شالي ، نيكولا أشرف ، جرائم الفساد الدولي والوسائل القانونية من أجل مكافحته ، منشورات دار أيتوك للطباعة والنشر ، مصر 2012

شلغوم عميروش محند ، دور الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، الطبعة الأولى ، مكتبة حسن العصرية ،بيروت-لبنان ،2012

طارق محمود عبد السلام ، التحليل الاقتصادي للفساد ، دار النهضة العربية ، مصر 2005

طارق محمود عبد السلام ، التحليل الاقتصادي للفساد ، دار النهضة العربية مصر 2005

طاهر مرسي عطية ، إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2001

عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، بيروت-لبنان ،2001

عبد السلام أبو قحف ، نظريات التدويل وجدوى الاستثمار الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2001

عبدي الشافعي ، قانون مكافحة التهريب ، دار الهدى عين مليلة ، الجزائر ، 2008

العسكري علي أنور ، الفساد في الإدارة المحلية ،منشورات مكتبة المعرفية ، قاهرة-مصر ، 2008

عصام عبد الفتاح ، النظام القانوني لمكافحة الفساد في الجزائر ، دار النشر والإشهار وحدة رويبة ، الجزائر 2009

عماد صلاح ، الفساد والاصلاح ، منشورات اتخاذ كتاب العرب ، دمشق ، 2003

عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ،الدار الجامعية بالإسكندرية، الإسكندرية ،2003

محمد عبد الله عبد العزيز ، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الاسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان-الأردن،2005

يوسف حسن يوسف ،الفساد الإداري والاقتصاد والكسب غير المشروع وطرق مكافحته ، منشورات دار تعليم الجامعي ، 2011

الأطروحة والمذكرات

سحنون فاروق ، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على 25 الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر - مذكرة لنيل شهادة ماجستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، سطيف 2010/2009

بن عاشور رتيبة ،جاذبية الاستثمار المباشر في الجزائر – دراسة قياسية – خلال الفترة 2013/1996 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد ،جامعة الجزائر 3 2014

خالد عياد النزار انعكاسات الفساد على التنمية الاقتصادية –دراسة حالة الأردن -، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية ، الجزائر ، 2015.

سي عفيف البشير ، عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر – دراسة حسب نموذج الجاذبية –مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2 الجزائر 2016/2015

صياد شهيناز ، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر -مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة وهران ،الجزائر 2012/2013

عبد العلي ،الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، بسكرة ، 2014,

علي حبيش آثار الفساد المالي على الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة الجزائر ، الجزائر . 2013.

فيصل زمال ، الاستثمار الأجنبي ودوره في اقتصاديات الدول النامية – دراسة حالة الجزائر –مذكرة ماجستر ، كلية العلوم التجارية ، الجزائر 2004

قويدري كريمة ،الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر ، مذكرة ماجيستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان - ، الجزائر 2010/ 2011

لويزة نجار ، التصدي المؤسساتي والجزائي لظاهرة الفساد في التشريع الجزائري – دراسة مقارنة -، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة المنشوري ، قسنطينة ، 2014 .

مفتاح صليحة ، نوعية المؤسسات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية - أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سيدي بلعباس ،الجزائر 2020/2019

هند سعدي ، أثر الاستثمار الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في البلدان العربية – دراسة قياسية – للفترة 1980/ 2014 أطروحة دكتوراه ، كلية الاقتصاد جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2017/2016

المجلات والدوريات والمقالات

أنور عبد الخالق ، محمد عباس ، المناطق الحرة المنظمة للعلوم الإدارية ،المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي ، القاهرة 1978

بربار نور الدين وآخرون ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة 2012/1970 مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية العدد 2 ، 2017

بلقاسمي سليم ، ضمانات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتفاقيات الدولية الثنائية للاستثمار كعامل من عوامل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر ، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، المجلد 5 ،العدد4 ، 2020

بن عزوز محمد ، الفساد الإداري الاقتصادي آثاره ومكافحته حالة الجزائر ، المجلة الجزائرية للعولمة الاقتصادية العدد 7 الجزائر 2016

بن عزوز محمد ،الفاسد الاداري الاقتصادي ، آثاره وآلية مكافحته في الجزائر ، مجلة الجزائر للعلوم الاقتصادية ،العدد 7 5، 2016،

بونقاب مختار –زواويد لزهاري ،الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل التخلص من التبعية للمحروقات " المعوقات القانونية و الإدارية" المطروحة والحلول المقترحة ، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية ،العدد 3 2008

حيز الله داود ، الفساد وإعاقة التغير والتطور في العالم العربي ،مركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية 2015

خضري ،الوقاية من الفساد ومكافحته في إطار الصفقات العمومية ، مجلة دفاتر السياسة والقانون العدد 7 ، 2012

رباعي أمينة ، واقع الفساد في الجزائر تهو دو مكافحة بين 2016/2003 ، مجلة الاقتصاد والتنمية مخبر التنمية المحلية المدامة العدد 7 المدية 2017

سمير عادل حسين ، الفساد الإداري أسبابه آثاره وطرق مكافحته ودور المنظمات العالمية والعربية في مكافحته ، مجلة نزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العراق 2014

عبد الرحمان عبد الأمير واشي الشمري ، أثر المعوقات الاقتصادية والسياسية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العراق- دراسة تحليلية 2004/2003 المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئة ،المجلد 8 ، العدد 3 ، 2017

عقون شراف و سارة بوسعيود واقع الفساد في الجزائر _ مجلة البحوث الاقتصادية و المالية العدد الأول جوان 2018

قاسم حسنة ،قراءة في المؤشرات الاقتصادية العالمية لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مع الإشارة إلى بعض الدول ، مجلة الحقيقة ، العدد 4 ، جامعة أدرار ، الجزائر 2011

كمال شريط ، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في الدول العربية دراسة حالة : الجزائر ، تونس ،المغرب خلال الفترة 2010/2005 ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، العدد 6 ،2012

كمال يشرار ، زلزال البنوك الخاصة في الجزائر دعه ينهب ...دعه يمر ،مقال 2007

ليليان بن منصور ، الاستثمار الأجنبي المباشر ودراسة نظرية واقتصادية ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، جامعة خنشلة ، الجزائر

هدروق أحمد ، دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس مال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد : حالة الجزائر 2012/1970 المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد 2 ،2014

هلال مواد ، الوقاية من الفساد في التشريع الجزائري على ضوء القانون الدزلي ،نشره القضاة ، العدد 60 ،2006

وصاف سعيدي ، قويدري محمد ،واقع الاستثمار في الجزائر بين الحوافز والعوائق مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سطيف ، العدد 8 ،2008

الملتقيات والمؤتمرات والتقارير

الآلية الإفريقية للتقيم من قبل النظراء ،تقرير الجمهورية الجزائرية حول حالة تنفيذ برنامج العمل الوظيفي مجال الحكامة ،الجزائر ، 2008

حباية عبد الله ، الشكل الجديد للترجيم على ضوء الاتفاقيات الدولية ، مداخلة ضمن الندوة للدراسة ببرج بوعريريج بالتنسيق مع منظمة المحامين ،التطبيق

فريد عمر ، حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي ، ملتقى وطني ،بسكرة 2017،بسكرة

قويدري محمد – فرحي محمد ، أهمية الاستثمار العربية البنية في تعزيز التكامل العربي ، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة سطيف ، 2005

محمد قويدري ، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،في الدول العربية 18/17 أفريل، الجزائر، 2006

المرسوم الرئاسي رقم 04 ، المؤرخ في 19 أفريل ، الجريدة الرسمية ، العدد 26، يتضمن التصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في 31 أكتوبر 2003

الملتقى الدولي بعنوان "الجريمة في الوطن العربي " جامعة الوادي :نوفمبر 2013

ملتقى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، الكويت 1997

نزار العنكبي ، محاضرات معمقة في القانون الدولي الجنائي محظوظة غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة الشرق الأوسط عمان ، الأردن 2018

يعقوب علي جانفي –علم الدين عبد الله بانقا ،تقييم تجربة السودان في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وانعكاسها على الوضع الاقتصادي في المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مؤتمر الاستثمار والتمويل للاستثمار الأجنبي ، شرم الشيخ 2006

المراسيم القانونية

المرسوم الرئاسي رقم 06-413 المؤرخ في 22 نوفمبر 2006 المتضمن إنشاء هيئة وطنية بمراقبة الرشوة والوقاية منه

القانون رقم 06-01 مطبوعات الديوان الوطني للأشغال التربوية ، طبعة 1 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته ، مادة 16

القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد مادة 16

القانون رقم 04-03 المتعلق بوضع نظام لضمان الودائع المصرفية ، صادر بتاريخ 2003-3-4

المراجع باللغة الفرنسية

Les ouvrages :

Arnold gheidenhimer and micheljohn ,stopn ; political ,corruption concepts ,usa transaction publis les ,2020

Melnikov .k.e ,combating corruption :aprivatesectoreapproch ,centre for international private ,2011

Etudes rappots :

examen de la politic l'inverstissementalgerie, unctated , p 28

United nation geideonati-corrptionpoliag ,2003

Les sites internet :

http://www.and.dz / index .phplar déclaration –d-inverstissement

الملحق 05

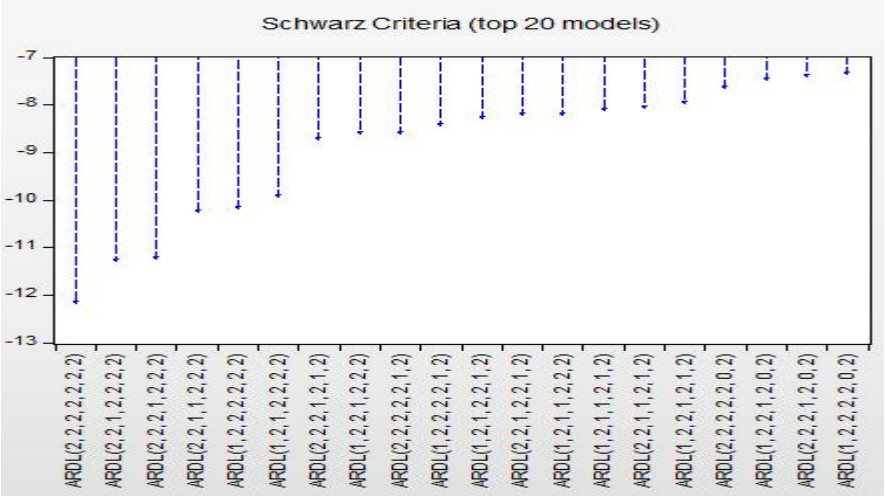
Dependent Variable: FID
Method: ARDL
Date: 05/07/22 Time: 20:48
Sample (adjusted): 1998 2019
Included observations: 22 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Schwarz criterion (SIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): OP VA MS COR INF IP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 1458
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)
No d.f. adjustment for standard errors & covariance

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FID(-1)	-0.107964	0.019904	-5.424131	0.1161
FID(-2)	0.412751	0.032098	12.85922	0.0494
OP	-0.003417	0.000118	-29.05497	0.0219
OP(-1)	-0.012650	0.000259	-48.91802	0.0130
OP(-2)	-0.004923	5.61E-05	-87.80037	0.0073
VA	-0.009032	0.000193	-46.72965	0.0136
VA(-1)	0.008080	0.000337	23.99286	0.0265
VA(-2)	-0.000743	0.000119	-6.228173	0.1014
MS	1.234008	0.034533	35.73390	0.0178
MS(-1)	-0.388215	0.046280	-8.388466	0.0755
MS(-2)	-0.129681	0.019851	-6.532856	0.0967
COR	-0.001151	6.13E-05	-18.79439	0.0338
COR(-1)	-0.009558	0.000232	-41.19317	0.0155
COR(-2)	-0.003833	6.29E-05	-60.90479	0.0105
INF	-0.004729	7.02E-05	-67.35013	0.0095
INF(-1)	0.006811	0.000266	25.57417	0.0249
INF(-2)	0.000889	3.00E-05	29.57447	0.0215
IP	0.001301	2.19E-05	59.54020	0.0107
IP(-1)	0.003224	6.43E-05	50.16916	0.0127
IP(-2)	0.001904	1.74E-05	109.5507	0.0058
C	-0.479505	0.006310	-75.98776	0.0084

R-squared	0.999959	Mean dependent var	0.081194
Adjusted R-squared	0.999142	S.D. dependent var	0.020356
S.E. of regression	0.000596	Akaike info criterion	-13.19392
Sum squared resid	3.55E-07	Schwarz criterion	-12.15248
Log likelihood	166.1332	Hannan-Quinn criter.	-12.94859
F-statistic	1223.997	Durbin-Watson stat	3.381108
Prob(F-statistic)	0.022520		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق 06



الملحق 07

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(FID)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/07/22 Time: 20:51
Sample: 1996 2019
Included observations: 22

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.479505	0.029598	-16.20064	0.0392
FID(-1)*	-0.695213	0.211170	-3.292203	0.1877
OP(-1)	-0.020991	0.001878	-11.17575	0.0568
VA(-1)	-0.001695	0.000239	-7.104533	0.0890
MS(-1)	0.716111	0.043299	16.53890	0.0384
COR(-1)	-0.012240	0.001090	-11.23050	0.0565
INF(-1)	0.002970	0.000935	3.177089	0.1941
IP(-1)	0.006429	0.000470	13.68785	0.0464
D(FID(-1))	-0.412751	0.150551	-2.741596	0.2227
D(OP)	-0.003417	0.000552	-6.194541	0.1019
D(OP(-1))	0.004923	0.000263	18.71910	0.0340
D(VA)	-0.009032	0.000907	-9.962794	0.0637
D(VA(-1))	0.000743	0.000559	1.327851	0.4109
D(MS)	1.234008	0.161975	7.618494	0.0831
D(MS(-1))	0.129681	0.093108	1.392810	0.3964
D(COR)	-0.001151	0.000287	-4.006977	0.1557
D(COR(-1))	-0.003833	0.000295	-12.98495	0.0489
D(INF)	-0.004729	0.000329	-14.35910	0.0443
D(INF(-1))	-0.000889	0.000141	-6.305298	0.1001
D(IP)	0.001301	0.000103	12.69401	0.0500
D(IP(-1))	-0.001904	8.15E-05	-23.35629	0.0272

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

107

الملحق 08

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OP	-0.030193	0.002477	-12.19041	0.0521
VA	-0.002438	0.000119	-20.48818	0.0310
MS	1.030060	0.077510	13.28933	0.0478
COR	-0.017606	0.001455	-12.10062	0.0525
INF	0.004272	0.000556	7.687512	0.0823
IP	0.009247	0.000721	12.82636	0.0495
C	-0.689724	0.051308	-13.44280	0.0473

EC = FID - (-0.0302*OP -0.0024*VA + 1.0301*MS -0.0176*COR + 0.0043*INF + 0.0092*IP -0.6897)

107

الملحق 09

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(FID)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/07/22 Time: 20:50
Sample: 1996 2019
Included observations: 22

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(FID(-1))	-0.412751	0.009631	-42.85644	0.0149
D(OP)	-0.003417	5.22E-05	-65.50026	0.0097
D(OP(-1))	0.004923	3.86E-05	127.5766	0.0050
D(VA)	-0.009032	5.65E-05	-159.8049	0.0040
D(VA(-1))	0.000743	2.85E-05	26.05677	0.0244
D(MS)	1.234008	0.008914	138.4335	0.0046
D(MS(-1))	0.129681	0.003883	33.40120	0.0191
D(COR)	-0.001151	2.18E-05	-52.81287	0.0121
D(COR(-1))	-0.003833	3.70E-05	-103.5703	0.0061
D(INF)	-0.004729	3.73E-05	-126.8012	0.0050
D(INF(-1))	-0.000889	2.40E-05	-36.99608	0.0172
D(IP)	0.001301	1.33E-05	97.85067	0.0065
D(IP(-1))	-0.001904	1.35E-05	-141.0678	0.0045
CointEq(-1)*	-0.695213	0.004829	-143.9745	0.0044

R-squared	0.999795	Mean dependent var	0.001874
Adjusted R-squared	0.999461	S.D. dependent var	0.009083
S.E. of regression	0.000211	Akaike info criterion	-13.83029
Sum squared resid	3.55E-07	Schwarz criterion	-13.13599
Log likelihood	166.1332	Hannan-Quinn criter.	-13.66673
Durbin-Watson stat	3.381108		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

الملحق 10

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		COR	FID	INF	IP	MS	OP	VA
With Constant	t-Statistic	-1.6869	-1.5855	-7.6735	-1.7449	-5.9449	-1.5498	-2.0023
	Prob.	*0.4249*	*0.4743*	*0.0000*	*0.3972*	*0.0001*	*0.4919*	*0.2839*
		n0	n0	***	n0	***	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8856	-0.9376	-7.5874	-2.8257	-4.0075	-2.7192	-2.6707
	Prob.	*0.6306*	*0.9345*	*0.0000*	*0.2023*	*0.0250*	*0.2385*	*0.2558*
		n0	n0	***	n0	**	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.5615	0.3250	-4.1506	-0.9022	-1.0822	0.0147	0.0578
	Prob.	*0.4633*	*0.7712*	*0.0002*	*0.3152*	*0.2429*	*0.6776*	*0.6916*
		n0	n0	***	n0	n0	n0	n0

At First Difference

		d(COR)	d(FID)	d(INF)	d(IP)	d(MS)	d(OP)	d(VA)
With Constant	t-Statistic	-4.7642	-4.8536	-4.5367	-5.9367	-1.5331	-4.3168	-5.0531
	Prob.	*0.0010*	*0.0008*	*0.0019*	*0.0001*	*0.4968*	*0.0028*	*0.0005*
		***	***	***	***	n0	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.6468	-5.1788	-4.2105	-5.8063	-1.0281	-4.3108	-4.9290
	Prob.	*0.0061*	*0.0020*	*0.0168*	*0.0005*	*0.9166*	*0.0125*	*0.0034*
		***	***	**	***	n0	**	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.8822	-4.8272	-4.6439	-6.0271	-2.0639	-4.3776	-5.0314
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0000*	*0.0402*	*0.0001*	*0.0000*
		***	***	***	***	**	***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA